
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

العرب والإيرانيون

والعلاقات العربية ـ الإيرانية في الزمن الحاضر

رضوان السيد

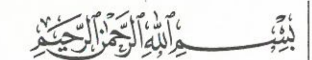
العرب والإيرانيون

والعلاقات العربية ـ الإيرانية في الزمن الحاضر

رضـوان السـيد



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى
1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-01-1211-7



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

إلى ثوار سورية العربية،

الذين يقاتلون من أجل الحرية،

وشرف أمتنا وكرامتها.

رضوان السيد

تمهيدٌ لا بُدَّ منه

عندمـا اتفقت عـام 2002 مع الصديق روي متحدة الأسـتاذ بجامعة هارفـرد على ترجمـة كتابه إلـى العربيـة: The Mantle of the Prophet عن الدين والسياسـة في إيران قبل الثورة وبعدها، كان من ضمن الاتفاق أن يكتـب متحدة مقدمةً للطبعة العربية. وقد جـاءت مقدمته أخيراً في العام 2005 (صـدرت الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر عام 2004. ثم نشـرتُها مرةً أُخـرى في طبعـةٍ أنيقةٍ بدار المـدار الإسـلامي ببيروت عام 2006 بعنـوان: بُـردة النبـي، الدين والسياسـة في إيـران، ومقدمة متحدة موجودة بتلك النشرة). ولأنّ متحدة كان يدرك المرارة التي اشتعلت في أعماقنـا جميعـاً نتيجـة دور إيـران فـي الاحتـلال الأميركي لأفغانسـتان والعراق (2001، 2003)، فقد ركّز في المقدمة المذكورة على «التشابك» (وليس الاشتباك) التاريخي بين الأمتين الإيرانية والعربية في الدين واللغة والآداب، والتشارك في التأثير على العالم الإسلامي كُلّه. ويرجو متحدة في مقدمتـه أن يحصل في الحاضر، ما حصل فـي الماضي وأكثر لتوافُر الدواعي والأسباب له كما قال! فالعلماء والشعراء الإيرانيون يستخدمون ما نسـبته 40% من المفـردات العربية والتعابير العربية في النثر والشـعر، وهذا فضلاً عن الصُوَر والتشـبيهات. والفقه السـني وعلم الكلام السني (الأشـعري) مـن أصـول إيرانية. والتشـيع السـائد فـي إيران مـن أصول

عربية. والثقافة العربية إنما انتشرت لدى الشعوب التركية وشعوب شبه القارة الهندية من خلال الفرس وامتداداتهم!

إنّ الواضح ـ من مَثَل العلاقات الحاضرة بين العرب وإيران ـ أنّ القومي والجيواستراتيجي (وهما ليسا معاً دائماً) يمكن أن يغلبا على الثقافي والديني، ويستخدماهما لصالحهما. فقد كان الثوران الذي أفضى إلى التغيير الهائل في إيران، دينيَّ الطابع ونشورياً. وقد اهتمَّ الخميني أولَ ما اهتم من الشؤون الخارجية بمكافحة الولايات المتحدة، والعداء لإسرائيل. ومع ذلك؛ فما كان واضحاً أيّ توجُّهٍ استراتيجيٍّ تجاه العرب والأتراك ستتخذه إيران بعد الثورة، لولا أنّ صدّام حسين سارع للهجوم عليها (1980). وقد كانت السنوات الثماني للحرب الطاحنة ملحمةً ضخمةً بالنسبة للشعب الإيراني، أيقظت لديه كلّ الموروثات والبواطن؛ بما في ذلك التناقُضات والتفاوُتات بين القومية والدين، وبين التسنُّن والتشيُّع، وبين العرب وإيران. والعجيب أنّ تلك الحرب ما لعبت الدور نفسَه في الوعي العربي. فقد وقفت الأنظمة مع صدّام خشية انهيار العراق، أمّا الجمهورالعربي فما كان يرى لتلك الحرب داعياً ولا مسوِّغاً، إنما من جهةٍ أُخرى ما تحمَّس للوقوف مع الجمهورية الإسلامية ضد صدّام! ولذلك ففي الوقت الذي كان فيه الإيرانيون يفكّرون بالموافقة على وقْف إطلاق النار بعد أنّ تعذر عليهم الانتصار في محاولاتهم المستميتة منذ العام 1983، كان الجمهور العربي يرى أنه ما دام العراقيون قد انسحبوا من الأراضي الإيرانية قهراً واختياراً منذ العام 1982، فماعاد هناك سببٌ وجيهٌ للحرب غير «العناد» الإيراني وخلال أكثر من خمس سنوات! وعلى أيّ حال، ومع نهاية الحرب (1988) صار واضحاً أنّ القومي والاستراتيجي معاً لدى إيران يتوجهان نحو العراق وما وراءه، وأنّ هناك **موجةً تاريخيةً**

رابعةً من الصراع بين العرب وإيران، واستطراداً بين الشيعة والسنة (أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب عن التطورات التاريخية للعلائق بين الشيعة والسنة). ولستُ أدّعي أنني رأيت ذلك آتياً، بل رآه استراتيجيون أميركيون وإسرائيليون، كانوا يتعاونون مع الأتراك لمحاصرة إيران من جهة آسيا الوسطى والقوقاز، وجهة باكستان وأفغانستان وشبه القارة الهندية. وقد أعانت على انحشار إيران في الشرق التيارات الأصولية السنية الصاعدة، واشتراك الكبار في روسيا والصين والهند والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، في التسعينات في مكافحة التيارين أو الإشعاعين الكبيرين: الأُصولي السني، والإيراني الشيعي. وكانت وجهة أو وجهات النظر المتداوَلة أنّ إيران مضطرة أو محكومة بعد ما جرى من «العرب» عليها بالاتجاه نحو العراق وما وراءه، لكنْ بذريعة مكّة أو الإسلام أو المسؤولية عنه بعد أن أهمل «الآخرون» واجباتِهم! فالمسلمون في التاريخ يتكونون من ثلاث أُممٍ كبرى: العرب والتُرك والإيرانيون. وقد غادر الأتراك بالقوة والإغراء الواجبات والمسؤوليات، وانصرف العرب (في نظر الإيرانيين) للتحالف مع الولايات المتحدة عدوّ الإسلام، وصديق إسرائيل. وها هم الإيرانيون ينهضون لنفض غبار الشاه وأميركييه عن كواهلهم، والعودة إلى ساحة حماية الإسلام، والتشيُّع، ومصالح إيران القومية في الوقت نفسِه! وقد كان الأميركيون (والإسرائيليون) يخشون أن تحاول إيران إثارة الاضطراب بالخليج. لكنّ حرب صدّام على الكويت، أعادت الأساطيل والقواعد بحيث تتهيّب إيران الإقدام. ولذا صار ينبغي التفكير في الجيوب الإيرانية الباقية أو المتكوّنة بسورية ولبنان. وفكّر الأميركيون (أو بعضُهم) بالعودة لتقوية العراق، كما كان الروس الجدد ينصحون. لكنّ الإسرائيليين كانوا يرون أنّ صدّاماً على ضعفه يظلُّ خطراً بسبب إمكانيات العراق

النفطية، وهويته القومية. ولو أنّ صدّاماً سقط أو أُسقط لصالح حلفاء إيران؛ فإنّ ذلك سوف يكون أفضل لإسرائيل؛ إذ لا تعود أولويات العراق عربية أو فلسطينية، وسيصير الصراع إيرانياً / عربياً، وشيعياً / سنياً. وقد يمكن من طريق ذلك تقسيم العراق، وإنتاج دولة كردية!

لقد كنت أُناقشُ هذه الاستطلاعات والتوقّعات مع إيرانيين كثيرين، وكانوا هم أيضاً متشككين بشأنها. وعندما ذهبتُ إلى هارفرد للتدريس عام 1997، ناقشتُ هذه المسائل مع عبدالكريم سروش ومحسن كديور وروي متحدة. وكانوا يسلِّمون بوجود جُرحٍ عميقٍ في النفس الإيرانية نتيجة الحرب، لكنهم أو بعضهم كانوا يرون أنّ التوجُّه إلى مكة وإلى المزارات الشيعية بالعراق هو اتجاهٌ أصيل، فالحاكمون كلُّهم من رجال الدين. ثم إنّ كثيرين منهم من السادة، وهذا يُغذّي لديهم الإحساس بالتكليف والمسؤولية عن الإسلام وعن فلسطين. وقد كنا جميعاً نضع آمالاً عِراضاً على كاهل محمد خاتمي وعهده، لأنه شجع على الانفتاح على العرب والأتراك من جهة، ولأنه أراد المصالحة مع الغرب، ولأنه أولاً وآخراً أراد إحلال ديمقراطية المشاركة بالداخل الإيراني. وما كان محسن كديور متفائلاً بإمكانات وإمكانيات ديمقراطية خاتمي الإسلامية، لكنه كان يرى أنّ إيران فيما وراء العراق، يمكن أن تكون بديلاً بمعنى اتخاذ نفس وظائف صدّام، كما يمكن أن تصبح في ذلك المدى الجيواستراتيجي كما كان الشاه، أي خليطاً من التبجُّح القومي والوطني، والعمل لصالح الغرب والولايات المتحدة في الوقت نفسه!

إنّ الدراسات المنشورة في هذا الكتاب، كُتبت خلال عقدٍ ونصف. وقد قصدْتُ فيها المتابعة النقدية والاستطلاعية للسياسات الإيرانية

تجاه العرب، وللعلاقات الإيرانية / العربية منذ أوائل أيام خاتمي وإلى الربع الأول من العام 2013. ومنهج هذه الدراسات الوقائعية هو المدخل القومي والجيواستراتيجي، والذي يستخدم القوة والدين والمذهب والثقافة، سواء في التحشيد أو في فرض الوقائع على الأرض. والواقع أنه في المبحث الأول الذي يشكّل الفصل الأول من هذا الكتاب (وهو مكتوبٌ بين عامي 1995 و1997)، تابعتُ تجربَتي إيران ومصر خلال مائة عام، وفي استطلاعٍ متتابع للوقائع الداخلية والتجارب السياسية في البلدين، ومقارنة تأثيرات المحيطين الإقليمي والدولي. وفي البحث الثاني عن الشيعة والسنة، فقد تتبعتُ توتُّر العلاقة بين العرب وإيران من جديد نتيجة الدور الإيراني في الاحتلال الأميركي للعراق، وعمل إيران بداخل البلدان العربية، والتدخل الإيراني في لبنان وسورية باستخدام القوة في اتجاهٍ معين. أما الفصول الأربعة الباقية (3 – 6) فإنها مكتوبةٌ في فتراتٍ متقاربة، وهي تتتبَّع وقائع تفجُّر العلائق بين إيران والعرب بعد العام 2005 نتيجة استخدام إيران للدين والمذهب والقوة في التقسيم والشرذمة في العراق وسورية ولبنان والبحرين واليمن، وبخاصةٍ بعد قيام الثورة في سورية على الأسد ونظامه قبل سنتين ونصف.

إنها محنةٌ كبرى يواجهها العرب مشرقاً ومغرباً بين التدخُّلات الإيرانية والأميركية والإسرائيلية (والتركية)، ومحاولات جماعات الإسلام السياسي تضييع الانتماء والمصالح الاستراتيجية، بالاندفاع نحو أميركا وروسيا تارةً ونحو تركيا وإيران تارةً أُخرى! وهكذا فلدينا مشكلتان كبريان: **مشكلة في الجيواستراتيجيا وعلائق الجوار والثقافة والتاريخ والمستقبل. ومشكلة في الوعي بالدين ووظائفه ومقتضياته**

الاجتماعية والسياسية. وهذا الكتاب ببحوثه الستة، يعالج المشكلة الأُولى الاستراتيجية المتصلة بالجغرافيا والتاريخ والثقافة والمذهب. وهي مشكلةٌ تهدد وحدة الدول والمجتمعات، أي أنها تضرب أمتنا في الصميم، ومن أجل ذلك رأيتُ أن أنشر هذه الاستطلاعات والمراجعات والبحوث، والآن بالذات، للإسهام في قضايا النظر والتقدير للعلائق بالجوار، واحتمالات الحاضر والمستقبل.

* * *

لقد كتبتُ هذا التقديم وأرّختُهُ في 28/ 4/ 2013. وقدّرتُ أن يُنشر في حدود صيف العام 2013. لكنّ النشر تأخّر لظروفٍ خارجةٍ عن إرادتي. وعندما وافق ناشرٌ آخر على إصدار الكتاب، كان قد مضى عامٌ على إعداده للطبع. وقد أعدْتُ قراءته بسرعةٍ لأرى إن كان ضرورياً إضافة فصلٍ أو فصلين عن تطورات شهور العامين 2013 - 2014. ومن تلك التطورات: الاتفاق النووي الأميركي - الإيراني، والتدخل الإيراني العسكري والميليشياوي في سورية، والاضطراب المتزايد في العراق ولبنان واليمن نتيجةَ التدخل الإيراني ذاته. لكنني قررتُ بعد تردد أن لا أزيد على الكتاب شيئاً حتى لا يتأخر أكثر.

ترشيش، في 25/ 3/ 2014

الفصل الأول

العرب وإيران
الدولة، والإسلام، والمجتمع المدني(*)

(*) دراسة أُلقيت في ندوة «العلاقات العربية - الإيرانية. الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، 13 أيلول 1995. وأدخلْتُ عدة تعديلاتٍ عليها حتى شهر تموز، عام 1997. وقد نشرتُ هذا البحث فصلاً في كتابي: سياسيات الإسلام المعاصر، عام 1997.

I

«... إعلمـوا أن المُلك والدين أخوان توأمـان لا قوام لأحدهما إلّا بصاحبه. لأن الدين أُس المُلك وعماده، ثم صار الملك بعدُ حارسَ الدين... واعلموا أنه لن يجتمع رئيس في الدين مُسِـرّ، ورئيس في الملـك معلن في مملكةٍ واحدةٍ إلّا انتزع الرئيس في الدين ما في يد الرئيس في الملك، لأنّ الدين أُس والملك عماد، وصاحب الأس أَولى بجميع البُنيان من صاحب العماد ...».

عهد أردشير، تحقيق وتقديم إحسان عباس
(بيروت: دار صادر، 1967)، ص 53 - 54

«عندما تصبح الكارزما الدينية أكثر قوةً من النظام السياسي؛ فإنها تحاولُ إخضاعَهُ، إن لم تستول عليه بالكلية. وبما أن الدولة بدورها تدّعي لنفسها كارزما خاصة بها؛ فإنّ ذلك قد يدفع (الجهة الدينية) لاعتبارها عملاً من عمل الشيطان».

Max Weber, Economy and Society
(Berkeley, Calif.: University of California Press, 1978), vol. 3, p. 1163.

فـي مقالةٍ صـدرت عام 1995، يسـأل باحث إيراني الأصل نفسـه[1]: لمـاذا سـارع الإيرانيون إلى وضـع دسـتور وإعلانه وتطبيقـه خلال عام

---

(1) Roy P. Mottahedeh. «The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion», Contention, Vol. 4, no.3 (Spring 1995), pp. 111 - 112.

وانظر قراءة نقدية للدستور الإيراني الجديد مقارنة بدستور عام 1906: Asghar Shirazi, «Die Widersprüche in der Verfssung der Islamischen Republik», Occasional Papers (Berlin), no. 32 (1992).

واحد بعد قيام الثورة الإسلامية في البلاد عام 1979؟ وهل تحتاج «الدولة الإسلامية» إلى دستور؟ ويجيب الباحث نفسه: لا شك أن الدستور ليس بين أولويات الإسلاميين اليوم؛ وبخاصة أولئك الذين يعتبرون أن الشريعة أو القرآن هما الدستور ولا شيء غير. ثم إنه لا شك أن الدستور لا يعني في إيران ما يعنيه في البلاد الغربية. لكنّ الإيرانيين الذين قاموا بأول ثورة في آسيا عام 1906 من أجل الدستور، مسكونون بالدستور فكرةً وتطبيقاً، ولا يتصورون ـ بمن فيهم الخميني ـ إمكان العيش الوطني بدون دستور!

والواقع أنه في مطلع القرن العشرين، بل ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، لم تخلُ كتابات ونشاطات النخب الإسلامية في سائر أقطار العالم الإسلامي من أفكار الدستور والقانون والإصلاح والتنظيمات والدولة[1]، وإن اختلفت الأولويات حسب ظروف كل بلد أو دولة. ويكفي في هذا المجال أن نذكر مصر والدولة العثمانية وتونس والهند وبلاد الشام. أما إيران فقد انشغلت نُخبها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على التوالي بأفكار: الدولة الوطنية القوية، والخلاص من النفوذ الأجنبي، والإدارة المنتظمة والنظيفة، والحكم الدستوري أو الشورى المجلسية[2]. ثم تبين لتلك النخب أن الهدفين الأولين (الدولة الوطنية القوية، والخلاص من النفوذ الأجنبي) كليهما، لا يمكن تحقيقهما أو الوصول

(1) قارن على سبيل المثال: C.W. Findley, Buracucratic Reforms in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789 - 1992 (Princeton, N.J.: [n.pb.], 1980); Uriel Heyd, Foundation of Turkish Nationalism (London: Luzac, 1950); Roderic H.Davison, Reform in the Ottoman Empire, 1856 - 1876 (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1963), and Albert Habib Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1789 - 1939 (Oxford: Oxford University Press, 1979).

(2) انظر: Amin Banani, The Modernization of Iran (Stanford, Calif.: [n.pb.], 1961), pp. 5 - 27.

إليهما إلّا بالحكم الدستوري والبرلمان. وقد يكون من المهم هنا التساؤل عن الكوامن وراء فكرة الدستور: هل كان المعني بها ما عناه الإصلاحيون العثمانيون من واضعي دستور العام 1876م: سلطة الشعب أو سيادته، بحيث تتحدد بالدستور صلاحياتُ الحاكم، ويقوم مجلس الشورى ـ كما سُمي البرلمان الإيراني ـ بالرقابة على الحكومة في تطبيق الدستور، وتسيير شؤون الدولة؟ إن المتبادر إلى الذهن من الاسم الذي أطلق على البرلمان العثماني (المبعوثان) أن فكرة التمثيل والتفويض ـ وهي منطلق مبدأ سلطة الشعب أو سيادته[1]، وحقه في إنشاء سلطته والرقابة عليها ـ هذه الفكرة، كانت أوضح لدى الإصلاحيين الدستوريين العثمانيين منها لدى الدستوريين الإيرانيين. لكن رغم ذلك، فإن الدوافع القريبة كانت واحدة: تحديد سلطات الحاكم، وسحب الأمور الإجرائية أو التنفيذية من يده، ووضعها في يد سلطة تنفيذية نظيفة ومسؤولة أمام البرلمان. وفيما عدا ذلك فإن الاختلافات في الدوافع البعيدة، والأهداف غير المباشرة، تعود إلى اختلاف ظروف الدولة الإيرانية عن ظروف الامبراطورية العثمانية، وظروف بلد كمصر خاض أيضاً تجربة الحكومة المسؤولة قبل إيران بل والإمبراطورية العثمانية[2]. أما التجربة العثمانية فهي في الأصل تجربة تحديثية بدأت مطلع القرن التاسع عشر، بعد تفاقم أوضاع الجيش، وهزائمه المتكررة أمام القوى الأوروبية

(1) R.H. Davison, «The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire», in: William Rose Polk and Richard L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East, Publication of the Center for Middle Eastern Studies; I (Chicago, III.: University of Chicago Press, 1968), pp. 93 - 108.

(2) قارن بـ: علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، 1923 – 1952 (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1977)، ص ص 26 – 43. و I. Gershoni and James p. Jankowski, Egypt, Islam and the Arabs (Oxford: [n.pb.], 1986, pp. -20.

والحركات القومية لدى الشعوب الخاضعة للسيطرة الامبراطورية. وقد أدّى تحديث الجيش وإدارة الدولة والانفتاح على التجارب العصرية الأوروبية، إلى ظهور بيروقراطية جديدة، ونخب جديدة، من الضباط والموظفين والتجار والأعيان والمثقفين، من سائر شعوب الامبراطورية المترامية الأطراف. وقد بدأت تلك النخب تطالب بالمشاركة في السلطة أو تدعو إلى لا مركزية قوية ضمن الإمبراطورية أو تطالب بالاستقلال. ولذا فإن الدستور والبرلمان لدى العثمانيين جاءا استجابةً لعدة احتياجات أو مطالب ما كانت الإمبراطورية تستطيع الاستمرار بدونها: الحفاظ على وحدة الدولة عن طريق تساوي الجميع أمام قانون واحد، واشراك سائر الشعوب والجماعات المكوِّنة للامبراطورية في الإدارة والبرلمان، وإعطاء الولايات والنواحي سلطات تنفيذية تحقق لها فعالية وذاتية مُرضية ضمن الإطار الواسع للكيان التاريخي العثماني[1]. ولذلك فإنّ التمثيلية العثمانية ضمن مجلس (المبعوثان) كانت تمثيلية للجماعات والشعوب المؤطرة في الولايات التي سنّها قانون الولايات الصادر عام 1864م، بعد أن كان الخط الهمايوني الصادر عام 1856 قد شرّع للمساواة والمواطنة العثمانية الشاملة[2]. وما كانت إيران تواجه المشكلات التي واجهها رجالات النخبة السياسية العثمانية. فقد كانت أدنى إلى الكيان القومي بالمفهوم المعاصر. صحيح أنه كانت هناك أقليات قوية فيها من التركمان والبلوش والأكراد والعرب، لكن الأكثرية كانت وما تزال إيرانية شيعية. وكانت لروسيا وإنكلترا وجوه نفوذ وقوة في البلاط

(1) Davison, Reforms in the Ottoman Empire, 1856 - 1876, pp. 52 - 80; Davison, Ibid., pp. 93 - 97, and Hasan Kayali, «Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1876 - 1919, » IJMES, vol. 27 (1995), pp. 265 - 286.

(2) Davison, Reform in the Ottoman Empire, 1856 - 1876, pp. 52 - 80 and 358 - 408.

وعلى الحدود، لكن تحدّي تينك القوتين ما كان يتهدد وجود الكيان الإيراني، بل يسهم في تقوية الإحساسات الوطنية والقومية لدى النخب[1]. وقد أدّى فساد الشاه الإيراني ناصر الدين شاه (1848 - 1896م) وإسرافه في الإنفاق إلى تصاعد ديون إيران للخارج الأوروبي، وازدياد نفوذ رجال الأعمال الأجانب والحكومات الأوروبية، مثلما صار عليه الحال في مصر في عهد الخديوي إسماعيل. لذلك جاءت مطالب النخب الإيرانية بالدستور ومجلس الشورى للحد من سلطات الشاه وتحديدها، وإصلاح الشأن المالي. أما مطلب الدولة الوطنية القوية فقد ظهر لتوحيد الولايات المتناثرة، وضرب النفوذ الروسي والقبلي في الجيش والدولة، والتصدّي للتدخلات الروسية في شمال إيران. ومن هنا فإن شأن الدستور والدولة الوطنية في إيران كان شأناً وطنياً قومياً مثلما كان عليه الحال في مصر عشية ثورة عرابي والاحتلال البريطاني لها عام 1882م[2].

سمى الإيرانيون دستورهم **مشروطة**. وكان الطهطاوي قد عرّب أولاً الكلمة الفرنسية «La Charte» بهذه الطريقة (الكارت أو الكارتا). ونموذج الدستور الإيراني بلجيكي، فلا يبعُد أن تعود الكلمة عندهم إلى الأصل نفسه. لكنّ ديناميات الأحداث بين عامي 1905 و1906 أعطت الكلمة مفهوم الشروط أو الحدود، إشارة إلى أن المقصود الاشتراط على الشاه،

(1) Mansour Moaddel, «Shi'i Political Discourse and Class Mobilization in the Tobacco Movement of 1890 - 1892», in: John Foran, ed., A Century of Revolution: Social Movements in Iran (Minneapolis: University of Minneapolis Press, 1994), pp. 1 - 20.

(2) Janet Afary, «Social Democracy and the Iranian constitutional Revolution of 1906-1911», in: Foran, ed., Ibid., pp. 21 - 43.

ووضع حدود لسلطاته. وكان باحثون[1] قد ذهبوا إلى أن الفكرة الدستورية التي أثارت حماساً شديداً في البداية، خبا ضوؤها تدريجياً بعد أن تبيّن أنها ذات أُصول أجنبية بل إن الضغوط الأجنبية أسهمت في تحقيقها. لكن ذلك لا ينطبق على دستور العام 1906 في إيران، ولا على دستور العام 1923 في مصر. وإذا شئنا الدقة، فإن ذلك لا ينطبق أيضاً على الدستور العثماني الصادر عام 1876 إلّا إذا صدَّقنا البهلوانيات التي ترويها لنا مراسلات السفير البريطاني كانينغ (Cunning) مع وزارة الخارجية البريطانية حول تسببه في إصدار الخط الهمايوني العثماني عام 1856 وما تلا ذلك أو حتى ما سبقه من مراسيم وقوانين[2]، أما في إيران فالأمر شديد الوضوح. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأ التجار الإيرانيون وبعض الموظفين والمثقفين بتكوين جمعيات سرية شأنهم في ذلك شأن أقرانهم في اسطنبول والقاهرة[3]. وهناك مبالغة في تأثير البهائيين والماسون في تلك الجمعيات، بل وهناك نظرة إلى هاتين الفئتين بمنظار ما حدث أو

(1) قارن على سبيل المثال: غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، الثقافة القومية؛ 10 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 61 - 63 و68، وحيدر إبراهيم علي، «المجتمع المدني في مصر والسودان»، ص 509 - 510، وعبدالله ساعف، «المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي»، ص 233 - 234، ورقتان قدمتا إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، 1992).

(2) A. Cunningham, 'Stratford Cunning and the Tanzimat», in: Polk and Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East, pp. 245 - 266.

(3) Ervand Abrahamian, Iran between two Revolutions (Princeton, Uni. Press, 1982), pp. 57 - 59; Said Amir Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran (Oxford: [n. pb.], 1988), pp. 35 - 36; Ann Lambton, «Secret Societies and the Persian Revolution», Middle Eastern Affairs, vol. 16 (1963).

ما تطورت إليه الأمور حوالي منتصف القرن العشرين. والحقيقة أن تلك النخب كانت شديدة التذمر من الإدارة الأجنبية للضرائب والرسوم (Nanus البلجيكي)، وفوضى الجيش، وإسراف الشاه في رحلاته وديونه، ومظالم وإجراءات حاكم طهران. وقد أدركت تلك النخب إمكان الضغط على النظام ودفعه للتلاؤم مما حدث في قضية احتكار التنباك في التسعينات، واضطرار الشاه إلى التراجع عن قراره تحت وطأة فتوى المراجع الدينية المحرمة للتدخين[4]. هكذا التقت مجموعات من التجار والمثقفين ورجال الدين على الاجتماع واللجوء إلى مزار شاه عبدالعظيم على مقربة من طهران في 26 نيسان/ابريل 1905، وكان مطلب تلك الجماعة: عزل مدير الضرائب البلجيكي، وحاكم طهران. وعندما لم يستجب الشاه لذلك، وانقضت شهور دونما جدوى، مضت في منتصف كانون الأول/ديسمبر 1905 مجموعة أكبر تضم عدداً من مجتهدي طهران إلى مزار شاه عبدالعظيم احتجاجاً مطالبةً هذه المرة - بالإضافة إلى عزل البلجيكي - بإنشاء مجلس للعدل. وقد نقل رسالة المجموعة إلى الشاه السفير العثماني في طهران، فقبل الشاه المطلب في كانون الثاني/يناير 1906. فجرّأ ذلك المحتجين الذين تزايدوا شخصياتٍ وأعداداً على طرح مطلب الدستور أو المشروطة الذي صاغه لهم السياسي صنيع الدولة، بعد أن كان المثقف يحيى دولت أبادي قد صاغ المطلب الأول المتعلق بمجلس العدل أو هيئته. وفي 5 آب/أغسطس 1906 قبل الشاه المطلب الجديد وأصدر فرماناً إلى رئيس وزرائه الجديد بتكوين مجلس للشورى (مجلس شوري ملّي)؛ مهمته: «البحث في الأمور الهامة في الدولة

(4) Ann Lambton, «The Tobacco Régie: Prelude to Revolution», Studia Islamica, vol. 22 (1965), pp. 36 - 62, and Nikki R. Keddie, Religion and Rebellion in Iran: The Tobacoo Protests of 1891 - 1892 (London: Cass, 1966).

والامبراطورية وحماية المصالح العامة». وجرى انتخاب المجلس في طهران، كما جرت انتخابات لمجالس الولايات والبلديات، وافتتح المجلس دورته الأولى في تشرين الأول / أكتوبر 1906[1].

عمل المجلس بنشاط بين عامي 1906 و1913: أصدر ملاحق متعددة ذات صبغة تشريعية أو تنظيمية على الدستور، وأنشأ هيئات إقليمية ذات صلاحيات ومنتخبة جزئياً، وأنشأ شرطة وطنية، وأعاد تنظيم الجيش، وقام بمحاولات متعددة لإصلاح الشأن المالي، وأصدر قانوناً لتنظيم ملكية الأرض، واستطاع بالدعم الشعبي الذي أحاط به أن يُفشل محاولتين للشاه محمد علي لاستعادة المُلك إلى أن تمكن أخيراً من هزيمته عسكرياً، وإرغامه على المغادرة إلى روسيا[2].

بَيْدَ أن أهم إنجازين للحياة البرلمانية / الدستورية كانا: إقامة سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان، وتشجيع قيام حياة حزبية. ففي العام 1907 ظهر حزبان اثنان كان أكثر أعضائهما المؤسسين من رجالات مجلس الشورى: الاعتداليون، والديمقراطيون. ويمثل الاعتداليون بعض كبار رجال الدين، وكبار التجار، وبعض الارستقراطية القريبة من البلاط. ويقال إنه كانت لهذا الحزب ميول روسية. أما الديمقراطيون ـ الذين كانوا يُتهمون بالميل لبريطانيا ـ فقد كانوا أقلية في المجلس، لكنهم كانوا أكثر فعالية، وبينهم

(1) الدراسة الكلاسيكية عن الثورة الدستورية الإيرانية هي دراسة E.G. Browne التي صدرت عام 1910 (وطبعت ثانية عام 1966)، وهناك دراسة كلاسيكية باللغة الفارسية لأحمد كسروي (1951). ورجعت هنا أيضاً إلى: Vanessa Martin. Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906 (London.I.B Tauris, 1989) and Afary, «Social Democracy and the Iranian Constitutional Revolution of 1906 - 1911», pp. 21 - 43.

(2) Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, pp. 40 - 57; Afary, Ibid., pp. 63 - 41, and Abrahamian, Iran Between Two Revolutions, pp. 86 - 99.

الصحفيون والخطباء والكتّاب، وبعض عناصر الطبقة الوسطى الجديدة. وكانوا يسيطرون على أكثر الصحف التي بدأت تصدر في طهران والأقاليم. وقد كان برنامجهم شديد الجرأة، ويتكون من ثماني نقاط: فصل السياسة عن الدين، والخدمة العسكرية الإجبارية، وتوزيع الأرض على الفلاحين، والحدّ من صلاحيات السلطة التنفيذية، والتعليم الإلزامي، وإنشاء مصرف زراعي، وتفضيل الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، والمطالبة بإلغاء مجلس الأعيان. وقد أدّى التحالف البريطاني ـ الروسي خلال الحرب الأولى إلى تضييق الشقة بين الحزبين، وأعطى الديمقراطيين قدرة أكبر على الفعل. لكنّ نهاية الحرب بانتصار بريطانيا، وظهور الاتحاد السوفياتي وخروج روسيا مؤقتاً من مواقع النفوذ في إيران أدّى إلى تغيير الخارطة الحزبية بحيث ظهر الحزب الاشتراكي (الشيوعي)، واندمج الآخرون في حزب الإصلاح الذي حصل على الأكثرية في برلمان العام 1923[1].

وتلقّت الحياة البرلمانية والدستورية ضربةً قاصمةً بصعود رضا شاه إلى سُدة العرش عام 1925. وما تعرض رضا شاه لدستور العام 1906، لكن الحياة البرلمانية صارت هامشية كما كانت أثناء الحرب العالمية الأولى. وكانت القوى المحافظة التي تجمعت مطلع العشرينات، وبحثت عن رجل قوي لتوليته السلطة، قد علّلت تأييدها لرضا شاه بالفوضى التي ما استطاع المجلس وحكوماته الدستورية أن تُلجم من عنفها، وتأثيراتها السلبية في حياة المواطنين. والواقع أن المجلس ما استطاع لأسباب مختلفة أن يحقق وعداً مهماً من وعوده هو وعد الدولة الوطنية المركزية القوية، التي تستطيع لجم الفوضى في الداخل بين القبائل

(1) Ann Lambton, Iranian Political Societies, pp. 88 - 89, and Banani, The Modernization of Iran, pp. 20 - 21.

والمناطق من ناحية، ومن ناحية أخرى، التصدّي للنفوذ والغزو الأجنبي المتمثل بالدرجة الأولى بالروس في الشمال الذين سارعوا لاحتلال تبريز عشية الحرب الأولى، والبريطانيين الذين كانوا يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة في البلاط والحكومة ومجلس الشورى[1]. وقد نجح رضا شاه في نزع سلاح القبائل وإخماد ثوراتهم، وبناء جيش إيراني عصري خالٍ لأول مرة من العناصر الأجنبية، وربط الأقاليم بقوة بالسلطة المركزية، وفرض نظام تربوي وطني شامل حدَّ كثيراً من نفوذ رجال الدين. على أن ذلك كله تم بين العامين (1923 و 1941) بطرائق عنيفة واستبدادية، استوحت نموذج مصطفى كمال في تركيا (زار الشاه تركيا عام 1934 وعاد شديد الإعجاب بالتجربة الكمالية، وأكثر عداءً تجاه رجال الدين الذين أسهموا إسهاماً أساسياً في إيصاله إلى السلطة!)، من دون أن يكون له الماضي الوطني في مقاومة الغزو الأجنبي الذي كان لمصطفى كمال، ومن دون أن يكون لديه الحرص الكمالي على احترام الدستور، والتجربة البرلمانية. وعزل البريطانيون رضا شاه عام 1941 لاتهامه بالميل لألمانيا، فخلفه ابنه الشاب محمد رضا الذي كان ضعيفاً وعديم الخبرة، مما مكّن البرلمان من استعادة قوته نسبياً، وعادت الحياة الحزبية إلى العمل (وكان من أبرز مظاهرها ظهور وقوة حزب توده = الحزب الشيوعي، والجبهة الوطنية التي تجمعت من حول محمد مصدق) حتى كانت المعركتان اللتان خاضهما رئيس الوزراء محمد مصدّق لتحويل الشاه إلى ملك دستوري محدود الصلاحيات، وتأميم النفط الإيراني. وبدا للوهلة الأولى أن القوى الوطنية كسبت المعركتين؛ لكن مخاوف الجيش من القوى الجديدة، وتراجع

(1) M. Zirinsky, «The Rise of Reza Khan», in: Foran, ed., A Century of Revolution: Social Movements in Iran, pp. 44 - 77, and Nikki R. Keddie, Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran (New York; [n.pb.], 1965), pp. 111 - 142.

رجال الدين عن تأييد البرامج الراديكالية لمصدّق؛ هذان الأمران مكّنا المخابرات الأمريكية، والجيش في 19 آب/أغسطس 1953 من الانقلاب على الوزارة الدستورية، والبرلمان المنتخب، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه أيام رضا شاه، حتى كانت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979[1].

انتهت الحياة الحزبية الإيرانية، وتجربتها البرلمانية في الوقت نفسه تقريباً الذي انتهت فيه التجربة الحزبية المصرية (1953). وما بدا أن المجتمع السياسي وقواه المدنية في البلدين الإسلاميين، قد قاوما هذا الإلغاء المفاجئ بالقدر الذي كان منتظراً. وقد اختلفت التعليلات لذلك بين منتصر للعوامل الخارجية (الولايات المتحدة كقوى عظمى غالبة، وظروف الاستقطاب في الحرب الباردة) أو الداخلية (ضعف القوى البرجوازية الحاملة للتجربتين، خضوع الأحزاب والبرلمان لقوى الهيمنة الخارجية وعجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية، فساد الحياة الحزبية والسياسية وفوضاها التي أخافت المحافظين، تجذّر فكرة الدولة القوية الموروثة في أوساط سائر الفئات الشعبية... الخ)[2]. بَيْدَ أن هذه «القوى

(1) Abrahamian, Iran Between Two Revolutions, pp. 267 - 280; Sussan Siavoshi, «The Oil Nationalization Movement», in: Foran, ed, Ibid., pp. 78 - 105, and Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, pp. 71 - 72.

وانظر عرضاً طريفاً لحياة مصدق وكفاحه وأفكاره الإصلاحية، في: Roy p. Mottahedeh, The Mantle of the Porphet: Religion and Politics in Iran (New York: Simon and Schuster, 1985), pp. 115 - 133.

(2) قارن بـ: الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي»، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 339 - 367؛ سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، ص 68.

=

الجديـدة» الحاملة لأفكار الدسـتورية والبرلمانية، والتـي يقال إنها لم تكن صلبة البنية على رغم اتسـاع تأثيرها الاجتماعي، وفعاليتها السياسـية؛ هذه القوى، تُظهر في مصر وتجربتها تشـابهاً مع التجربة الإيرانية، وافتراقاً عنها فـي الوقت نفسـه. كان الخديوي إسـماعيل قد عمد إلى إنشـاء نظام نيابي محـدود عـام 1866 باسـم مجلس شـورى النـواب، لـه لائحتـان: اللائحة الأساسـية، واللائحة التنظيمية. وقـد كانت صلاحياته فـي البداية محدودة بمناقشة المسـائل التي تعرضها عليه الحكومة. لكن في خضم الصراع مع المستشـارين الأجانـب، وافق الخديوي على توسـيع صلاحياتـه رجاءَ أن يدعمـه ذلك أمام القوى الأوروبية الدائنة والمتنفذة في مصر آنذاك. وعلى الرغم من أن الإنكليز بالتعاون مع العثمانيين ـ أصحاب السـيادة الاسـمية على مصـر ـ عمدوا إلى عـزل الخديوي إسـماعيل عـام 1879، وأتوا بابنه توفيق مكانه، فإن المجلس دعم صلاحياته، وتوصـل إلى فرض ما يشبه أن يكون دسـتوراً عام 1882[1]. وتعطلت الحياة الدستورية والبرلمانية باحتلال الإنكليـز مصـر عـام 1882، وأنشـئت مجالس وهيئـات في ظـل الاحتلال ما كانت لها صفات تمثيلية أو صلاحيات حقيقية، حتى اشـتد الصراع بين الخديوي عباس الثاني والمندوب السامي البريطاني مطالع القرن العشرين؛

= John Waterbury, «Democracy without Democrats»? The Potential for Political Liberalization in the Middle East, in: Ghassan Salamé, ed., Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World (London: I.B. Tauris, 1994), pp. 23 - 47, and Roger Owen, «The Practice of Electoral Democracy in the Arab East and North Africa: Some Lessons From Nearly Century's Experience», in: E. Goldberg, R. Kasaba and J.S. Migdal, eds., Rules and Rights in the Middle East esp. 20 - 21 and 35 - 40.

(1) Jacob M. Landau, Parliaments and Parties in Egypt (New York: Praeger, 1954), pp. 73 - 75. هـلال، السياسـة والحكـم فـي مصـر: العهـد البرلمانـي، 1923 - 1953، ص 30 - 40، ويونـان لبيـب رزق، تاريخ الـوزارات المصرية (القاهرة: مركز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1975)، ص 76 - 82.

وهو الأمر الذي أعطى مساحةً من الحركية السياسية مكَّنت مصطفى كامل من الخروج من إطار الجمعيات السـرية إلى إعلان إنشـاء الحزب الوطني عام 1907. وتلا ذلك إنشـاء حزب الأمة، وحـزب الإصلاح على المبادئ الدسـتورية، وأحـزاب أخرى أصغر، في العـام نفسـه[1]. والملاحظ أنه في ذلـك العـام أيضاً بدأت الحياة الحزبيـة العلنية في إيـران التي كانت تعيش ثورتها الدسـتورية الأولى. وكما في إيـران، فقد اعتبر «حزب الأمة» حزب كبـار المـلّاك والموظفيـن الموالـي للإنكليز، بينمـا ضمّ الحـزب الوطني الانتلجنسيا الراديكالية الجديدة، وصغار الموظفين. واعتبر حزب الإصلاح حزبـاً خديويـاً علـى رغـم أن مصطفى كامـل كان أيضـاً على علاقـة طيبة بالخديوي. ثـم ما لبثت فعالية تلك الأحزاب أن تقلّصت لاتفاق الخديوي مع المندوب السـامي الجديد، وتعرض الحزب الوطني لضغوط سـلطوية قويـة بعد مـوت زعيمـه الأول، واضطـرار محمد فريـد زعيمـه الثاني إلى الخـروج مـن مصـر عـام 1910[2]. وكما فـي إيران؛ فـإن الحـرب العالمية الأولى جلبت معها قوانين طوارئ، وسيطرة بريطانيـة كاملـة، حتى كانـت حركـة العـام 1919 بقيـادة سـعد زغلـول، والتـي اضطـرت الإنكليز إلى القبول باسـتقلال مصر رسمياً (1922)، وصدور دستور العام 1923[3]. وهنا

---

(1) يونـان لبيـب رزق، الحيـاة الحزبية في مصر في عهـد الاحتلال البريطانـي، 1882 - 1914 (القاهـرة: مكتبة الأنجلـو المصريـة، 1970) وص 3 - 20؛ محمود متولـي، مصر والحياة الحزبيـة والنيابيـة قبـل سـنة 1952 (القاهـرة: دار الثقافـة، 1980)، ص 18 - 32، وهـلال، المصدر نفسه، ص 58 - 89.

(2) هلال، المصدر نفسه، ص 78 - 82، وعصام ضياء الدين، الحزب الوطني والنضال السري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص 68 - 73.

(3) قارن عنها: عبدالعزيز رفاعي، ثورة مصر سنة 1919: دراسة تاريخية تحليلية، 1914 - 1923 (القاهرة: دار الكاتب العربي، 1966)؛ عبدالخالق محمد لاشـين، سـعد زغلول: دوره في =

تختلف مصائر التجربة البرلمانية في مصر عنها في إيران حتى منتصف القرن العشرين. فعلى الرغم من ضغوط المحتلين البريطانيين، وتدخلات القصر، وتعطيل الدستور مراراً، واختراع أحزاب موالية للقصر والبريطانيين؛ استمرت التجربة الدستورية والبرلمانية في مصر حتى العام 1953 حين ألغتها ثورة تموز/يوليو 1952، في العام نفسه الذي ألغى فيه نظيرتها في إيران انقلاب الجيش والأميركيين. على أن الفروق بين التجربتين لا تنحصر بطول عهد التجربة المصرية نسبياً؛ بل هناك بالإضافة إلى ذلك عدة أمور تميزت بها التجربة المصرية؛ **أولها**: أن النخب الجديدة في مصر (من المثقفين والمحامين والصحفيين والموظفين الإداريين ورجالات الرأسمالية البازغة) كانت أكثر عدداً، وأوسع تأثيراً من مثيلتها في إيران في مطلع القرن. وقد لعبت تلك النخب دوراً أكبر من ذلك الذي لعبته في التجربة الدستورية والبرلمانية الإيرانية. **وثانيها**: أنّ النخبة الدينية المصرية ما لعبت دوراً أساسياً في الحركة الوطنية المصرية يشبه ذاك الدور الذي لعبته النخبة الدينية الإيرانية. هناك طبعاً التأثير غير المباشر لإصلاحية جمال الدين ومحمد عبده وتلامذتهما. وهناك دور الأزهر وانضواؤه ضمن الحركة الوطنية العامة عام 1919. لكنّ ذلك لا يمكن مقارنته بدور المجتهدين والمراجع في الحركة الوطنية الإيرانية؛ منذ ضرب احتكار التنباك (1891) وإلى المشاركة الفعالة في حركة العام 1905، وإلى الانقسام حول الدستور (1907 - 1909) وبروز دور الشيخ نوري المعارض للدستور، وإلى دعم المراجع لرضا شاه (1923 - 1925)، فإلى الميل

= السياسة المصرية، 1914 - 1927 (القاهرة: [د.ن.]، ص 170 - 186. وانظر: Marius Deeb, Party politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919 - 1939 (London: Ithaca Press, 1979).

لمصدّق ثم التخلي عنه (1952 - 1953). وسأعود إلى قراءة خصوصية التكوينات الإسلامية في مصر وإيران في ما بعد. **وثالثها**: قيام حركات شعبية قوية مؤطّرة حزبياً في مصر، وهو أمر لم تعرفه الحياة الحزبية في إيران. فليس هناك حزب إيراني يشبه حزب الوفد، كما أنه ليس هناك حزب إسلامي إيراني يشبه حركة الإخوان المسلمين، من حيث الانضواء الشعبي، والاستمرارية. **ورابعها**: ازدواجية الدور والوظيفة لدى الحركة الوطنية المصرية، والمتمثلة في: الكفاح من أجل الاستقلال، والضغط في الوقت نفسه من أجل تحقيق حياة ديمقراطية حقيقية في مواجهة القصر. بينما ما عرفت الحياة الحزبية والبرلمانية الإيرانية ازدواجيةً في الأهداف بالقوة نفسها إلّا في النصف الثاني من الأربعينات في النضال من أجل إخراج السوفيات من إيران (1945 - 1947)، وتأميم النفط (في مواجهة البريطانيين والأمريكيين)، وتوسيع الحياة الدستورية والديمقراطية[1] (في مواجهة الشاه محمد رضا: مصدّق).

II

اكتسح المغولُ مشرق العالم الإسلامي وصولاً إلى بغداد في حقبةٍ لا تتجاوز الأربعين عاماً. واستطاعوا عام 656هـ/1258م أن يقتحموا العاصمة العريقة للدولة العباسية، ودار الإسلام، وأن يقتلوا الخليفة العباسي الأخير فيها المستعصم بالله[2]. وبذلك وقعت الأقاليم الشرقية

(1) قارن: Abrahamian, Iran between two Revolutions, pp. 86 - 92; Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, pp. 72 - 75, and Siavoshi, «The Oil Nationalization Movement», pp. 131 - 133.

(2) J. A. Boyle, «Dynastic and Political History of the Ilkhans», in: The Cambridge History of Iran, vol.5, pp. 365 - 390.

لدار الإسلام والعراق حتى الفرات تحت سيطرتهم. ولم تمض على ذلك سنتان حتى كان فرعٌ من فروع أُسرة جنكيز خان (أبناء وأحفاد هولاكو بن تولي بن جنكيز خان) يُنشئُ مملكةً خاصةً به في إيران سمّيت في كتابات موظّفي بلاطات الأُسرة الإيلخانية من المثقفين والإداريين الإيرانيين: إيران زَمين (بالفارسية الجديدة. وكان اسم البلاد أيام الساسانيين: إيران شهر ـ وهي تعني ما تعنيه إيران زمين: بلاد الآريين). وقد مثَّل ذلك وعياً متجدداً بالذاتية والخصوصية من جانب النُخب الإيرانية المثقفة التي حافظت على استمراريةٍ واعيةٍ مع إيران ما قبل الإسلام، كما مثَّلتها شاهنامة الفردوسي المكتوبة حوالي العام 1010م. وما كان المغول إيرانيين، لكنهم رأوا مصلحةً في تشجيع تلك الهوية الخاصة التي تفصلهم عن «دار الإسلام» الباقية بيد خصومهم من المماليك في مصر والشام، والتي أعاد المماليك فيها إحياء الخلافة العباسية في القاهرة[1]. وعندما اعتنق بعض سلاطين الإيلخانيين الإسلام بعد ثلاثين عاماً من تأسيس دولتهم، رأوا من المناسب ـ زيادةً في التمايُز عن المماليك السُنَّة ـ إعلان التشيع على المذهب الإمامي / الإثني عشري شعاراً لدولتهم في إيران زمين[2]. وعلى الرغم من أن المذهب السني ظلّ ذا شعبيةٍ واسعة، ورجع إليه عدة خانات؛ لكنّ التشيع أكسبهم دعم النُخب الإيرانية الشيعية القوية، والتي تابعت عملية التشييع إلى أن تحول التشيع إلى جزءٍ أساسيٍ ومكوّن ثابت من مكونات

(1) دوروتيا كرافولسكي، «مصطلح «إيران» القومي وإعادة إحيائه في عصر الإيلخانيين المغول»، في: دوروتيا كرافولسكي، العرب وإيران (بيروت: دار المنتخب العربي، 1993)، ص 177 ـ 189.

(2) A. Bausani, «Religion Under the Mongols», in: The Cambridge History of Iran, pp. 540 - 573، ودوروتيا كرافولسكي، «السلطة والشرعية: دراسة في المأزق المغولي»، في: كرافولسكي، المصدر نفسه، ص 190 ـ 215 وبخاصة ص 205 ـ 207.

القومية أو العصبية أو الهوية الإيرانية في القرن السادس عشر الميلادي مع استتباب الأمر للصفويين الذين كانوا الأُسرة الحاكمة الأولى التي سادت في إيران كلّها، وأعلنت التشيع الإمامي مذهباً للدولة والأمة[1]. ومن المعروف أنّ الأساطير الإيرانية القديمة تجعل من «طوران» (الشعوب التركية في أواسط آسيا) العدوّ الرئيسي لإيران. ومن هنا فإنه كما استخدم العثمانيون في صراعهم مع الصفويين والقاجاريين التسنُّن عاملاً ومحرِّضاً في الصراع، فكذلك لجأ سلاطين الأُسرتين إلى العصبية الوطنية الإيرانية (إيران في مواجهة طوران) وإلى التشيع (الإمامية في مواجهة السنية) للدفاع عن سلطانهم في وجه الزحف العثماني[2]. وتوقف الصراع بين الإمبراطوريتين في القرن السابع عشر بعد أن استطاع العثمانيون انتزاع العراق من قبضة الصفويين، وصار الصراع صراعاً على الحدود (مع روسيا وليس مع العثمانيين) لا على الهوية. ولذا فإنّ الدخول العسكريّ والثقافي الغربي بعد القرن الثامن عشر، ما أحدث من المشكلات والمصاعب في هوية الأمة والدولة لدى الإيرانيين ما أحدثه لدى العثمانيين، وسائر أجزاء العالم الإسلامي السُنّي الأُخرى المتعدّدة الإثنيات والأعراق والثقافات.

(1) R. Savory, Iran under the Safavids (Cambridge: Cambridge University Press, 1980) وانظر عن الفروق والمشتركات بين تجربتي علاقة الدين بالدولة عند العثمانيين والصفويين والقاجاريين كتاب وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية (بيروت: دار الراشد، 1989). وقارن بمراجعة لي للكتاب في: مجلة **الاجتهاد**، السنة 1، العدد 4 (صيف 1989)، ص ص 281 ـ 285.

(2) قارن بعادل علّوش: The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (906 - 962/1500 - 1555) (Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1983); Elke Eberhard, Osmanische Polemik gegen die Safawiden in 16 Jahrhundert nach arabischen Handschriften. Islamkundliche Untersuchungen; Bd 16 (Freiburg: Schwarz Verlag, 1970).

وكمـا اختلفـت ردود الفعل في إيـران على الاختـراق الأوروبي عنها لـدى العثمانيين من حيث تأثيرات ذلك الاختراق علـى الهوية العامة؛ فإنّ التوازنات الداخلية لـدى المنظومتين كانـت مختلفة. فالاختـراق الأوروبي جعل العثمانيين والشـعـوب الخاضـعة لهم أكثر تمسُّكاً **بالإطـار الجامع**: إطار **الخلافة** المستوعبة والضـابطة والمنظمـة للتعـدد داخـل الإمبراطوريـة. وفـي السيـاق ذاته؛ فـإنّ المؤسسـة الدينية السنية (التي كان رمزها مشيخة الإسـلام في اسطنبول) عملت ضمن الهرمية القوية للإمبراطورية باعتبارها جـزءًا عضويـاً منها يحكمها مبـدأ الجماعـة والطاعة[1]. أما في إيـران، فإنّ المؤسّسة الدينية ما أمكن استيعابها وإخضاعها لهرميةالدولة هناك. لقد أيد علمـاء ومجتهـدون كبار سياسـات الشاهنشـاهات الأقوياء أيـام الصفويين والقاجاريين، لكنهم بسـببٍ من خصوصيات الشيعية الإثني عشرية (غياب الإمام الثاني عشـر، صاحب السلطة والمشروعية المكتملة، وانتظار رجعته أو ظهوره) ما كان بوسـعهم الذهاب إلى الحدّ الذي ذهب إليه أقرانُهُم من علماء أهل السنة مع السلاطين، في القول بالمشروعية التامة للشاهنشاهات؛ وبخاصةٍ أنّ الفقه الإمامي يسـتخلفُ المجتهديـن من علماء المذهب على الجماعـة فـي الشـؤون الدينية والحسْـبية فـي غيبـة الإمـام[2]. إنّ الجماعة

---

(1) قـارن: Richard C. Repp. The Mufti of Istanbul: A Study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy (London: Ithaca Press, 1986), pp. 238 - 246 وقـارن بمراجعتـي للكتاب في مجلة: **الاجتهاد**، السـنة 1، العدد 3 (صيـف 1989) ص ص 287 – 291، وبكتابـي: **الأمة والجماعة والسـلطة**: دراسـات فـي الفكر السياسـي العربي الإسـلامي (بيروت: دار جداول، 2011).

(2) قـارن بـ: ابـن المطهـر الحلّـي، البـاب الحـادي عشـر (طهـران: [د.ن.]، 1986)، ص ص 211 – 216؛ الشـيخ الطوسـي، النهاية في مجرد الفقه والفتـاوى (بيروت: [د.ن.]، ص 131 – 148؛ Eliash, «The Ithna ‘Ashri Juristic Theory of Political and Legal =

الشـيعية تُنيـط بالمجتهديـن إدارة أمورهـا الدينيـة فـي فتـرة الغيبـة (علـى الاختلاف في فهم سـعة الولاية الدينية)، ويعطيهم ذلك سـلطـةً مسـتقـلةً، واتصـالاً مباشـراً بالجمهـور أوثق مـن صـلـة السـلطـات السياسـيـة بـه. وقـد كـان المجتهدون الكبـار لا يتعاطـون فـي العـادة الشـأن السياسـي التفصيلـي، باعتبـار أنـه لا مشـروعيـة لهـم فـي ذلـك، لكنهـم ما كانـوا يستطيعون الوقوف جانباً عندما يتعلّق الأمر بخطرٍ يتهدّد الجماعة كلّها مثل الزحـف العثمانـي أو الغزو الروسـي، أو خضـوع السـلطات للاحتكارات الأوروبيـة، أو الظلم الفادح الشـامل مـن جانب بعض الشاهنشـاهات، أو ظهور اتجاهات مقسّـمةٍ للجماعة مثل البابية والبهائية. وقد أصبح التدخل المسـتند إلى تلك الخصوصية أمراً واقعاً مطلع القرن التاسـع عشـر عندما نضـج الفقـه الشـيعي بانتصار تيـار الأُصوليين علـى توجُّـه الأخباريين، إذ توحّد الشـأن الفقهيُّ والعقديُّ، وبـدأ انتظام أمر مرجعية كبـار المجتهدين المقلّديـن فـي النجـف وقُم ومشـهد[1]. فـي ذلك الوقـت (وبالتـوازي مع محاولات العثمانيين في اسـطنبول ومحمد علي في مصر) عمد القاجاري فتـح علـي شـاه (1797 – 1834)، وخليفته محمـد شـاه (1834 – 1848) إلى إجراء إصلاحـاتٍ في الجيـش وإدارة الدولة، باتجاه التحديـث والمركزة؛ وهما أمران أثارا حفيظة المؤسسة الدينية التي تخوَّفت من تلك المحاولات

= Authority, «Studia Islamica, vol. 29. 1969), pp. 25 - 28, and W. Madelung, «Authority in Twelfer Schism in the Absence of the Imam», in: W. Madelung, Religious Schools and Sects in Medieval Islam (London: [n.pb.], 1985), pp. 170 - 193 وكولـن تيرنـر: التشـيع والتحول في العصـر الصفوي. ترجمة حسـين علي عبد السـاتر. بيروت: منشورات الجمل، 1908.

(1) عـن علاقـة رجـال الديـن بالقاجاريين، وسـواد التيـار الأصولـي، قـارن: Hamid Algar, Religious Forces in Eighteenth and Nineteenth Century Iran, in The Cambridge History of Iran (1991), vol. 7, pp. 705 - 731.

المُضرّة في نظرها بفئات واسعة من الشعب[1]. وعندما خرجت البابية / البهائية على التيار الرئيسي الشيعي، ضغط المجتهدون على السلطات لضربها وهو ما سارعت إليه تلك السلطات خوفاً من ثورة المراجع أو استعانتهم بالعامّة عليها وعلى البابية[2]. وفي العام (1891 - 1892) تزعّم المجتهدون حركة احتجاج ضدّ امتياز احتكار التنباك الذي أعطاه ناصر الدين شاه (1848 - 1896) لشركة إنكليزية، مما أرغمه على التراجع[3]. واندفع المجتهدون الإصلاحيون على رأس الانتلجنسيا وتجار البازار عام 1905 فأرغموا الشاه مظفر الدين (1896 - 1907) على إقرار الدستور والحكم الشوروي عام 1906. لكنّ بروز الليبراليين المتطرفين في البرلمان والحركة الدستورية، أخاف النخبة الدينية، فانقسمت حول الاستمرار في دعم الحكم الدستوري، فتزعّم الشيخ فضل الله نوري (- 1909) تياراً عادى الدستور والحركة الليبرالية (المشروعة في مواجهة المشروطة) مما أدّى إلى إعدامه بعد هرب الشاه الجديد علي قاجار (1907 - 1909) الذي دعمه الشيخ في وجه الدستوريين[4]. وعندما بدا أنّ الزمام يكاد يفلتُ من

---

(1) Hamid Algar, Religion and State in Iran, 1785 - 1906 (Berkeley, Calif.: [n.pb.], 1969), pp. 126 - 133; Ann Lambton, QaJar Persia (London: I.B. Tauris, 1987), pp. 194 - 222, and Shaul Bakhash, Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars (London: Ithaca Press, 1978).

(2) Algar, «Religious forces in Eighteenth and Nineteenth Century Iran», pp. 726 - 729

(3) Lambton, «The Tobacco Régie: Prelude to Revolution», pp. 46 - 52, and Keddie, Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protects of 1891 - 1892, pp. 111 - 136.

(4) قارن بـ: Said Amir Arjomand «The Ulama's Traditionalist Opposition to Parliamentarianism, 1907 - 1909, Middle Eastern Studies, vol.17, no.2 (1981), pp. 38 - 56; Abdul-Hadi Hairi: «Shaykh Fazl Allah Nuri's Refutation of the Idea of Constitutionalism, Middle Eastern Studies, vol. 13, no.3 (1977), pp. 331 - 346, and Shi'ism and Constitutionalism in Iran (Leiden: Brill, 1977), pp. 72 - 108; M. Milani, The Making of Iran's Islamic Revolution (1988), pp. 29 - 30, and Shahrough Akhavi, =

يد السلطة المركزية عام 1923 بسبب الصراعات الحزبية، والتخوف من الكمالية، والتدخل الأجنبي، عمد المراجع في النجف وقُم وطهران (البهبهاني والنائيني، أما المدرِّس فبعد تردد) إلى دعم وصول رضا شاه إلى السلطة كملك لا كرئيس للجمهورية (لأن الإسلام ضد الجمهورية كما قال عدة مجتهدين، لما رأوه من عنف مصطفى كمال الجمهوري ضد الإسلام ورجال الدين) عام 1925[1].

ذكر شاه رخ أخوي في دراسته المعروفة عن «الدين والسياسة في إيران المعاصرة» أنّ الجهاز الديني الإيراني ما عرف في القرن التاسع عشر تياراً إصلاحياً يشبه ما عرفته مصر وتركيا[2]. هذا الرأي لا يمكن اعتباره صحيحاً على إطلاقه. فقد كان هناك اهتمامٌ عامٌّ بالجديد والتجديد بين المجتهدين الشيعة في إيران والعراق، وإن اختلفت الطرق والمناهج وأدوات ووجوه المقاربة. بل إنّ انتصار تيار الأُصوليين على تيار الأخباريين التقليدي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يمكن اعتباره حسماً لصالح التجديد والتقعيد والعقلنة في مقاربة النصوص. في هذا المجال يمكن ذكر البهبهاني وحجة الإسلام شفتي (- 1844)، وأخيراً الشيخ مرتضى الانصاري (- 1864)[3]. فما اكتفى الأنصاري بتطبيق القواعد الجديدة في طرائق الاستنباط؛ بل أضاف إلى ذلك اهتماماً خاصاً بالمعاملات أو

= Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period (New York: [n.pb.], 1980), pp. 25 - 26.

(1) Akhavi, Ibid., pp. 18 and 28 - 32.

(2) المصدر نفسه، ص 21 - 22 وانظر مراجعةً للكتاب في: الفضل شلق، «الدين والسياسة في إيران المعاصرة»، مجلة **الاجتهاد**، السنة 2، العدد 5 (خريف 1989)، ص ص 223 - 234.

(3) Algar, Religion and State in Iran, 1785 - 1906, pp. 126 - 133, and Mottahedeh, The Mantle of the Prophet; Religion and Politics in Iran, pp. 210 - 219.

العقود، مما عنى إحساساً عميقاً بالعصر وضروراته. ومنذ الأنصاري صار التأليف في العقود والمعاملات التجارية لدى المجتهدين هو المدخل المتعارفِ عليه للدخول في عداد كبار المجتهدين والمراجع[1]. وإذا كان الأنصاري مهماً في تاريخ الاجتهاد الإمامي، باعتباره الأول الذي اجتمعت الآراء على مرجعيته أو الانفراد بها، فإنّ السيد محمد حسن الشيرازي (1815 - 1896)، تلميذ الأنصاري لعب دوراً خاصاً في تاريخ الجهاز الديني الإيراني، لوجاهته بين المراجع الكبار من جهة، ولأنه صاحب الفتوى الشهيرة في تحريم استهلاك التنباك رداً على قرار ناصر الدين شاه إعطاء امتياز احتكار التنباك لشركةٍ بريطانية (1891 - 1892)[2]. وإذا كان تاريخ التجديد السياسي والفقهي السنّي يضع السيد جمال الدين الأفغاني في طليعة الداعين إلى ذلك في مصر والعالم الإسلامي؛ فإنّ فتوى الشيرازي السالفة الذكر إنّما جاءت بناءً على رسالة بعثها جمال الدين من ملجئه في مزار شاه عبد العظيم على مقربةٍ من طهران، إلى السيد الشيرازي، ينبّهُهُ فيها إلى خطورة خطوة الشاه ناصر الدين على سلامة استقلال البلاد واقتصادها. ويعني هذا أنّ الشيرازي كان يعرف جمال الدين وآراءه، ويُدركُ معنى الاستجابة لطلبه في الإنكار على الشاه. ومع مطلع القرن العشرين نشهد جماعةً معتبرةً من رجال الدين الإيرانيين، تشارك في قيادة الحركة الداعية إلى الدستور، كما نشهد صيرورة حوالي الخمسين سيداً وشيخاً ومجتهداً نواباً في المجلس الأول الذي انتخب عام 1907. هذا الجيل من

(1) Mottahedeh, Ibid., pp. 221 - 222. ـ وقد ترجمتُ كتاب روي متحدة إلى العربية، وصدر مرتين: عن المجلس الأعلى للثقافة بمصر 2004، وعن دار الكتاب الجديد المتحدة ببيروت عام 2007؛ وعنوانه بالعربية: بردة النبي، الدين والسياسة في إيران.

(2) Lambton, «The Tobacco Régie: Prelude to Revolution», pp. 36 - 62.

كهول رجال الدين كان يحمل أفكاراً مشابهة لأفكار جمال الدين ومحمد عبده والكواكبي ومحمد رشيد رضا. نلحظُ من بين هؤلاء شخصيتين اثنتين: إحداهما شاركت في البرلمانات والسياسات عملياً في العشرين سنة الواقعة بين عامي 1905 و1925، والأُخرى أصدرت بحثاً نظرياً في نُصرة نظام الدستور والشورى. أما الشخصية الأولى فهي الشيخ حسن مدرِّس (- 1938) الفقيه الطهراني المعروف بالنزاهة والإيمان بالدستور والبرلمان. وقد ظلّ يترشح للبرلمانات المختلفة حتى العام 1925 عندما عارض مع النائب محمد مُصدّق إنهاء حكم الأُسرة القاجارية؛ لكنه سكت في ما بعد عن رضا شاه خوفاً من الفوضى[1].

أما الشخصية الأُخرى فهي الميرزا حسين خان نائيني (1850 - 1936)، تلميذ السيد الشيرازي، وأحد المجتهدين المستقرين في النجف. ففي العام 1909 عندما كان الشيخ فضل الله نوري (- 1909) يناضل ضد الدستور ويصارع مجلس الشورى، أصدر النائيني كتابه المعروف «تنبيه الأمة وتنزيه المِلّة» في نُصرة الدستور والديمقراطية. وقد تحدّث النائيني عن الاستبداد حديثاً يشعر بمعرفته بكتاب الكواكبي (1854 - 1902) طبائع الاستبداد، الذي طُبع في القاهرة عام 1905. ثم مضى مدلّلاً على افضلية الحكومة الدستورية في غيبة الإمام، وعلى أنّ تلك الحكومة هي مقتضى الشورى القرآنية[2].

(1) Akhavi, Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period, pp. 30 - 31, and Mottahedeh, Ibid., pp. 224 - 225.

(2) Fershteh M. Nouraie, «The Constitutional Ideas of a Shiite Mujtahid: Muhammad Hussain Na'ini», Iranian Studies, Vol. 8, No.4 (1975), pp. 234 - 247. Hairi, Shi'ism and Constitutionalism in Iran: A Study of the Role Played by the Persian Residents of Iraq in Iranian Poltitics pp. 101 - 151. =

قرّظ الشيخان محمد كاظم الخراساني وعبدالله المازندراني في مقدمةٍ طويلةٍ كتاب الشيخ النائيني. بَيْدَ أنّ فهم الخراساني (- 1911) لعلاقة الشورى بالدستور والديمقراطية، تختلف عن فهم النائيني، كما يتبيّنُ من برقيته المرسلة من النجف عام 1907 إلى النواب الإيرانيين التي يؤيّد فيها الدستور، لكنه ينصح بالأخذ برأي الشيخ فضل الله نوري في عدم إنشاء برلمان بل تحويله إلى مجلس للشورى، يجري فيه تطبيق مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1]. وفي الواقع فإنّ رجال الدين الشيعة الكبار ما كانوا على درجةٍ من التسيُّس تُمكن من فهم التعقيدات المحيطة بقضايا الدستور والبرلمان، بخلاف تلامذتهم من الكهول والشبّان ممن شاركوا في البرلمان طوال عهده الأول. كانت المسألة بالنسبة إلى كبار المجتهدين أخلاقيةً تتعلق بهوية الجماعة ووحدتها وأمانتها للإسلام. ومن هنا جاء الانقسام بين الشيوخ والشبّان، وبين هاتين الفئتين من جهة، وعناصر الانتجلنسيا العلمانية من جهةٍ ثانية. وهذا ما كان عليه الأمر في مصر وتركيا بين المجدّدين والتقليديين من رجال الدين؛ لكنّ المجدّدين والإصلاحيين ظلّ صوتهم هناك أعلى لانتظامهم في مشروع الدولة للتحديث والتجديد، حتى إذا جاءت عشرينيات القرن العشرين بمستجدات لم تكن في الحسبان عادت مواقف رجالات الإسلام في مصر وإيران إلى التقارب والتلاقي.

= ووجيه كوثراني، «قضايا الإصلاح والشريعة والدستور في الفكر الإسلامي الحديث»، مجلة **الاجتهاد**، السنة 1، العدد 3 (ربيع 1989)، ص ص 247 - 263.

(1) Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, p. 52.
وقد تحول موقف النائيني نفسه بعد إعدام الشيخ نوري، والاحتلال الروسي / البريطاني لجهات من إيران؛ قارن Hairi, Ibid., pp. 114ff

ظهرت الإصلاحية الإسلامية السُنّية في مصر وأقطارٍ إسلامية أُخرى في العقد السابق على منتصف القرن التاسع عشر، وظلّت شديدة التأثير حتى ثلاثينيات القرن العشرين. وقد تحالفت موضوعياً مع رجالات الدولة في عصر التنظيمات العثمانية في مجال إقامة منظومةٍ جديدةٍ تستوعب المتغيّرات العالمية التي أحدثتها صدمةُ الغرب؛ ضمن المجالات الجغرافية والديمغرافية الرئيسية في عالم الإسلام؛ وصولاً إلى أمرين اثنين: **إقامة نظامٍ سياسيٍّ جديدٍ، وتجديد دعوة الإسلام وفقهه**[1]. في هذين المجالين قدّمت الإصلاحية الإسلامية أُطروحتين أساسيتين: أُطروحة «المنافع العمومية» بتعبير رفاعة رافع الطهطاوي (1801 - 1863)، وأُطروحة «التنظيمات» بتعبير خير الدين التونسي (1810 - 1890). وقد حقّقت الإصلاحية الإسلامية إنجازاتٍ كبرى في سائر مجالات اهتمامها، التي كانت شاملةً ذات أبعادٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصادية وأخلاقية. أمّا في مجال تجديد الوعي بالإسلام دعوةً وثقافةً وفقهاً فقد أعادت تلك الإصلاحية في مصر وبلدان المغرب العربي اكتشاف الأُطروحة الفقهية القديمة حول «مقاصد الشريعة» من خلال كتاب «الموافقات» للفقيه المالكي الكبير أبي إسحاق الشاطبي (- 790هـ / 1388م). رأى الشاطبي وفقهاء آخرون من قبله مثل الجويني (- 478هـ / 1085م) والغزالي (- 505هـ / 1111م)، وعز الدين بن عبد السلام (- 664هـ / 1265م)، أنّ الشريعة مقاصدُها الكبرى مصالح العباد التي تتحدّد بخمسة حقوق أو

---

(1) قارن بـ: فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص ص 114 - 186. وانظر رضوان السيد: سياسيات الإسلام المعاصر. بيروت: دار الكتاب العربي، 1977، ص ص 112 - 123.

ضروريات هي: حق النفس (= الحياة)، وحق العقل، وحق الدين، وحق العِرض أو النسل، أو الكرامة، وحقُّ المال أو الملكية[1]. وجاء الإصلاحيون المسلمون، فالتقطوا الفكرة من مرحلة الذروة في تطورها لدى الشاطبي. كانت الظروف التاريخية والثقافية قد عزلت الإسلام وفقهه في مجالاتٍ محدّدةٍ، وكادت الهجمةُ الغربية أن تزيله تماماً من المجتمع والدولة. لذلك انصبّت جهود الإصلاحيين وأنظارهم على محاولة إحداث تجديد شامل لا تفيدُ فيه لعمومه وشموليته الآلياتُ التقليديةُ للقياس الفقهي القديم الذي أصابه العطب والتعطيل للانفصال التدريجي للسياسة عن الشريعة في التاريخ السياسي والثقافي الإسلامي، ولاستيلاء آليات المنطق الأرسطي على تطبيقات القياس[2]. وهكذا فإنه تحت مظلّة هذه المقاصد أو الضرورات الشرعية التي اعتبرها الشاطبي مصالح وضروراتٍ عقليةً أو فطريةً أيضاً (قريبة من «القانون الطبيعي»)[3]، وضع الإصلاحيون سائر مسائل المجال العام أو الحياة العامّة للجماعة والدولة (المنافع العمومية بتعبير الطهطاوي): النظام السياسي ومؤسّساته، وبناء الجيش، والنظام التعليمي، والخدمات العامة. وكان من ضمن ما توصل إليه فقه «المصالح الإنسانية» هذا: مفاهيم المواطنة، والدستور، وحرية المرأة، وحقوق الإنسان، وانفتاح الإسلام (باعتباره دعوةً عالميةً) على العالم، مما نتج

(1) قارن بـ: رضوان السيد، «مسألة الإنسان وحقوقه في المدرسة الأشعرية»، أوراق جامعية: الجامعة اللبنانية. (بيروت)، العدد 2 (شتاء 1993)، ص ص 81 - 99.

(2) انظر: Ibn Taymiyya, Against the Greek Logicians, translated with an introduction by Wael B. Hallaq (Oxford: Clarendon Press, 1993), pp. 131 - 174.

(3) لأنه يقول في الموافقات عن هذه الضروريات: « وقد قيل إنها مراعاة في كل ملة». قارن بـ: عبدالمجيد تركي، «الشاطبي والاجتهاد التشريعي المعاصر»، مجلة **الاجتهاد**، السنة 2 العدد 8 (صيف 1990)، ص ص 237 - 255.

عنه تراجع أهمية المقولة الفقهية القديمة عن دار الإسلام ودار الحرب. وقد وعى الإصلاحيون حضارة الغرب، باعتبارها حضارة العصر والعالم، وقالوا بضرورة الإفادة منها، والانخراط فيها لأن في ذلك مصلحةً للإسلام والمسلمين[1]. ولم يجدوا حرجاً في القول إنّ التنظيمات السياسية التي بدأت تنتشر في أنحاء العالم الإسلامي بأسماء وعناوين تراثية إسلامية هي في الحقيقة مفاهيم وتنظيمات غربية اقتضتها المصلحة. يقول السيد رشيد رضا في إجابة له على رسالةٍ «من قارئ» لمجلة المنار عام 1907[2]: «لا تقل أيها المسلم إنّ هذا الحكم المقيد بالشورى أصلٌ من أصول الدين، ونحن قد استفدناه من الكتاب المبين، ومن سيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين. فإنه لولا الاعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكّرت أنت وأمثالك أنّ هذا من الإسلام...».

وأثارت إجراءات مصطفى كمال في تركيا ضد **الخلافة** مخاوف شديدةً لدى علماء السُّنَّة والشيعة على حدٍّ سواء. فقد ألغى مجلس النواب التركي الخلافة في آذار / مارس عام 1924، وأعلن تركيا جمهوريةً برلمانية، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية. ومهدت لذلك الإعلان، وتلته إجراءات وقوانين بدت كلها موجّهةً ضد الإسلام ومؤسّساته ورجالاته، بحيث بدا العداءُ للإسلام كدينٍ ومؤسّسات لازمةً من لوازم الفكرة الجمهورية. ففي أول تشرين الثاني / نوفمبر 1922 فصل المجلس الوطني

(1) جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ص 116، 183 و 192 وصفحات أخرى كثيرة في استعراضه لآراء المفكرين المسلمين.

(2) محمد رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة المنار**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 97. وقارن برأي مماثل لـ: خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق معن زيادة (بيروت: دار الطليعة، 1972)، ص 195.

الكبير السلطنة عن الخلافة، مما عنى فصلاً للدين عن الدولة بشكلٍ غير مباشر. وعندما أُلغيت الخلافة في آذار/مارس 1924 تلا ذلك إلغاء المدارس الدينية، والمحاكم الشرعية، ومنصب شيخ الإسلام. وجاء القانون رقم 163 لعام 1926 فمنع إمكان إنشاء أحزاب دينية. وفي عام 1927 جرى تأميم الأوقاف، ووضعها في تصرف الدولة. ثم جاء دستور العام 1928 أخيراً خالياً من أيِّ ذكرٍ للإسلام في موادّه[1]. وما كان ذلك الإخراج للإسلام بالحدة نفسها في الدستور المصري (1923)، والممارسة السياسية (المصرية)؛ لكن بدا أنّ الكيان الجديد، والكيانات المشابهة التي بدأت تنشأ في المشرق بعد الحرب الأولى، والسيطرة البريطانية والفرنسية؛ تلك الكيانات ما عادت بحاجة إلى جهود الإصلاحيين المسلمين وفتاويهم واجتهاداتهم. وظهرت كُلٌّ من إنكلترا وفرنسا بوصفهما القائمتين (بل والمنتدبتين رسمياً من جانب النظام الدولي آنذاك: عصبة الأمم) على إنشاء الكيانات الجديدة، بما يعنيه ذلك من سيطرةٍ أجنبيةٍ على مقدرات تلك البلدان، ونخبها. أما المعارضاتُ الوطنية للانتداب والنفوذ الأجنبي، فإنها ما كانت تريد العودة إلى إطار الإسلام القديم أو الإصلاحي، بل تطالبُ باسم القيم الغربية نفسها التي يحملها البريطانيون والفرنسيون بإنشاء كياناتٍ قوميةٍ، وبرلمانات، واستقلال، والاعتراف بسلطة الشعب، وحقه في تقرير مصيره بنفسه. وما ظهرت في مصر وإيران في العشرينيات نخب علمانية تملك ذلك العداء اليعقوبي للإسلام الذي كان يملكه النخبويون الأتراك في تلك الفترة، لكنّ النخب الإيرانية والمصرية بدت مستقلةً ومصممةً على تجاوز الماضي الإسلامي على حدٍّ سواء (حسن

(1) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (London: Oxford University Press, 1968), pp. 242 - 281, and J. Landau, The Politics of Pan-Islam: Ideologie and Organization (1990), pp. 176 - 182.

تقي زاده وكسروي في إيران وعلي عبد الرازق وأحمد لطفي السيد في مصر على سبيل المثال)، والحاضر الاستعماري (محمد مصدّق في إيران وسعد زغلول في مصر على سبيل المثال).

هذه الظواهر الجديدة التي فاجأت النخب الإسلامية في العشرينيات: قضت في إيران على البقية الباقية من الدعم للبرلمان، والنزعات الجمهورية لدى رجال الدين، وأدّت إلى وصول رضا شاه إلى السلطة بموافقتهم. أما في مصر، فقد ضربت تلك الظواهر الإصلاحية الإسلامية، فتراجعت أطروحاتها الانفتاحية، وانكمشت في خوفٍ على الإسلام، وهوية المجتمع. في هذه الظروف بدأت تظهر في البلدان الإسلامية الجمعيات الدينية المهتمة بالحفاظ على الهوية، والشديدة العناية بالقضايا الرمزية والشعائرية، والتي ما كانت تُعنى بدايةً بالشأن العام بشكل مباشر إلا إذا تّصل الأمر بالتصدي للنفوذ الأجنبي في البلاد، ومن الوجهة العقائدية الأخلاقية لا من الوجهة السياسية. من تلك الجمعيات: الشبان المسلمون، والإخوان المسلمون، والجمعية الشرعية في مصر، وفدائيان إسلام وغيرها في إيران، واتحادات الشبيبة الإسلامية، وجمعيات الكشاف المسلم، في مدن بلاد الشام[1].

حرص رضا شاه في ما بين العامين 1923 و1925 على إرضاء رجال الدين الشيعة الكبار في النجف وقُمّ ومشهد. واستجابوا هم لمحاولات الإرضاء، وطالبوه بعدة قضايا تتعلق كلها بالهوية الدينية للبلاد والجماعة:

(1) قارن على سبيل المثال بـ: Ch. Smith, «The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930's» IJMES, vol.4 (1973), pp. 382 - 410, and Akhavi, Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period, p. 66.

مناهضة النفوذ البريطاني المتزايد، والحفاظ على الطابع الإسلامي للدستور (دين الدولة: الإسلام على المذهب الجعفري، وضرورة تلاؤم التشريعات والقوانين مع الشريعة، وتشكيل مجلس من الفقهاء المجتهدين للنظر في مدى ملاءمة القوانين والمراسيم للشريعة)، ومناهضة البهائية[1]. بيد أنّ الشاه سرعان ما تناسى وعوده، وانصرف إلى بناء مؤسسات حديثة قلصت من نفوذ رجال الدين، والمرجعية الشيعية: في الإدارة، وفي المجال التربوي، وفي الأوقاف، وفي المحاكم والنظام القضائي. وتجاوز الأمر ذلك إلى المسائل الرمزية: منع الظهور بالحجاب، ومنع توظيف الذين يرتدون الزيّ الديني، والتركيز على ماضي إيران في حِقَب ما قبل الإسلام[2]. وفوجئت النخب الدينية بالنزعات الكمالية لرضا شاه، وما استطاعت تنظيم صفوفها لمواجهتها حتى نُحي الشاه من جانب البريطانيين والسوفيات عام 1941. ومثلما دعم آية الله عبد الكريم حائري رضا شاه أو سكت عنه؛ فإنّ آية الله بروجردي (– 1961) أيد محمد رضا شاه، أو لم يتعرض له مباشرة بشكل عام؛ وبخاصة في فترة حكمه الأولى (1942 ـ 1953) عندما كان يبدو أن البلاد مهددة بالاحتلال السوفياتي في الشمال، والسيطرة البريطانية في كل مكان. بَيْدَ أنّ كثيرين من رجالات المذهب الجعفري خرجوا من حالة الرعب والذهول التي استولت عليهم أيام رضا شاه، وعادوا إلى ساحات الصراع على هوية إيران في أيام الفعالية الحزبية النسبية أثناء فترة حكم محمد رضا الأولى. تزعم هؤلاء آية الله طباطبائي قمي، ثم آية الله كاشاني، واستطاعا مع مؤيديهما إرغام الشاه وحكوماته على إبطال كثير من قوانين وإجراءات رضا شاه ذات

(1) Akhavi, Ibid., pp. 26 - 32, and Hairi, Shi'ism and Constitutionalism in Iran, pp. 144 - 149

(2) المصدر نفسه، ص 32 ـ 59.

العلاقة برجال الدين، وهوية البلاد[1]. والشائع أن تنظيم «فدائيان إسلام» بزعامة نواب صفوي، حظي دائماً بدعم الطباطبائي والكاشاني في تظاهراته الشعبوية، واغتيالاته للخطرين على الهوية الإسلامية للبلاد ـ من وجهة نظره ـ من السياسيين والمثقفين[2]. وفي حين أدت المخاوف من الشيوعية، وقوة حزب توده، إلى تخلّي الكاشاني عن مصدّق، ومهادنة الشاه محمد رضا؛ فإن فريقاً ثالثاً من العلماء بزعامة آية الله الخميني ظلّ يعتبر النظام الملكيّ خطراً على الدستور، وعلى إسلامية البلاد، مستدلاً بما فعله رضا شاه عندما قويت شوكتُهُ بعد العام 1925، وبدعم الولايات المتحدة والبهائيين للشاه[3]. وتوفّي آية الله بروجردي عام 1961، ففقد الشاه آخِرَ آيات الله الكبار الذين ظلُّوا يدعمون سلطته. وانصرف محمد رضا في الستينيات بعد ضرب سائر الأحزاب، إلى تجديد شرعيته، عن طريق إجراءاتٍ تحديثية، وإصلاحية، اعتبر أنها تُرضي الإدارة الأمريكية، والفلاحين، والبرجوازية المدينية الصاعدة: كان هناك قانونٌ انتخابي جديد أعطى النساء حقّ التصويت، ثم جاءت «الثورة البيضاء» لتصفية الإقطاع لصالح صغار المُزارعين والمُلّاك. وتحدّث الشاه عامي 1971 و 1972 عن ضرورة فصل الدين عن الدولة، وضرورة إنشاء مؤسسة تعليم ديني تابعة للدولة لتخريج رجال دين مُوالين للنظام[4]. وفي الوقت نفسه، ازداد عدد

(1) المصدر نفسه، ص ص 61 ـ 63، و Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, pp. 84 - 86.

(2) Akhavi, Ibid., p. 66, and Arjomand, Ibid., pp. 94 - 95, and فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص 2 (القاهرة: [د.ن.]، 1988)، ص ص 22 ـ 25.

(3) Akhavi, Ibid., pp. 99 - 105; Milani, The Making of Iran's Islamic Revolution, pp. 41 - 46, and Arjomand, Ibid., pp. 91 - 93.

(4) Akhavi, Ibid., pp. 105 - 108.

المستشارين الأمريكيين في الجيش والأمن والإدارة، واعترفت إيران بإسرائيل[1]. وقد أثارت القوانين والمراسيم المختلفة سخط مجموعاتٍ وفئاتٍ شعبية مختلفة: رجالات الجبهة الوطنية الجديدة ذوي الاهتمام بالقضية القومية والوطنية، وتجار البازار، ورجال الدين[2]. بَيْدَ أنّ الحياة السياسية والحزبية وقنواتها كانت قد ضُرِبت، فما أمكن لتلك الفئات أن تتحرك، باستثناء كهول رجال الدين وطلبتهم، الذين تصدَّر بينهم الخميني في اعتباره الشاه عميلاً للأميركيين والإسرائيليين والبهائيين. خرج الخميني في آذار / مارس 1963 حاملاً المصحف بيد، ودستور العام 1906 باليد الأخرى؛ معلناً أنّ الشاه خان الإسلام، وخان الدستور. وقمعت التظاهرات أخيراً بعنف في حزيران / يونيو 1963، وأُوقف الخميني ثم نفي إلى تركيا في تشرين الثاني / نوفمبر 1964، فمضى إلى النجف في العراق عام 1965[3]. وفي النجف عمل الخميني بين العامين 1965 و1975 على بلورة أسباب مطالبته بإزالة آل بهلوي، وإقامة «الدولة الإسلامية» على النحو التالي:

1 - استبداد الشاه، وخروجه على الإسلام كما تجلى ذلك في احتفالات العام 1971 التي عظّمت من شأن إيران الوثنية القديمة.

2 - ارتباط الشاه بجهات معادية لإيران والإسلام: الولايات المتحدة وإسرائيل.

---

(1) Arjomand, Ibid., pp. 100 - 101.

(2) المصدر نفسه، ص ص 94 - 96، و Akhavi, Ibid., pp. 120 - 123.

(3) Misagh Parsa, «Mosque of Last Resort: State Reforms and Social Conflict in the Early 1960's, «in: Foran, ed., A Century of Revolution: Social Movements in Iran, pp. 135 - 159.

3 - خروج الشاه على التقاليد الإسلامية والأخلاقية في حياته وسلوكه وقوانينه[1].

وأصدر الخميني عام 1971 كتابه «الحكومة الإسلامية» الذي أوضح فيه البديل الإسلامي للحكم الإيراني القائم: ولاية الفقيه في عصر الغيبة[2].

أما في مصر، فإن حركة الإخوان المسلمين تصاعدت شعبيتها في الأربعينات، وركّزت على مسائل الهوية والمسائل الأخلاقية. كما قام بعض عناصرها باغتيالات تشبه ما فعلته منظمة «فدائيان إسلام» في إيران. وتحوّل الافتراق عن النظام السائد إلى قطيعة عام 1954 في عمليات الصراع على السلطة، فقمعتهم الثورة وحلت تنظيماتهم[3]. والملاحظ أن المواجهة بين النظام الإيراني ورجال الدين هناك، وحّدت رجال الدين وتجار البازار، ورجالات الجبهة الوطنية تدريجياً حول الخميني، بينما لم يحدث ذلك في مصر، لأنّ نظام ثورة تموز / يوليو - على رغم إنهائه الحياة السياسية في البلاد - ظل يحظى بدعم شعبي قوي لإخراجه البريطانيين من مصر وصراعه مع إسرائيل وفرنسا وبريطانيا - بل والولايات المتحدة في ما بعد - حول الثروة الوطنية، والاستقلال، ومطالب العرب القومية، ولإقدامه على إجراءات لصالح الفئات الأكثر حاجة في المجتمع. ثم إنَّ المعارضة الإسلامية لنظام الرئيس جمال

---

(1) Arjomand, Ibid., pp. 98 - 105, and Akhavi, Ibid., pp. 166 - 168.

(2) صدر الكتاب بالعربية مراراً، باسم «الحكومة الإسلامية»، وباسم «ولاية الفقيه». انظر عن مطالب رجال الدين قبل كتاب الخميني: هويدي، إيران من الداخل، ص ص 52 - 54.

(3) الدراسة الكلاسيكية عن الإخوان المسلمين هي دراسة Richard p. Mitchell (1969) وقد ترجمت إلى العربية مرتين.

عبد الناصر لم تحظ بدعم الإسلام التقليدي المتمثل في الأزهر ومؤسساته، والتي ظلّت تدعم النظام حتى في مواجهة الأخوان، قبل أن يتحوّل مزاج المتدينين إلى غير صالح النظام بعد منتصف الستينات. وهناك دلائل على استخدام المعارضين الإيرانيين أدبيات الإخوان المسلمين (وبخاصة سيد قطب وعبد القادر عودة) في معارضتهم الشاه. لكن الإخوان ـ الذين كانوا يعرفون نواب صفوي وحركته منذ أواخر الأربعينيات ـ ما عرفوا أهمية معارضة رجال الدين الإيرانيين، ربما لأن زعماءهم كانوا متناثرين في المنافي في بلدان الخليج وأوروبا، وقد دخلوا في علاقات وتحالفات وعوالم فكرية مختلفةعن عالمهم الفكري والسياسي الذي عرفوه في مصر الأربعينيات ومطالع الخمسينيات[1]. لكن البارز لدى الطرفين ذلك التحول عن أطروحات الإصلاحية الإسلامية لصالح القطيعة مع الغرب، ومع الأنظمة التي اعتبروها صنيعةً من صنائعه: رأسماليها واشتراكيها. لقد حصل الصدام بين الإسلاميين الصاعدين والدولة الوطنية، وقويت فكرة سقوط «المشروعية» وضرورة استعادتها. وكما أُخرج الخميني من إيران عام 1964، فانقطعت لديه ولدى النظام الإيراني كل إمكانية للمفاوضة أو المصالحة، فكذلك مثل كتاب سيد قطب «معالم في الطريق»، الصادر عام 1964، قطيعة مع كل الأنظمة الحديثة بحسبانها جاهلية جهلاء. وإذا كان آية الله الخميني قد صرّح ببديله الإسلامي عام 1971؛ فإن الشيخ يوسف القرضاوي بدأ يصدر منذ العام 1972 سلسلته المعروفة باسم: حتمية الحل الإسلامي[2].

---

(1) Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, pp. 97 - 98

(2) صدرت من السلسلة أجزاء عدة بعناوين مثل: **بينات الحل الإسلامي، وشبهات الحل الإسلامي، والحل الإسلامي فريضة وضرورة**... الخ.

III

عرفت المجتمعات الإسلامية الوسيطة في مشرق العالم الإسلامي ومغاربه أشكالاً متنوعة من التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية[1]. وقد شهدت القرون الإسلامية الثلاثة الأولى ظهور حضارة مزدهرة، تنوعت في داخلها الثقافات وأشكال الولاء، في ما يشبه أن يكون نسقاً عاماً تتداخل فيه وتتمايز وتتوازن أنساق فرعية، تتميز التنظيمات السياسية / الدينية أو ذات الطابع السياسي من بينها باللجوء إلى أشكال متنوعة من المعارضة للسلطة أو السلطات المركزية. أما التنظيمات الأُخرى الاجتماعية والاقتصادية والحرفية، فتتوازن مع السلطات السائدة من ضمن آداب وأعراف النشاط أو المهنة، تلك الأعراف وأشكال التضامن التي تكونت وتطورت مع تكوّن المجتمع الحضري وتطوره. وهناك ما يشير في كتاب المدينة الذي وضعه النبي ﷺ بين فئات المجتمع السياسي الأول الذي تشكّل بعد هجرته إلى يثرب (فئاته الأساسية: المهاجرون، والبطون القبلية في يثرب، واليهود)؛ إلى الطبيعة التعاقدية للاجتماع السياسي في الإسلام[2]. بَيْدَ أنّ الفتوحات أنتجت إمبراطوريةً

---

(1) قارن بـ: رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام (بيروت: دار المنتخب العربي، 1984؛ 1992)؛ ووجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ورقة قدّمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 119 - 131، وخالد زيادة، الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر (طرابلس: الجامعة اللبنانية، 1984).

(2) قارن بـ: رضوان السيد، «مسألة الشورى والنزوع الامبراطوري في ضوء التجربة التاريخية للأمة»، الاجتهاد، السنة 6، العدد 25 (خريف 1994)، ص 41 - 62.

ضخمة، وتقاليد وأعرافاً امبراطورية، أدت إلى صراعات تاريخية طويلة ليس حول هوية المجتمع، بل حول هوية النظام أو الاجتماع السياسي. ويمكن القول أن تلك الصراعات بلورت تقليدين سياسيين عريضين: التقليد الشوروي الذي بلغ ذروته في القرن الثامن الميلادي بالتنظير في الأمصار الكبرى (وبخاصة الكوفة) للفكرة القائلة إن الشورى هي حق: «السواد الأعظم» من الأمة[1]. والتقليد الآخر يمكن تسميته: **التقليد الامبراطوري**، الذي يعتبر التعاقد السياسي تعاقداً دينياً بين الله والخليفة، الذي اتخذ لنفسه لقب خليفة الله[2]. ووصل الأمر إلى نوع من المصالحة والتوازن بين التقليدين في القرن التاسع الميلادي وما بعد حين جرى اعتبار «أهل الحل والعقد» أهل الشورى. ومع أن أهل الحل والعقد هؤلاء ما شكّلوا أبداً هيئة واضحة المعالم أو الصلاحيات، لكن المفهوم لدى فقهاء السياسة ونظرية الدولة أنهم وجهاء الناس من العلماء والأمراء وشيوخ العشائر وكبار رجال الدولة والجيش. ومع استتباب الصيغة هذه للمشاركة في القرار والإدارة حدث فصل عملي بين الشريعة والسياسة، لا بين الدين والدولة[3]. وظلّ التجاذب قائماً على أطراف المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية (أهل السيف وأهل القلم والعامة في المشرق، والمخزن والسيبة في المغرب) من دون أن تختل تلك الصيغة اختلالاً كبيراً إلّا في

(1) قارن بـ: المصدر نفسه، ص ص 41 – 62، ورضوان السيد، «مسألة الشورى بين النص والتجربة التاريخية للأمة»، في: سياسيات الإسلام المعاصر، مرجع سابق (1997)، ص ص 211 – 233.

(2) قارن برضوان السيد: الجماعة والمجتمع والدولة. بيروت: دار الكتاب العربي، 1997.

(3) قارن بـ: السيد، «مسألة الشورى والنزوع الأمبراطوري في ضوء التجربة التاريخية للأمة»، مرجع سابق، ورضوان السيد، «قضاء المظالم: وجه من وجوه علاقات الدين بالدولة في الإسلام »، دراسات (الجامعة الأردنية)، العدد 12 (1985)، ص ص 5 – 26.

ظروف الأزمات الداخلية (النزاعات على السلطة أو الفتن والمجاعات) أو الخارجية (الغزو الخارجي: الصليبيون والمغول والتتار وحروب الاسترداد وبدايات الدخول الأوروبي إلى العالم الإسلامي). وقد عرفت المدن الإسلامية الكبرى (وبخاصة التي لم تكن منها مقراً لسلطة مركزية قوية أو في فترات ضعف السلطة المركزية) إلى جانب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، إدارات مدينية محلية اصطلح عليها الأعيان (الرؤساء والفرقاء في إيران ومشرق العالم الإسلامي)، والشيوخ أو الأعيان أو القضاة (في بلاد الشام ومصر والغرب الإسلامي)[1]. وقد كان الاحتكام والضبط في التنظيمات الاجتماعية (الفتيان والطرق الصوفية والعشائر وجماعات المحلات والمدارس والخانات والسبل والمساجد) وفي تنظيمات التجار والحرفيين (الأصناف) إلى آداب المدينة أو المهنة أو العصبية أو الجماعة وأعرافها وفقهها. أما أهل الحل والعقد فكان مناط احتكامهم: الشورى وما توصل إليه من اصطلاح وتنازلات وإجماعات[2].

وشهد العالم الإسلامي في القرن الثامن عشر، السابق للدخول الأوروبي المباشر إلى قلب العالم الإسلامي باقتصادياته وعسكره، حركة

(1) قارن: Richard Bulliet, The Particians of Nishapur (New York: [n.pb.], 1971), pp. 126 - 148 ورضوان السيد: «المدينة والدولة في الإسلام: دراسة في رؤيتي الماوردي وابن خلدون»، **الأبحاث** (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة 34 (1986)، و«المصطلح السياسي العربي الحديث: نظرة في ظهوره وتحولاته الأولى» في: سياسيات الإسلام المعاصر، مرجع سابق، ص ص 50 – 75.

(2) قارن: Roy Mottahedeh, «Toward an Islamic Theology of Toleration», in: T. Lindholm and K. Vogt, eds., Islamic Law Reforms and Human Rights (Olso: [n.pb.], 1993), pp. 25 - 36. - وانظر رضوان السيد: مفاهيم الجماعات في الإسلام. بيروت. دار جداول، 2011، ص ص 81 – 111.

تجدد شاملة تعددت مظاهرها، بعد أن ظهرت اختناقات في أواليات الضبط والربط والانفتاح التقليدية[1]. بَيْدَ أنّ الدخول الأوروبي خلق فكرتي «المنافع العمومية» و«التنظيمات» لدى الاصلاحيين، كما عبّر عن ذلك الطهطاوي وخير الدين التونسي. وقد اعتقد الاصلاحيون من السياسيين والعلماء والمثقفين أن استجابتهم القائمة على المؤسسات والبروقراطية وتحديث إدارات الدولة والجيش؛ كل ذلك كافٍ لمواجهة التحديات[2]. لكن الفكرة القومية الوطنية، حسب النموذج الأوروبي، ما انتهت مطالبها عند هذا الحد، إذ تصاعدت دعوى الاندماج الوطني والقومي في ظل الدولة الكلية السلطة والقدرة.

لقد تبلورت تدريجياً ثقافة عربية شاملة تتنكر للواقع ولا تعترف به، سواء لدى النخب القومية أو الإسلامية. فالنخب القومية كانت ترى مثالها في الكيانات الأوروبية التي تصوّرتها شديدة التوحّد والاندماج، والنخب الإسلامية راعها إلغاء الخلافة، فانصرفت إلى النضال من أجل استعادتها واضعةً في خلدها صورة الخلافة الراشدة الأولى. أما الواقع فكان ـ وما يزال ـ ظهور واستتباب كيانات قُطرية متكاثرة ومتناثرة لا تمتّ بسبب واضح إلى المقولات القومية والإسلامية، بل وما تمكّنت من تحقيق ما وعدت به أو ما عقد عليها من آمال مستمدة من تلك المثالات. وربما كانت تلك المفارقة الصارخة بين المثال الثقافي والواقع

(1) قارن: Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760 - 1840, foreward by Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, Modern Middle East Series; no. 4 (Austin: University of Texas Press, 1979).

(2) قارن بـ: معن زيادة، «المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة»، ورقة قدّمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية** التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 153 - 172.

السياسي بين أسباب عدم الحرص على التجربة الديمقراطية الأولى في الوطن العربي، تلك التجربة التي بدأت تتساقط أواخر الأربعينيات، مخليةً المجال لما اعتبر نُظم حكم وطنية وقومية «صافية». وقد اقتربت التجربة المصرية / السورية أواخر الخمسينيات شيئاً ما من ذلك المثال القومي للدولة الاندماجية. بَيْدَ أن التباعد بين المثال والواقع عاد فصار ظاهرة مسيطرة منذ مطلع الستينات. وأُضيفت إلى ذلك، الطبيعة العسكرية الكوربوراتية للنظم القطرية ذات التطلّع أو المثال القومي؛ تلك الطبيعة التي ما اكتفت بضرب التعددية السياسية عن طريق ضرب الأحزاب السياسية، بل مضت قدماً في التنكّر لكل المؤسسات والهيئات غير الحكومية إلّا ما صار منها صنيعةً للنظام القائم، مما يعني فقدها تدريجياً مشروعيتها التمثيلية الوظيفية، من مثل نقابات واتحادات العمال والشباب والطلبة والمحامين والصحافيين ونوادي أساتذة الجامعة والقضاة.

حدث ذلك في الستينيات والسبعينيات في كل البلدان العربية التي شهدت تعددية أو ليبرالية نسبية من قبل. وحتى البلدان التي لم تلغَ فيها التعددية السياسية رسمياً مثل المغرب ولبنان، فإنّ التجربة البرلمانية تعطلت إلى حد كبير: في المغرب لأسباب سياسية داخلية، وفي لبنان بسبب اندلاع الحرب الأهلية، بحيث لم يشهد لبنان انتخابات نيابية في ما بين العامين 1972 و 1992. وفي تلك الحقبة بالذات الممتدة على عقدين من الزمان (الستينيات والسبعينيات) انفجرت تلك الظاهرة الإسلامية في أكثر الدول العربية[1]. فمن جهة أُولى كانت الدولة الوطنية / القومية قد

(1) قارن الآن عن الظاهرة الإسلامية؛ Nazih N. Ayubi, Political Islam: Religion and Politics in the Arab World (1991), and John Ruedy, ed., Islamism and Secularism in North Africa (1994).

أثبتت عجزها عن تحقيق ما وعدت به، ومن جهة ثانية كانت تلك الأنظمة ما تزال تمسك بيدها الزمام كله، سادةً كل وسائل وطرق التعبير عن المصالح أو عن الآمال والمطامح. فجاء الإسلام الإحيائي الثوري تعبيراً عن الخيبة والاحتجاج، وعن المضادّة لكل السائد على الساحتين السياسية والثقافية. وجاء أصولياً وانفجارياً ومقاتلاً أو مجاهداً للافتقار إلى الوسائل والقنوات التي تمكّن من الحصول على موقع ومساحة بالطرق السلمية. وما خرج مشروع الإسلام الثوري عن الفكر والممارسة السائدين في الستينيات والسبعينيات: وأين كان يمكن لأولئك الشبان أن يتعرفوا إلى فكر آخر أو تفسير آخر للإسلام ووظائف الدولة؟ أفي المنافي الخليجية أم في بلدانهم الأصلية؟ كانت اللحظة الليبرالية التي عرفتها الإصلاحية الإسلامية قد انقضت. وكان السائد في بلدانهم الحتميات (أو ما تسميه أجهزة الإعلام: الثوابت) القومية والاشتراكية، فقالوا هم بالحتمية الإسلامية. وكان الطابع الغالب طابعاً عقائدياً، وهم في الأصل جماعات إحيائية تعنى بالهوية وطهوريتها ورموزها وشعائرها، فتحولت بياناتهم وشعاراتهم بل وبرامجهم إلى إعلانات عقدية. فحركات الإسلام الثوري أو النضالي هي الابن الشرعي للدولة الشمولية الاستبدادية ذات المثال القومي. ولأنهم كذلك فهم ظاهرة جديدة تماماً؛ وهذا سبب مفارقتهم الإسلام التقليدي والإسلام الإصلاحي على حد سواء. فالإسلام التقليدي نمط حياة، وأسلوب عيش، والإسلام الإصلاحي الجديد هو دعوة لفضاء مغاير ملتحق بالعصر أو منخرط فيه. أما الإسلام الإحيائي الجديد فهو تشييد لنوموقراطية متشددة وطهورية. فالعدل قيمة عليا في الإسلام/الدين، والإسلام/الثقافة. والشريعة هي الرمز الممثلن لتلك القيمة، في عالم من حولهم غاصٍ باللاشرعية والتحكّم والبغي والطغيان!

أما في إيران، فإن ضربة العام 1953 وما تلاها عطّلت الحياة السياسية إلى حد كبير، لكن الجبهة الوطنية حاولت تنظيم نفسها من جديد أواخر الخمسينيات، وتحركت أو هي حاولت ذلك في مطلع الستينيات. كما أن اتحادات الطلبة، ونقابات المعلمين، كان لها نشاط بارز في صورة تظاهرات واحتجاجات وإضرابات[1]. لكن منذ منتصف الستينيات، فإن كل النشاط صار سرياً، وغلبت عليه الحركات الراديكالية: حزب توده، وشراذم اليسار الجديد. بَيْدَ أن التمرد الديني بزعامة الإمام الخميني جاء مبكراً عام 1963 (أيكون صحيحاً أن الإخوان المسلمين في مصر كانوا يخططون لتمرد عام 1964 أو 1965؟). ويعود ذلك في جانب منه إلى الطبيعة المكشوفة للنظام الشاهنشاهي القائم على الاستبداد الداخلي، والتبعية للأمريكيين. ومن ناحية ثانية، فإنّ الجهات الدينية في إيران ملكت دائماً تنظيماً فضفاضاً حول آيات الله والمراجع في قم والمدن الرئيسية التي تحتضن مدارس تاريخية للعلم الديني، بين شيوخها غالباً أحد كبار رجال الدين، مما يمكنها من الحركة بفعالية وسرعة لا تملكها الأحزاب السياسية العادية أو النقابات المعرّضة لرقابة أجهزة الأمن المختلفة وتتبعها وملاحقتها. أما الراديكالية الانفجارية، فيمكن إعادتها إلى أمرين: يتعلّق **أحدهما** بالتكوين النفسي الإيراني، والآخر بالتشيّع. فمن المعروف أن الديانات الإيرانية القديمة ذات طبيعة ثنوية مفارقة، تتضمن **صراعاً دائماً** وأبدياً بين مبدأ الخير (أهورامزدا)، ومبدأ الشر (أهرمن)[2]. أما التشيّع فيقوم على مبدأ **الحق** لا المصلحة.

---

(1) قارن بـ: John Foran, «The Iranian Revolution», in: Foran, ed., A Century of Revolution: Social Movement in Iran, pp. 160 - 188.

(2) قارن بـ: Richard Nelson. Frye, The Heritage of Persia (London: [n.pb.] 1963), pp. 3 - 28, and Arthur Christensen, L'Iran sous les Sassanides (1971), pp. 286 - 294.

ففـي التقليدين الزرادشـتي القديم، والشـيعي الوسـيط والحديـث؛ لا مجال للتسوية مبدئياً، إذ إن ذلك يعني استسلاماً للشر والباطل، ثم إن عقيدة **الغيبة** تبطّن توجهاً مهدوياً ونشورياً، حدّ منه في الحالات العادية مبدأ **التقية** الذي سـرعان ما يتـوارى فـي الأزمـات وسـياقات التغييـر العنيفة ليتـرك المجال مفتوحاً لانتظار وترقّب لا يلبث أن ينفجر بصورٍ كاسـحةٍ كفاحاً واستشهاداً. وتتمثـل قـدرات آية الله الخيمنـي القيادية في جمعه في مشـروعه بين أمرين اثنيـن: **البعد الكارزمـي للإمامة** الشيعية (ولذا أطلق عليه الجمهور الشـيعي بصـورة تلقائيـة لقب الإمام)، **والبعـد العملي**، الـذي دفعه للقيـام بموضعةٍ للمقـدّس (ولاية الفقيـه، 1971). ولـولا ذلـك لما أمكن تحويل التمرد شـبه المهدوي للجمهور إلى حركة لإنشاء سلطة، وتأسيس دولة، عام 1979.

وجاءت الثمانينيات، وقد أمكن للثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني أن تؤسـس نظاماً كوربوراتياً جمعياً يشـبه في سياساته وطرائقه في التصرف الأنظمة الشمولية المعاصرة إلى حد بعيد. بَيْدَ أنّ النظام الإسلامي الإيراني كان أكثر محافظة في سياسـاته الاقتصادية والزراعية[1]، وأقسى مع خصومـه أو معارضيـه السياسـيين. فكما كان نظـام جمـال عبد الناصر غير متسامح مع الإسلاميين بشكلٍ خاصّ؛ فإنّ النظام الإيراني كان قاسياً بشكلٍ خاصٍّ مع حزب توده، والفرق اليسـارية الأخرى[2]. ولا يخـلو تقريـرٌ من

---

(1) قـارن بـ: Shaul Bakhash, «The Politics of Land, Law and Social Justice in Iran», Middle East Journal, vol. 43, no.2 (1989), pp. 186 - 201; Mehrdad Haghayeghi, «Politics and Ideology in the Islamic Republic of Iran», Middle Eastern Studies, vol.29, no.1 (Janyary 1993), pp. 36 - 52 ـ وهويدي، إيران من الداخل، ص 156 - 160

(2) قـارن بـ: Ervand Abrahamian: Khomeinism (1993), and «Public confessions in the Islamic Republic of Iran», in Goldberg, Kasaba and Migdal, eds., Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Sociaty, pp. 191 - 223; Haggay Ram, «Crushing the Opposition», Middle East Journal, vol.46, no.3 (1992), pp. 239 - 426; =

تقاريـر الهيئات الدوليـة والإقليمية المعنية بحقوق الإنسـان من ذكرٍ لعددٍ من الـدول العربية في مجـال التنديد بانتهاكات حقوق الإنسـان فيها. وكذا الأمر بالنسبة إلى إيران التي تذكرها تلك التقارير باستمرار منذ العام 1981. وختمت الثمانينات في الوطن العربي بانقلاب عسـكري في السودان، أنشأ هو الآخر نظاماً كوربوراتياً يسوده النمط النوموقراطي الذي عرفته الحركات الإسـلامية السـنية، أي أن الكارزما فيه للشـريعة وليس للإمام. وفي ما بين هـذا وذاك تمايزت داخل النظام فـي إيران بعد وفاة الإمـام الخميني، وبين رجال الدين المشـاركين فـي النظام، اتجاهـات معتدلة وأخـرى راديكالية. لكن يمكن فهم تلك التمايزات باعتبارها منافسـات في عملية الصراع على السـلطة. وهنـاك صحـف قليلـة مسـتقلة، كمـا أن هنـاك مثقفيـن يتحركون ويكتبـون من خارج النظام. بَيْـدَ أن أبرز التطورات بعد وفاة الإمام الخيمني عودة المطالبات للإبقاء على تعدد المراجع. فالمعروف أن الإمام الخميني وَحَّدَ المرجعية في شـخصه، وقاد الدولة في الوقت نفسه باعتباره مرشدها. وما استطاع خليفته في المرشدية (خامنئي) حتى الآن أن يجمع بين الأمرين بـدون اعتـراض على رغـم الإصـرار الرسـمي على ذلـك. ويعني هـذا أنّ المؤسسـة الدينيـة التـي تحكم فئـات منهـا إيـران، ما أصبحت كلهـا طبقة حاكمة. فهنـاك اليوم اتجاهات قويـة بين كبار المجتهديـن، لاعتزال العمل السياسـي والتنفيذي، والعودة إلى الاعتكاف على التدريس والافتاء في قم، واختيـار المرجـع الأكبـر ـ إن أمكـن ـ من بين أولئـك المعتزليـن. فإن لم يمكن ذلك بسـبب ضغوط السلطة من أجل الاعتراف بخامنئي مرجعاً، فإن

= Mansoor Moaddel, Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 199 - 264, an Ali Banuaziai, «Iran's Revolutionary Impass: Political factionalism and Societal Resistance», Middle East Report (November-December 1994), pp. 2 - 8.

كبـار آيات الله هؤلاء يؤثرون الإبقاء على تعدد المراجع بقدر الإمكان، كما كان عليه الحال في أكثر عقود القرنين الماضيين[1].

أمـا فـي الوطن العربي، فقـد شـهدت الثمانينات عدة ظواهـر بارزة في ما يتعلق بعودة مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل والفعالية، فقد أعيدت التعددية الحزبية في عدد من البلدان العربية، وتجري فيها الانتخابات النيابية بوتيـرة منتظمـة. لكن تلـك الأحزاب باسـتثناءات قليلـة (المغـرب واليمن) ما تزال ضعيفة الفعالية، لضغوط السلطات، وضعف التمثيل، وارتباط أكثرية الناخبين بالنظام أو الحزب الحاكم لسيطرتهما على إدارات الدولة والمرافق الأساسـية التي تهم المواطنين[2]. وقد تحوّل الإسـلاميون (التيارات الرئيسية من بينهم) إلى فريق سياسـي قوي مشـروع (الأردن واليمن) أو غير مشروع (مصـر وسـورية والعـراق وتونـس). أمـا بقيـة البرلمانـات فيترشـحون لهـا ويكسـبون أنصبةً معتبـرة (الأردن ومصر واليمـن ولبنان والجزائر) وبشـكلٍ

---

(1) Mottahedeh, «The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion», pp. 116 - 118; R. Cottam, «inside Revolutionary Iran», Middle East Journal, vol.43, no.2 (1989), pp. 168 - 185, and Shahrough Akhavi, «Elite Factionalism in the Islamic Republic of Iran», Middle East Journal, vol. 41, no.2 (1987), pp. 181 - 201.
وهناك طبعاً الخلاف المشـهور حول ولايـة الفقيه وحدودها. والولاية العامة هي الاتجاه الرسمي، ويختلف معها فقهاء كثيرون. واشهر آثار المؤيدين كتاب آية الله منتظري، **ولاية الفقيـه**. والمعروف أنه تراجع عن ذلك فيما بعد. وقـارن بـ: هويدي، إيران من الداخل، ص ص 141 - 148. (**ملاحظـة**: كتبتُ هذا الـكلام أو التقدير عـام 1995. وما أردت حذفه رغم حدوث ما يخالفه جزئياً. وانظر الآن كتاب مصطفى اللباد عن تطورات ولاية الفقيه تحت اسم: **حدائق الأحزان**).

(2) انظـر: Saad Eddin Ibrahim, «Civil Society and Prospects of Democratization in The Arab Word», in A. R. Norton, ed., Civil Society in the Middle East (Leiden: Brill, 1995), pp. 39 - 44, and Owen, «The Practice of Electoral Democracy in the Arab East and North Africa: Some Lessons From Nearly a Century's Experience», pp. 35 - 39.

مباشـر أو عبر حزب من الأحزاب المشروعة (مصر). لكن هذه الديمقراطية المحـدودة ما أدّت إلى تغييرات ظاهرة في سياسـات الـدول، أو إلى انتقال سلمي للسلطة، أو إلى تغيير للنظام أو الرئيس في أي بلد عربي طُبّقت فيه.

وقد كان حظ الهيئات غير الحكومية أوفر في الثبات والفعالية والتأثير فـي النظـام ومجريـات الأمور. ونعنـي بتلـك الهيئـات: النقابـات العمالية والمهنيـة (الصحافييـن والمحاميـن والمهندسـين والأطبـاء والغـرف التجاريـة)، والاتحـادات النسـائية، وجمعيات حقوق الإنسـان. وقد يكون سـبب ذلك تأدية تلك النقابـات والجمعيات وظائف محـددة للفئات التي تمثلهـا، وبالتالـي فإن تلـك الفئات تحـرص أن تحافظ عليهـا. ويبلغ عدد تلك الهيئات والجمعيـات في الوطن العربي اليوم (1995) حوالي السـتين ألفـاً، وإن اختلفت درجة قوتها أو فعاليتهـا أو تأديتها وظائفها[1]. ويبدو أنه مع اسـتمرار الانتقال إلى التخصيص واقتصادات السـوق، فـي عدة بلدان عربيـة، فإن الهيئات غير الحكومية، وربما الأحزاب السياسـية سـتزداد قوة وفعاليـة. وقـد أظهـرت دراسـة أجريـت علـى اتحـاد (المحاميـن العرب) ومنظمـات (حقـوق الإنسـان) أن تجربة تلـك الهيئات في العقـد الماضي كانـت ناجحة نسـبياً على رغـم ضغوط الأنظمـة، والظـروف الصعبة التي تحيط بعمل تينك المؤسستين القوميتين غير الحكوميتين[2].

---

(1) Ibrahim, Ibid., pp. 51 - 54. وقد ذكر سعد الدين إبراهيم نموذجي بلدان الجامعة العربية: لبنان والصومال، نشـبت فيهما حرب أهلية، فتفكك الصومال اجتماعياً وسياسـياً لقصور الهيئـات غير الحكوميـة فيه، وظلت البنى الأساسـية في لبنان سـليمة رغم طول الحرب لوجود مؤسسات قوية غير حكومية.

(2) مصطفى كامل السـيد، «مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي»، ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية** التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 652 وما بعدها.

IV

أحاطت بهذا البحث صعوبات منهجية وعملية منذ البداية. فالمطلوب كان قراءةً في المجتمع المدني عند العرب والإيرانيين في العصر الحديث والفترة الحاضرة. وإيران دولة قومية مستقلة ـ بالمعنى المتعارف عليه للاستقلال اليوم ـ منذ حوالي الخمسة قرون، بينما العرب ليسوا كذلك. ثم إن الظروف الاجتماعية والسياسية مختلفة إلى حد كبير في التكوينات التاريخية لدى العرب من جهة، والإيرانيين من جهة أخرى، ولن يقلل من هذه الصعوبات القول بالشرق أوسطية أو العالمثالثية. وقد اخترت بعد تأمل طويل أن أقارن بين إيران ومصر، مع إشارات إلى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وإلى الكيانات العربية الأخرى بعد سقوطها في الحرب العالمية الأولى. وغلب على المقاربة العرض التاريخي المقارن ـ مع أن التاريخ لا يوضّح كل شيء ـ لفهم وجوه التشابه والمفارقة. ولأنّ الدولة، والمجتمع السياسي، تاريخياً ونظرياً، وفي الواقع، خاضا التجربة السياسية لدى الطرفين: السلطة، والأحزاب السياسية، والدستور، دونما إهمال للقوى الاجتماعية الأخرى. وفائدة هذا المدخل لقراءة المجتمع المدني إظهاره أن الصعوبات التي واجهتها التعددية السياسية، أثّرت سلباً في الهيئات الأهلية التاريخية، وفي الجهات الحديثة غير الحكومية كالنقابات. فالدولة ذات الطابع الكوربوراتي الجمعي التي بدت مفيدة، وعاملة لصالح الجمهور في الخمسينيات والستينيات، تظهر منذ فترة بوصفها قوة قاهرة أو القوة القاهرة ولغير صالح الجمهور والمؤسسات والهيئات الأهلية والنقابية.

وإذا كان الضعف الرئيسي في المقاربة هنا اعتبار «العرب» «وحدة واحدة»، في مقابل إيران أو بالمقارنة بها، فإن الإشكالية الأخرى المهمة

تتعلق بالعامل الإسلامي الذي صار حاسماً على المستويين الاجتماعي والسياسي منذ السبعينات، ولدى الإيرانيين أكثر مما هو لدى العرب. وقد أظهرت المقاربة أن لإيران خصوصية في هذا المجال، لكنها ليست مطلقة بدليل القوة التي يتمتع بها الإسلام السياسي في أكثر الدول العربية اليوم. وقد جرى الباحثون حتى اليوم على اعتبار الإسلام السياسي هذا العقبة الكأداء في وجه استتباب «المجتمع المدني»[1]. فقيل تارة إن الإسلاميين لا يقرون التعددية السياسية والاجتماعية، إما بسبب الظروف التي ظهروا فيها، وإما لعوامل تتعلق بطبيعة الإسلام نفسه[2]. وقيل طوراً إنه بغض النظر عن الظروف واختلاف الطبائع بين الإسلام والمجتمع المدني، فإن تجربة الإسلام السياسي في إيران والسودان والجزائر تثبت صعوبات ذهاب الإسلاميين إلى التسليم بالتعددية. والواقع أن الكوربوراتية الجمعية ظاهرة ثقافية وسياسية لا تختص بها المجتمعات الإسلامية، كما أن

---

(1) قارن عن مفاهيم المجتمع المدني في السياقات التاريخية: Z. A. Pelezynski, ed., The State and Civil Society: Studies in Hegel's Political Philosophy (Cambridge: [n. pb.], 1948), and Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Context», ISSJ, no. 129 (1991), pp. 495 - 501.

أما اليوم فتتوزع الرؤية بين أولئك الذين ما يزالون يضعون الدولة في مواجهة المجتمع، والذين يعتبرون الدولة مؤسسة من مؤسسات المجتمع شأنها شأن أية جماعة ضغط قوية؛ قارن: E. Shils, «The Venture of Civil Society», Government and Oppostion, vol.26, no. 1 (1992), pp. 3 - 20; M. Walzer, «The Idea of Civil Society», (Spring 1990), pp. 95 - 132

(2) قارن على سبيل المثال: B. Turner, «Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam», in: Asaf Hussein, Robert Olson and Jamil Qureishi, eds., Orientalism, Islam and Islamicists (Battleboro: Amana Books, 1984), pp. 23 - 42, and Yahya Sadowski, «The New Orientalism and the Democracy Debate», Middle East Report, no.183 (1993), pp. 14 - 21, and John Waterbury, «Democracy without Democrats»? in: Salamé, ed., Democracy without Democrats ? The Renewal of Politics in the Muslim World, pp. 23 - 47.

للتجارب المذكورة وجوهاً أخرى، ذكرت بعضها، ولا يصح تناسيها في التحليل[1]. وليس المجال مجال اعتذار أو دفاع، مع ملاحظة أن البراديغمات قليلاً ما تفيد في الوصول إلى فهم لعلائق الجماعات بالخطاب الذي تنضوي تحت لوائه، ولعلائق المجتمع بقواه المتعددة - بالدولة وبيروقراطيتها.

فليست الإشكالية اليوم عند العرب والإيرانيين أنّ هناك ديمقراطيةً من دون أن يكونَ هناك ديمقراطيون[2]، على طريقة محمد عبده أن هناك إسلاماً من دون أن يكونَ هناك مسلمون! بل إنّ الإشكالية أنّ «التنظيمات» التي اعتبرها خير الدين التونسي معياراً للحداثة، تُثبِتُ اليوم أنها لن تكونَ

(1) قارن على سبيل المثال الآن بـ: Ahmad S. Moussalli, «Modern Islamic Fundamentalist Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy», in: Norton, ed., Civil Society in the Middle East, pp. 79 - 119; Ellis Goldberg, «Private Goods, Public Wrongs, and Civil Society in Some Medieval Arab Theory and Practice», in: Goldberg, Kasaba and Migdal, eds., Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society, pp. 248 - 271.

وانظر: سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)»، ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ص 279 - 311.

(2) عنوان الكتاب الذي صدر بتحرير غسان سلامة (1994) ومقالة جون واتربوري (John Waterbury) في الكتاب بالعنوان نفسه. والقضية هذه هي موضوع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص وصدرت أعمالها بعنوان: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، 1984). وانظر في تلك الندوة بحث سمير أمين: «ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، ص ص 308 - 324 والتعليقات عليه.

كذلك إلّا إذا استندت، بل وانبثقت عن «المنافع العمومية» أو المجال العام، الذي دعا إليه الطهطاوي. والمجال العام الذي يغصُّ اليوم لدى العرب والإيرانيين بالحركية والتغيير باتجاه التوسيع، وفتح الآفاق، واستشراف المصالح، والتطلّع إلى المستقبل؛ هذا المجال الموّار بوتيرة متصاعدة، يبشّر بمفاهيم جديدة للتنظيمات والدولة والمجتمع السياسي[1]؛ وعند العرب والإيرانيين على حدٍّ سواء.

(1) قارن برؤيةٍ متشائمة لِـ: Mustafa Kamil Al-Sayyid, «A Civil Society in Egypt»?, in: Norton, ed., Civil Society in the Middle East, pp. 269 - 293.

الفصل الثاني

الشيعة والسُّنَّة: التوتُّر ومداه ومصائره

I

يسـودُ التوتُّر العلاقات بين السنة والشيعة في أرجاء مختلفة من العالم الإسلامي، ويبلُغُ في قوته ومَدَياته حدودَ القول إنه **الموجةُ التاريخيةُ الثالثةُ** في هذا السـياق. والذي أقصِدُهُ أنّ التجربـةَ التاريخية للعلاقة بين الفريقين مرت من قبل بحقبتي توتُّر كبيرتين، وهما الحقبة الواقعةُ بين القرنين الرابع والسـابع للهجـرة، والحقبـة الواقعـةُ بيـن القرنين التاسـع والحادي عشر للهجرة. ونعيش خـلال النصف الأول من القرن الخامس عشـر الهجري، حقبة التوتر الثالثة والحاضرة.

في الحقبة الأولى، كان الصراع تكوينياً ومتشـابكاً إذا صحَّ التعبير. فقد كان القرن الرابعُ الهجري قرناً شـيعياً بامتياز سـادَ فيـه الفاطميون بالمغرب ثم بمصر والشـام، وسيطر فيه البويهيون الشيعة على شرق العالم الإسلامي وصولاً إلى بغداد مقر الخلافة العباسية. ومن الناحية الفكرية والفِرَقية؛ فقد كان الفرعُ الإثنا عشري من التشيع في طور التكوين إلى جانب وفي تجاذُب مع الفريقين الشيعيين الآخَرين البارزين آنذاك: الإسماعيلي، والزيدي.

أما السُـنَّة فقد كانوا أيضاً في حقبة تكوُّن من الناحية الفكرية والدينية. وأقصِـدُ بالتكـوُّن التمايُـز العَقَـدي بيـن الأشـعري والأشـعرية مـن جهـة، والحنبلية والسـلفية وأهل الحديث من جهةٍ ثانية. ولذلك فقد كان للصراع التاريخـي ذاك بُعْدان: بُعْدٌ داخليٌ في قلب الجانبين الشـيعي والسـني بدار الإسـلام. وبُعْدٌ اشـتباكيٌ بين السنة والشـيعة. تمثَّل البُعْدُ الداخليُ للصراع

بين الشيعة في بروز تيارٍ جديدٍ تقومُ عقيدتُهُ الخلاصية على انتظار ظهور الإمام المهدي بعد دخوله في الغيبة الكبرى، والتفكير في الآليات الضرورية والمؤقتة للقيام على مسألتين: إدارة شؤون الجماعة، وانتظار عودة الإمام والتمهيد له. وقد كان طبيعياً والمذهبان الإسماعيلي والزيدي قائمان في دولتين بأئمتهما ومتكلميهما وفقهائهما؛ أن يمثّلا التحدي الأبرز للإثني عشرية. أما الخصومةُ مع السنة فقد بدأت وقتها في بلاط عضُد الدولة البويهي، وقد كانت فكريةً وكلامية. كما ظهرت في مناطق ومدن ظهور التشيع الإثني عشري حيث كانت هناك كثرة سنية أو شيعية مثل بغداد وحلب ونيسابور وبيهق. وما تطورت خصومةٌ فكريةٌ مع الإثني عشرية في القرن الخامس الهجري حيث صعد الإحياء السنّي، وتبلورت الأشعرية؛ بل ظلَّ الصراع الفكري والسياسي والعسكري السنّي مع الإسماعيلية التي سقطت دولتُها في خضمّ الصراع بين الدول السنية والصليبيين. وهكذا فطوالَ حوالي الثلاثة قرون بين الرابع والسابع للهجرة، تتحدث النصوص التاريخية، وتواريخُ المدن عن صِداماتٍ في الأحياء والنواحي بين السنة والشيعة (الإثني عشرية)؛ لكنّ الجدالات ضدَّ فكرة «غيبة الإمام» وضدَّ ربْطها بالمهدي القائم في آخر الزمان، ظلّت تجيءُ في الأساس من جانب الإسماعيلية والزيدية. وما تنبّه لها الأشاعرةُ (والماتُريدية) إلّا بعد القرن السابع الهجري.

ومع ذلك فقد كانت الحقبة الأولى للصراع هذه حاسمةً لثلاث جهات: **أنها المرة الأُولى** التي يقالُ فيها من جانب المؤرّخين إنّ هناك صراعاً شيعياً/ سنياً، أو بين الخلافة والإمامة. **وأنها المرةُ الأولى** التي تعلنُ فيها الدولةُ العباسيةُ عن نفسها باعتبارها دولةَ أهل السنة والجماعة (العقيدة القادرية)، وأخيراً لأنّ المذهبين الإسماعيلي (والزيدي) الإسماعيلية

(والزيدية) شهدا انحساراً كبيراً بين القرنين الخامس والسابع بحيث زالت الدول الإسماعيلية (بالمغرب ثم بمصر واليمن)، وظهر تيارٌ مهدويٌّ في قلب الزيدية نفسِها (= الشيعة الحسينية)، كما زالت دويلاتهم بالديلم وطبرستان، وتضاءلت باليمن. وبدا ذلك لأول وهلةٍ باعتباره انتصاراً لأهل السنة (وليس للعباسيين الذين استمرت دولتُهم في التراجُع بعد استفاقةٍ قصيرة). لكنّ الظهور الإثني عشري أفاد من تراجُع الزيدية بطبرستان وارتباكهم باليمن، كما أفاد أكثر من انحسار الإسماعيلية وانقسامهم. والواقعُ أنّ عقيدة **«الغيبة»** ـ وهي فكرةٌ خلاصيةٌ قويةٌ ـ وممارسة التقية أنقذتا التشيُّع كُلَّه، بعد أن بدا الفاطميُّ والزيديُّ باعتبارهما حاكمين عاديين لا يختلفان كثيراً ولا قليلاً عن الخليفة العباسي، ولا تتوافرُ فيهما ـ رغم تحدُّرهما من سُلالة النبي ﷺ ـ أية خصوصياتٍ مهدوية. وزاد الطينَ بلّة ظهور القرامطة ثم ظهور راديكاليي الإسماعيلية (=الحشاشين) الذين روّعوا الأجزاء الشرقية ثم الشامية من ديار الإسلام.

أمّا **الحقبةُ التاريخية الثانيةُ** في الصراع فقد بدأت في القرن الثامن الهجري. وكانت الخلافةُ العباسيةُ قد سقطت على يد المغول، وقامت الدولةُ الإيلخانيةُ/ المغولية شرق الفرات وعبر الهضبة الإيرانية، وصولاً لآسيا الصغرى من الناحية الثانية، كما قامت الدولة المملوكية في غرب الفرات بالشام ومصر؛ وعملت كلاهما على ملء الفراغ الجيوسياسي (والإيديولوجي) الذي أحدثته الغزوات والحروبُ الصليبيةُ والمغوليةُ، والانحسارات والمتغيرات السالفة الذكر من الحقبة السابقة والتي انتهت في القرن السابع الهجري بسقوط الخلافة العباسية ببغداد.

بادر المماليكُ على أثر سقوط خلافة بغداد عام 656هـ/ 1258م إلى استجلاب أحد أبناء الأُسرة العباسية إلى القاهرة حيث أعلنوه أميراً

للمؤمنين، وأكملوا زعامتَهم للإسلام السني بالاعتراف بالمذاهب السنية الأربعة مع تقديمٍ للمذهب الحنفي؛ لأنّ المماليك (الأتراك) كانوا من الأحناف. أما الإيلخانيون الذين بدأ الإسلام يتسلل إلى صفوف أُمرائهم (وعلى المذهب السني) فقد وقعوا في حيص بيص. إذ إنهم كانوا بين أحد خيارين: إمّا أن يُزيلوا الدولة المملوكية ويحتضنوا العباسيين من أجل المشروعية، وإمّا أن يعترفوا بالخليفة العباسي بالقاهرة، فيصبحون في المنزلة الثانية بعد المماليك في مسألة حماية الإسلام السني وخلافته. ولأنهم عجزوا عن إسقاط الدولة المملوكية بعد عدة حملات؛ فقد آثروا خياراً آخَرَ تماماً وهو اعتناقُ المذهب الإمامي الإثني عشري، فأبدعوا بذلك تقليداً جديداً لاءَمَ عدة سياقات: أظهروا إمكان إقامة دولة شيعية رغم استمرار غياب الإمام، وتوافق ذلك مع مصلحتهم إذ لن يخضعوا لمرجعيةٍ حاضرة، وتوافقَ ذلك مع مطامح الإداريين والمثقفين الإيرانيين شبه القومية (عاد اسم إيران زمين - أي بلاد إيران - إلى التداول في سجلّات الدولة)؛ وبخاصةٍ أنّ المذهب الإثني عشري كان قد كسب وقتها نصف السكّان بإيران والعراق. ثم إنّ الفقهاء الشيعة الذين كانت سلطتُهم أو ولايتُهم قد شملت إدارة الشأنين الديني والاجتماعي للجماعات الشيعية في غياب الإمام، رأوا إمكانَ الإسهام في المهمة الأُخرى دون الانغماس فيها بأنفُسهم وهي إقامةُ دولة التمهيد (انتظاراً لعودة الإمام أو ظهوره). ومع أنّ سلاطين الإيلخانيين لم يثبتوا جميعاً على المذهب لأنّ عدداً منهم عادوا إلى التسنُّن (تحت وطأة إقبال أقربائهم بآسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية على التأسلُم والتسنُّن)؛ فإنهم فتّحوا الإمكانيات السالفة الذكر، فصار المسرحُ مهيئاً لأول مرةٍ لصراعٍ على مستويين: المستوى الجيوسياسي والجيواستراتيجي من جهة، والمستوى

الديني والاعتقادي من جهةٍ ثانية. في الحقبة الأولى التي استعرضْناها ما كان الدينُ أو المذهبُ عنصراً أساسياً؛ إذ إنّ الفاطميين والزيدية إنما ظهروا على أرضٍ عباسية. وكانت الدولة العباسية تُصارعُ لاستعادة أراضيها من الدويلات التي تكاثرت، مستعينةً في الصراع بالأُمم الإسلامية الأُخرى التي أقبلت على الإسهام، إلى جانب العرب والفُرس والديلم. وكان أبرز تلك الأُمم: الشعوب التركية التي اعتنقت بالإجمال المذهبَ السُنيَّ واتّخذتْ من الخلافة العباسية (التي صارت سنّيةً فعلاً بالمصلحة ثم بالانتماء) غطاءً في صراعها على السلطة في دار الإسلام، مع الآخرين، وفيما بينها. وهكذا فقد جاء العاملُ الديني في الحقبة الأُولى لاحقاً على العامل السلطوي والسياسي، وما كتب أبو حامد الغزالي كتابه: «المستظهري في الرد على الباطنية» (الإسماعيلية) إلّا أواخر القرن الخامس الهجري. أمّا في الصراع الإيلخاني / المملوكي؛ فإنّ العاملين الجيوسياسي والديني تَساوقا وتوازَيا، وإنْ ظلَّ العامل الأولُ أَظهَر؛ لأنّ الصراع بدأ في الواقع بين الإيلخانيين والمماليك قبل اكتشاف إمكانيات العامل الديني، ولأنّ الفريقين السني والشيعي، كانا ما يزالان على امتزاجٍ شديدٍ في الشام وإيران والعراق، وأخيراً لأنّ الشيعة أنفُسَهم، ما كانوا قد اعتادوا على فكرة «دولة التمهيد» (السابقة على ظهور الإمام)، بعد أن أخلدوا لشيءٍ من الهدوء على أثر عواصف الفاطميين والقرامطة والحشاشين، وإيثار المسالمة والتقية في التعامل مع الجمهور، ومع السلطات.

وعلى أيّ حال، فقد كتب العلّامةُ الحلّي (في مطالع القرن الثامن الهجري) كتابه المشهور: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، فردَّ عليه ابن تيمية من الشام ومصر بكتاب: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقَدَرية (والمقصود بالقَدَرية في العنوان: المعتزلة). يهتمُّ الحلّيُّ بالتدليل

بالعقل والنقل على الأصل النبوي للإمامة، وتسلسُل الأئمة بالنص وليس بالتوريث، وعلى الغيبة باعتبارها حَدَثاً هائلاً يؤسِّس لخلاص الأمة والعالم أو أنّ مصيرهما يرتبط بذلك. ومع أنّ الحلّيّ لا يقول شيئاً عن كيفية السلوك في عصر الغيبة. لكنّ المفهوم أنه يترك ذلك للفقيه، صاحب السلطة في دراسة كل حالةٍ على حِدَة. وكان الشريف المرتضى (في القرن الخامس الهجري) قد رأى إمكانَ العمل مع السلطان العادل، واعتُبر ذلك وقتَها إذناً بالمُسالمة والصبر على الجور واللاشرعية في عصر الغيبة والتقية. ومعروفةٌ الطُرفة المنسوبة إلى ابن طاووس أمام هولاكو حين آثر الكافرَ العادلَ على المؤمن أو المسلم الجائر. أمّا في السياق الذي كان الحلّيُّ يكتب فيه؛ فإنّ السلطان الشيعيَّ، يبقى طبعاً سلطاناً غير مكتمل الشرعية. لكنّ شرعيته أو نُصرته وليس طاعته فقط؛ لا تستندُ إلى عدله وحسْب؛ بل إلى إيمانه بحقّ أهل البيت، وانتظاره مثل الجماعة الشيعية تماماً صاحبَ الزمان لكي يسلّمه مقاليد الأمور، مكتسباً من الفقيه بهذا الاستعداد، شرعيةً إضافيةً باعتباره وكيلاً مؤتمناً على «دولة التمهيد». أمّا ابنُ تيمية، والذي كان عارفاً بعقيدة الغيبة، لكنه لم يكن واعياً لآثارها المحتملة على المستوى السياسي؛ فإنه آثر الردَّ والنقضَ على أمرين: **عقيدة الإمامة** أُصولاً وفروعاً، وعقيدة الغيبة لدى الشيعة، **والأمر الآخر**: العقائد المعتزلية في التنزيه والصفات وخَلْق أفعال الإنسان ـ مع أنّ المعتزلة (الذين من ضمن أُصولهم نفي القَدَر) كانوا قد انقرضوا تقريباً (وانتهى القدرية الأوائل في القرن الثاني)؛ لإيمانه بأن الشيعة يعتنقون الآراء المعتزلية أو يستندون إليها في التدليل على أجزاءَ من مذهبهم في وجه أهل السُنة. أمّا الإيلخانيون أنفسُهم فقد اختار لهم ابن تيمية مصيراً آخَر، عندما اعتبر أنهم ما يزالون على كفرهم (كانوا شامانيين، أي بوذيين في الأصل)، مستدلاً

على ذلك باستحلالهم للكثير من المحرَّمات، وبمحاربتهم الدائمة للمسلمين (المماليك وشعوب مصر والشام)؛ وهذا ما صرَّح به الرجل في رسالته «إلى السلطان الملك الناصر في شأن التتار»، وفي رسائل أُخرى عديدة.

وما اعتبرتُ خمودَ الصراع بين الإيلخانيين والمماليك نهايةً لهذه الحقبة؛ لأنّ الانزياحات الشعبية والجغرافية / السكانية بين الطرفين استمرت بإيران وبالعراق وبخراسان وأذربيجان ومناطق آسيا الوسطى الأخرى وشبه القارة الهندية. وكان يمكن للأمر أن ينحسم لصالح الشيعة في شرق العالم الإسلامي على الأقلّ، لولا ظهورُ العثمانيين، قبل ظهور الصفويين بإيران. والصفويون هم الدولةُ الشيعيةُ الخالصةُ الأولى، التي خاضت حروباً دفاعيةً في مواجهة العثمانيين على مدى قرنٍ ونصف القرن، وغُلبت مراراً، كما غُلبَ القاجاريون من بعدهم[1]، وما خمد الصراع وهدأ على دَخَن إلّا في مطلع القرن الثاني عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. وخلال ذلك الصراع العسكري والاستراتيجي على المجالات والموارد والمنافذ، والبشر، والذي استمرّ زُهاء القرنين ونصف القرن، وخلَّف خراباً وانزياحاتٍ سكّانية لا تقلُّ هولاً عن الحروب المغولية وحروب تيمورلنك، اكتملت الأدبياتُ المذهبية الجدالية النابذةُ والناقضةُ بين الطرفين، والتي لم يُضِف عليها السلفيون، من مريدي طهورية ابن تيمية وتلامذة ابن عبدالوهاب، كثيراً في الأزمنة الحديثة والمُعاصرة. وقد بلغ من هول

(1) لابن تيمية فتوى دعم فيها غزو الجيش المملوكي لمنطقة كسروان بجبل لبنان، والتي كان سكّانها من الشيعة، بحجة تآمُرهم مع بقايا الصليبيين (بقبرص). لكنني أُرجّح أنّ أولئك كانوا من الإسماعيلية، وفِرَق أُخرى، وليس من الإمامية الإثني عشرية؛ لأنه يعتبرهم من الباطنية، وأنه ليس في مناطقهم مساجد. وهاتان سِمتان لا تنطبقان على الإمامية.

الصدام وتأثيراتـه العقائدية والاجتماعية أنّ نادر شـاه الأفغاني الذي حكم إيـران لمدةٍ قصيرة، لـم ير حلاً للنزاع المستشـري إلا بالتوحيد بين السـنة والشـيعة، ولذلك جمـع ـ وهو السـني بالوراثة ـ فقهاء الطرفين وناقشـهم وضغط عليهم، دون أن يتوصل لشيء!

إن هـذه الحقبـة الطويلة من الصراع والمعارك العسـكرية (بين القرنين الثامـن والحـادي عشـر الهجري، والرابع عشـر والسـابع عشـر الميلادي) حدَّدتْ في الحقيقة الخطوط الاستراتيجية للإسلام الشيعي، وليس للإسلام السـني. فقـد انحصر الإسـلام الإثنا عشـري بإيـران وجوارها، مـع صمود جيوبٍ شـيعيةٍ في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي باستثناء جنوب شرق آسـيا. ومـا تغيَّر المشـهدُ كثيراً فـي عصر الاسـتعمار، ولا فيما تـلاه، حتى كانت الثورةُ الإسـلاميةُ في إيران، على أثر اندلاع إحياءٍ ديني شيعيٍ وسنيٍّ متوازيين ومتقاربين في البداية، طوال نصف القرن الماضي.

II

لا يصـحُّ تجاهُلُ التاريخيات والمذهبيـات في التوتُّر الحاصل خلال العقدين الأخيرين بين السـنة والشـيعة. لكنْ من المؤكَّد أنه لا علاقةَ لما يجـري اليـوم بمـا كان عليـه الأمـر بيـن العثمانييـن والصفوييـن، أو بين الحنابلة والشيعة ببغداد في القرن الخامس الهجري. بل إنّ هذين الأمرين (التاريخـي والمذهبي) لا يمكن حسـابُهُما في مجـال الذاكرة، وإن أمكن احتسابُهُما في مجال **الوعي**، أي بعد حصول التوتُّر. وهذا ما انتقدْتُهُ على إدوارد سـعيد (وعلى سـائر القوميين والإسـلاميين) الذين أعـادوا أصولَ الصراع الحالي بين المسـلمين والغرب إلى الحـروب الصليبية في القرن الثاني عشر الميلادي. وقد دلَّلوا على ذلك بأنّ الرئيس بوش ذكر «الحرب

الصليبية» فـي مجال دفاعه عن تكتيكاته ضدّ «الإرهاب الإسـلامي»، كما احتجُّـوا بإشـاراتٍ كثيرةٍ فـي الإعلام العالمـي. ثم إن إدوارد سـعيد (في كتابه: تغطية الإسـلام) ما قـال بالتواصُل التاريخـي أو بالذاكرة في ذلك؛ كمـا فعـل القوميون والإسـلاميون؛ بل قال بـه في مجال الوعـي. أي أنّ الأميركييـن العادييـن أو بعضهم يعُون الصراع الدائـر باعتباره صراعاً بين الحق والباطل، وبين المسـيحية والإسلام. والذي أراه أنّ هذا الوعي (إنْ كان) فهـو مصطنَعٌ أو مسـتجدٌّ بعد انـدلاع الصراع، وهو الذي يسـتدعي الذاكرة والتاريخ صُوَراً وأوهاماً.. وحقائق. والشـأنُ كذلك في التوتُّر بين السـنة والشـيعة؛ فهناك مَنْ يُعيدُهُ إلى حياة النبي ﷺ، والحساسية بين أمّ المؤمنين عائشـة والإمـام علي. وهناك مَنْ يعيدُهُ إلى «يوم السـقيفة» حين اختيـر أبـو بكـر ولـم يُختـر علـيٌّ لرئاسـة الدولـة الجديـدة، أو لخلافـة النبي ﷺ. وأنـا أسـمع منذ أعـوام الشـاعر العربـي المعـروف أدونيس (= علـي أحمد سـعيد) يُعيـدُ الخلَلَ فـي إدارة الشـأن العام لـدى العرب والمسـلمين إلى «يوم السـقيفة» ذاك بالذات! بينما يذهـبُ باحثون عربٌ كثيرون إلى أنّ النمط الاسـتبداديَّ في القيادة إنما يعودُ إلى فكرة الخلافة ومؤسَّسـاتِها بالـذات! وكلُّ ذلك ليس أكثر من جَلْـدٍ للذات، وتجنٍ على التاريخ، وسوء فهمٍ للواقع.

أطلّـت الأزمنة الحديثةُ على المسـلمين السـنة والشـيعة، وقد خمدت الحـروب بيـن العثمانيين وإيران، والنُخَب السـنية والشـيعية علـى تواصُلٍ وتـوادٍّ كبيريـن، وكثيرٌ منهم ثُنائيُ اللغـة أو ثُلاثيُها، أي أنه يُتقنُ الفارسـية والتركية والعربيـة. ونعرفُ اليومَ أنّ إيرانيين كثيريـن متلهفين للتواصُل مع التقـدم الأوروبي في القرن التاسـع عشـر ومطالـع العشـرين، اعتمدوا في معارفهـم عن الغـرب على الترجمـات من اللغـات الأوروبية إلـى التركية

والعربية، وعلى ما كانت تنشره المجلات العربية الجديدة. ومعروفٌ التأثير الكبير الذي تركه جمال الدين الأفغاني الإيراني الأصل في سائر أنحاء العالم الإسلامي، دونما فرقٍ بين الأوساط السنية والأُخرى الشيعية. وقد صدرت أبحاثٌ كثيرةٌ وما تزال عن العلاقة بين طبائع الاستبداد للكواكبي، وتنبيه الأمة للنائيني. وما نزال نقرأُ عرباً وإيرانيين وأتراكاً كتبَ المسلمين الهنود الصادرة في القرنين التاسع عشر والعشرين، في الدفاع عن الإسلام، وفي التجديد، دون أن نستطيع التمييز بين السني والشيعي من المؤلّفين. وما عرفتُ إلّا قبل سنواتٍ قليلةٍ أنّ رحمة الله الهندي صاحب كتاب «إظهار الحقّ»، وسيد أمير علي صاحب «روح الإسلام» و«حياة محمد» شيعيان. أمّا شبلي النُعماني ومحمد إقبال (وهما سنيان)، فهما رائدان تجديديان لدى السنة والشيعة على حدٍ سواء. ولو قرأنا اليومَ تعليقات الأمير شكيب أرسلان على كتاب لوثروب ستودارد «حاضر العالم الإسلامي» (1910) الصادر بالعربية عام 1929، لوجدْنا أنه يذكر المجدّدين من الفقهاء والمفكرين لدى الشيعة والسنة في آسيا الوسطى وإيران والهند، دونما تمييزٍ لمذاهبهم أو أصولهم الدينية والعِرْقية. وكانت هناك فكرةٌ عند الشيخ محمد عبده مؤدَّاها أنه ينبغي الإفادة من تقاليد «الاجتهاد» عند الشيعة، لفتح «باب الاجتهاد» المُغْلَق عند السنة. وفي ثورة العشرين على البريطانيين بالعراق، تعاون العلماء الشيعة والسنة، كما تعاونت العشائرُ السنية والشيعية لمواجهة المستعمرين. وعندما ذهبتُ للدراسة بالأزهر عام 1965م وجدْتُ أنّ بين المقررات الفقهية والمنطقية في دروسنا بكلية أصول الدين ثلاثة كتب اثنان منها لزيديَّين، والثالث لإثْني عشري.

ولا يعني ذلك أنّ الأمور كانت كلّها على ما يُرام بين السنة والشيعة من الناحية الثقافية وحتى الاجتماعية. ففي مطالع الأزمنة الحديثة، كان هناك

نهوضٌ سلفيٌ بنجد وباليمن وبالهند. وحدثت إغاراتٌ وهّابيةٌ كما هو معروفٌ على بعض المزارات الشيعية بالعراق، وظهرت أدبياتٌ سجاليةٌ متبادلةٌ وردودٌ ونقائض. بَيْدَ أنّ ردود أهل السنة من أتباع المذاهب الفقهية على الوهّابية الأولى لا تقلُّ عنفاً عن الردود الشيعية عليها. وما وصلت تلك المجادلات إلى السلفية الهندية إلّا في وقتٍ لاحق؛ لكنها لعبت دوراً صغيراً لدى السلفيين المصريين في مطالع القرن العشرين. بَيْدَ أنّ أولئك كانوا يهاجمون الشيعة في المسائل نفسها التي يهاجمون فيها تقليديي السنة من أتباع المذاهب الفقهية الثلاثة: الشافعية والأحناف والمالكية، أي زيارة القبور والتصوف والاحتفالات والموالد التي لم تَرِدْ بها النَصوص. وقد بادر الشيعةُ والسنة، والشيعة قبل السنة، إلى تلافي تلك التبايُنات الطارئة بإنشاء جمعية التقريب بالقاهرة، والتي كان فيها علماء من الشيعة والسنة، عملوا لأكثر من ثلاثين عاماً في شتى المجالات، من أجل فهمٍ متبادَلٍ، واعتبار التبايُنات اختلافاتٍ فروعية، وليس خلافاً يتسبَّبُ في التفرقة بين المسلمين. وكان أُستاذُنا بالأزهر الشيخ محمد أبو زهرة يحدّثنا عام 1966/ 1968 في دروس أصول الفقه عن اجتهادات المجتهدين الكبار بإيران والعراق، والتي استمع إليها، وعرف الكثير منها في جلساته معهم بالقاهرة إلى جانب الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر أواخرَ الخمسينات من القرن الماضي. وقد اشتهر عن الشيخ شلتوت إقدامه عام 1959 لأسبابٍ دينيةٍ وسياسيةٍ على اعتبار المذهب الجعفريّ مذهباً فقهياً خامساً إلى جانب المذاهب السنّية الأربعة يمكن التعبُّدُ به وتدريسُهُ بالأزهر. وكان من ضمن زملائنا بالمعهد الديني ببيروت (1960 - 1966) عددٌ من الشبان الشيعة، وذهب بعضهم معنا إلى الأزهر بمصر حيث اختاروا كلية اللغة العربية للتخصُّص العالي. وتزاملتُ بالأزهر (1966 - 1970) مع طلابٍ من الشيعةِ الإمامية من العراق

وباكستان، وزيدية من اليمن، وبُهرة (إسماعيلية) من الهند، وعلويين من سورية وتركيا. وكانوا ينافسوننا على الولاء لمصر ولعبد الناصر. وكان واحدٌ منهم يحرص على التصريح بالانتماء للأشاعرة، في مواجهة السلفيين الذين بدأوا يظهرون بين الأساتذة والطلاب بالأزهر في تلك الفترة.

إنّ هذا التواصل والامتزاج ما عاد ممكنَ الحدوث الآن. وقد رأيتُ في تسعينات القرن الماضي بضعة طلابٍ من أصولٍ زيديةٍ وإماميةٍ في معاهد دينية سنية، لكنهم كانوا قد اعتنقوا السلفية. كما رأيت عشرات الطلاب من أصولٍ سنيةٍ في معاهد وكليات بإيران، لكنهم كانوا قد تحولوا إلى التشيع الإمامي. ويدرس بالحوزات الشيعية في لبنان وسورية طلبةٌ من أصول سنية من لبنان وسورية ومصر وفلسطين والمغرب، لكنهم الآن شيعةٌ ملتزمون.

أمّا العوامل الأساسية للتأثير وللتغيير، ولدى الطرفين، في القرن العشرين فتمثلت في ثلاثة أُمور: **ظهور الدولة الوطنية** أو القومية الحديثة، **واندلاع حركة الإحياء الديني لدى الطرفين، والحرب الباردة والسياسات الدولية** خلالها وبعدها. وقد ظهر الإحياء القومي قبل الديني، ثم ما لبثا أنْ تداخلا مع غلبةٍ للثاني على الأول. لقد أكّدت حركتا الإحياء على الهوية الخاصّة والطبيعة الأصلية لكلٍ من المذهبين. وللوهلة الأولى ما بدا أنّ الإحيائية الإسلامية الجديدة سوف تفرّقُ بين السنة والشيعة. فنواب صفوي زعيم فدائيان إسلام، كان صديقاً كبيراً للإخوان المسلمين المصريين. وحزب الدعوة الذي أُنشئ بالعراق في أواخر الخمسينات أفاد من أفكار وتنظيمات الإخوان المسلمين المصريين[1]. بل إنّ أبا الأعلى المودودي

(1) علمتُ من الرئيس هاشمي رفسنجاني والسيد الخامنئي أنهما انشغلا في ستينات القرن العشرين بترجمة بعض أدبيات الثورة الفلسطينية، وكتب سيد قطب صاحب مقولة «الحاكمية» إلى الفارسية. وقد اختار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بإيران السيد علي =

الذي أنشأ «الجماعة الإسلامية» بالهند عام 1941، حرص على أن يكونَ بين كوادرها سنةٌ وشيعةٌ؛ لكنه ما لبث أن تخلّى عن ذلك بالتدريج بعد قيام دولة باكستان وانتقاله إليها. كانت الإحيائيات الإسلامية الطهورية الطابع لدى الطرفين تتجه ضدَّ الغريب والأجنبي، ثم ضدّ الأنظمة المحلية في الدولة الوطنية. ولذلك ما أحسَّ أحدٌ بالتوجُّس من الآخر في البداية. لكنّ الذاتيات الخاصة بدأت بالظهور والتبلور. وقد تبيّن لي في بحثٍ كتبتُهُ قبل عشر سنوات أنّ التطورات في القرن العشرين (وقبل بروز الإحياء الديني لدى الطرفين)، في كلٍ من مصر وإيران، متوازية بل ومتشابهة[1].

سبق الإحياءُ القوميُ لدى الإيرانيين والأتراك الإحياءَ القوميَّ عند العرب (لأن الهياكل القومية كانت قائمةً في دولةٍ لدى الطرفين). وعندما بدأ ذلك الإحياء لدى العرب، برز بين أعلامه المسيحيون من لبنان وسورية وفلسطين.. والعراق، والقوميون المتطرفون في إيران وتركيا. وقد اعتقد بعض هؤلاء (وساندتْهم في اعتقادهم الدولةُ التي أقامها مصطفى كمال بتركيا) أنّ الدولة القومية العلمانية تؤمّن المساواة والعدالة والتقدم، شأن ما حصل في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد أثار صعود العصرانيين لدى الإيرانيين (أمثال حسن تقي زاده وكسروي) قلق الإحيائيين الإسلاميين الشيعة هناك. كما أثار ظهورهم لدى العرب (من أمثال فرح أنطون وشبلي شميّل وإسماعيل مظهر، وتيار واسع صريح ومضمر) قلق الإحيائيين السنة. بَيْدَ أنّ التمايز والتوجُّس تبلور وتزايد

= الخامنئي لكتابه ذي الأجزاء الثلاثة والمنشور بلبنان عام 2006 عنوان: حاكمية الإسلام بين النظرية والتطبيق.

(1) رضوان السيد: العرب وإيران، الدولة والإسلام والمجتمع المدني؛ وهو الفصل الأول المنشور في هذا الكتاب.

وتمايَزَ ليس بسبب ظهور المتغرِّبين وقوة أُطروحاتهم في بنية الدول الوطنية الجديدة، بل **لأمرين آخرين** تسببت بهما تنظيمات الدولة القومية البازغة، والسياسات الدولية بالمنطقة. فمن جهة ظهرت خلافاتٌ على الحدود غيّرتْ ما استقرت عليه الأمور تاريخياً منذ القرن السابع عشر. فقد تكوَّنت دولةٌ وطنيةٌ في عراقٍ جرى تركيبُهُ من ولاياتٍ عثمانيةٍ ثلاث، لم تحظ برضا الأتراك والإيرانيين على حدٍ سواء. وقد شكا العرب من استيلاء تركيا على إسكندرون العربية، واستيلاء إيران على الأهواز العربية، واستيلاء اليهود على فلسطين، وفكّ الأقضية الأربعة عن سورية وربْطها بدولة لبنان الكبير. وشكا الأكراد من أنه ما حُسب لهم حسابٌ في دولةٍ رغم أعدادهم الكبيرة في مناطق متقاربة بتركيا والعراق وسورية.. وإيران. وهناك مشكلات البنغاليين والبنجابيين والمهاجرين الظاهرة بباكستان بعد الحرب الثانية، ومشكلات البلوش بين باكستان وإيران وأفغانستان، ومشكلات الهزارة والطاجيك والأوزبك بأفغانستان.. الخ. **والأمر الآخَرُ** الذي أحدثه ظهور الدولة الوطنية كان تسلُّل الإحساس إلى فئات وأقليات (منها المسيحيون والشيعة، ومنها الأكراد والبربر)، ورغم التغطية «القومية» أو بسببها، بالغُبن والانظلام؛ وشأنهم في ذلك شأن السنة في الدول التي وجدوا أنفسهم أقلياتٍ فيها مثل الهند والفيلبين وتايلاند وبورما (ميانمار)... وحتى إيران. وصحيحٌ أن «الحرب الباردة» بين الجبارين ضمن النظام العالمي بعد الحرب الثانية، تشبّثتْ بالحدود الجديدة، وحاولت تجميد التوتُّرات، وتثبيت الولاءات الوطنية الطالعة بحسب الانضواء في أحد المعسكرين. لكنّ الفئات ذات البُعد الأقلّوي ظلّت تلتمسُ تحسيناً لأوضاعِها، إمّا من طريق المشاركة في التغييرات الداخلية، أو من طريق التماس العون (ولو المعنوي) من الدول والمرجعيات التي تعتبرها الأقرب

إليها. ولذلك فقد كان هناك تطلُّعٌ من الأتراك بقبرص مثلاً إلى تركيا، ومن جانب الشيعة بباكستان والبحرين ولبنان والعراق وأفغانستان إلى إيران.. الخ. وإذا عُدْنا إلى المسألة بين السنة والشيعة بعد هذا الاستطراد الطويل؛ نجد أنَّ هناك «ذاتيةً» شيعية ظهرت في الدول الجديدة، وغالباً من أجل المساواة والمشاركة، وليس من أجل الانفصال، وفي مناطق مثل العراق ولبنان والبحرين وباكستان وأفغانستان وتنزانيا ونيجيريا.. الخ. وقد شكّل هذا الوعي مزيجاً من الإحيائيات القومية واليسارية والدينية يقوم على «استعادة الهوية» الخاصة، وتطلُّب تبلورها سياسياً. وبالإجمال فقد غلبت القضايا الإثنية في حقبة الدول الوطنية الأولى، والتوترات الأيديولوجية اليسارية في زمن الحرب الباردة، والمشكلات الدينية في حقبة الإحياء الإسلامي، دون أن يخمد البعد الإثني والقومي الأول كلياً.

إن قيام الثورة الإسلامية في إيران لا تنحصر أسبابه بذلك طبعاً. بَيْدَ أنّ الإحياءَ الإسلاميَّ، وقد تعددت أسبابُهُ واجتياحاتُه، يحاولُ منذ عقودٍ وعند السُّنَّة والشيعة جَرْفَ الدولة الوطنية التي قامت بالمشرق قبل قُرابة القرن. وقد تمكّن من ذلك في إيران عام 1979 حين سقطت تلك الدولةُ في خضمِّ ثَوَرانٍ هائل، ولصالح المؤسسة الدينية التقليدية[1]. ولأنه إحياءٌ إسلاميٌّ شيعيٌّ بالدرجة الأُولى ـ وليس إحياءً قومياً إيرانياً بحتاً ـ فقد ترك آثاراً هائلةً على سائر الأقليات (والأكثريات) الشيعية في العالمين العربي والإسلامي والتي كانت تتطلع إلى إيران، على نحوٍ ما، حتى أيام الشاه كما سبق ذكره.

(1) قمت قبل أعوام بترجمة كتاب روي متحدة: بردة النبي، الدين والسياسة في إيران، ونشر للمرة الأولى بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة (2004)، وللمرة الثانية ببيروت عام 2007. وهو مفيدٌ جداً في فهم تركيبة الشخصية الإيرانية، وأسباب تمكُّن رجل الدين الإيراني من الوصول إلى السلطة.

III

في الإسلام، كما في الديانتين الإبراهيميتين الأُخريين، اتجاهان كلاميان (لاهوتيان): اتجاه التنزيه والعدل، واتجاه الرحمة والعناية والفضل. والمعتزلةُ هم قادةُ الاتجاه الأول (والذي يقال إنّ المؤسِّس واصل بن عطاء تأثر فيه بالإمام زيد بن علي بن الحسين)، وقد تبعهم في ذلك الزيدية والإمامية الإثنا عشرية. أما الاتجاهُ الآخَر، أعني اتجاه الرحمة والعناية (الإلهية) فهو اتجاهُ أهل السنة والجماعة. ويذكر مؤرّخو علم الكلام لزوال المعتزلة أسباباً بينها ضغوطُ الأشعرية السنية. لكنني أحسبُ أنّ علّةَ ذلك افتقار المعتزلة للجاذبية بين العامة، بسبب انشغالهم بمسألة العدل الإلهي، في تأكيدٍ على ما يشبهُ الصراعَ بين الله والإنسان، ثم عدم متابعتهم لأُصولهم الأولى، وبينها أصلُهُمُ الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أما في التشيُّع فإنّ العدل اتخذ منحىً إنسانياً وسياسياً بالدفاع عن حقّ أهل البيت، إضافةً للبُعد الديني العميق في مبدأ أو أصل الحقّ الذي يُواجهُ الباطل، ثم العقيدة الخلاصية المتمثلةُ في «الغيبة». والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مرةً أُخرى بالحقّ الذي لا بد أن ينتصر على الباطل في النزوع المهدوي، مهما طال الزمان ـ بالكفاح ضد المظلومية الذي تُنجزُهُ عودةُ الإمام: «الذي يملأُ الأرضَ عدلاً كما مُلئت ظُلْماً وجَوراً». وكما لا يمكن تفسير التاريخ أو التجربة التاريخية للجماعات والأُمَم بالعقائد وحدَها أو بالتبلورات القومية وحدها؛ فكذلك لا يصحُّ اعتبارُ التجربة التاريخية أو العقيدة الشيعية لدى الإمامية مفتاحاً وحيداً لفهم السايكولوجيا الجماعية للشيعة (هل توجد سايكولوجيا جماعية؟)، وإن لم يمكن تجاهُلُها. فالمظلوميةُ الناجمةُ عن مقتل الأئمة، وعدم قدرة أوائلهم (باستثناء الإمام علي) على الوصول إلى السلطة، ثم الاضطهاد الذي لاحق

الجماعات الشيعية في حقبة نشوئها الأولى؛ كلُ ذلك استقرَّ في الذاكرة والوعي، وتمثّل شعائرياً في طقوس التعزية الحسينية لدى الإمامية، التي هدفُها إيقاظُ ذاكرة المآسي، من طريق الوعي الواعي، حتى في إيران التي أنجز الشيعةُ دولتَهم فيها قبل أكثر من أربعة قرون. وهكذا فقد أصبحت شعائر التعزية وطقوسها ـ بغضّ النظر عن وقائع الحياة السياسية والاجتماعية ـ ولدى العامة وسيلةً رئيسيةً (واعية أحياناً وغير واعيةٍ أحياناً أُخرى، لكنها عميقة المغزى في كل الحالات) للحفاظ على خصوصية الجماعة وتمايُزها ووحدتها الشعورية واللاشعورية. ولأنّ ذلك يقترن بيقينية عقيدة الحقّ (الذي يعلو على العدل أحياناً ويوازيه أحايين)، وعقيدة الغيبة المرتبطة به؛ فإنّ ذلك يُصيِّر الشيعة الإمامية والفِرَقَ الدينية في سائر الأديان ذات الصبغة الخلاصية، وفي أزمنة التحولات الروحية الكبرى (والإحياء الإسلامي، والآخر البروتستانتي، هما الأكثر دلالةً وثوراناً في العالم اليوم)، إلى ما يشبه الأحزاب الصلبة، وبخاصةٍ إذا توافرتْ لها قيادةٌ كارزماتيةٌ قويةٌ، وأحاطت بها حواجزُ وعوائقُ وموانعُ وعداواتٌ وتوجُّساتٌ، كما حصل مع الثورة الإسلامية في إيران. فالذاكرة الموقَظة الملتاعةُ والغاضبة لا تُحاسِبُ نفسها بل الآخر، وهي لا تعتمدُ في ذلك على الأحداث التاريخية التي تُستعادُ أبداً فقط؛ بل وتبحثُ عن الخصوم الحاضرين والظالمين القائمين، تثبيتاً ليقينها، ولكي يظلّ الشرُ متجسداً أو قريباً من التجسد في الواقع كما هو في الوعي. والمأساوي أنه في لحظة الذروة لهذه التطورات بإيران (1978 - 1980)، والوعي الخصوصي والخلاصي الشيعي في أقصى درجات توتره، وقد صارت الولاياتُ المتحدةُ الشيطان الأكبر، شنّ صدّام حسين حربَهُ الصاعقةَ عليها، فأيقظ ذلك تحليلاتٍ حديثة الطابع (التآمُر العربي والسني مع الولايات المتحدة)،

وأحاسيسَ ووعياً عميقاً في الذاكرتين القومية (الفتح العربي لإيران، وكراهية الشعوبيين القُدامى للعرب والإسلام) والدينية (السنة ضد الشيعة). وكأنّ ذلك كلَّه ما كان كافياً، إذ انصرفت الدعايةُ العراقيةُ وغير العراقية، والقومية والسلفية للتنديد بالفرس (المجوس)، وبالشيعة (العقائد السرية الباطنية، والقول بتحريف القرآن، وشتم الصحابة). وليس المهمّ كم صدَّق الجمهور العربيُّ (السني) ذلك؛ بل المهمُّ الأَثَرُ الذي خلَّفتْهُ في نفوس الإيرانيين (وبين مثقفيهم كثيرون يعرفون العربية)، وفي نفوس الشيعة العرب، ومنهم الكثرةُ العراقيةُ التي استقرَّ في وعيها أنّ النظام يمارسُ في حقّ عامتِها تمييزاً مزدوجاً: باعتبارهم شيعة، وباعتبارهم مواطنين عراقيين.

وما وقفت القيادةُ الثورية الإيرانية مكتوفةَ اليدين، أمام هذا التحدي الملحمي بينها وبين العرب، وبينها وبين الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي هاجم فيه صدَّام حسين دولةَ الثورة الإسلامية، صدر الدستور الإيراني الجديد، الذي يقيمُ نظام «ولاية الفقيه»؛ أي يُسبغ على الدولة البازغة طابعاً ثيوقراطياً مهدوياً، وظهرت تنظيمات الباسيج والباسدران والحرس الثوري للدفاع عن «دولة التمهيد» الحقّ، واحتجز طلبة «خطّ الإمام» الدبلوماسيين الأميركيين في السفارة الأميركية (وكر الجواسيس) بطهران، وأقبل مئاتُ ألوف المتطوعين إلى الجبهة المستعرة مع العراق، وبينهم عشرات الألوف سيقضون أثناء اندفاعهم لاقتحام حقول الألغام العراقية، ليبلغ ضحايا الحرب من الطرفين حوالي المليون، أكثرهم من الشيعة ـ دون أن ينسى الإمامُ الخميني اشتراعَ يومٍ للقدس، حطاً على العرب الذين تركوا القدس وفلسطين لمصيرهما، ومضوا لمقاتلة إيران!

بَيْدَ أنّ الأبرزَ والأكثر لفْتاً للانتباه (وهو أمرٌ ما جرى التنبُّهُ إليه إلّا بعد سنواتٍ طوال) طرائق إيران في عصر ولاية الفقيه (بل طريقتها لأنها

واحدة) في التعامُل مع الشيعة خارجَها، في ديار العرب والإسلام، وفي العالم الأَوسع. فهي ما اكتفت بكسْب تأييد هؤلاء وحماسِهِمْ (ومعهم كثيرون من شبّان السُّنَّة)، باعتبارها مرجعيةً شيعيةً وثورية. بل اقتضت دعوى القيادة الأوحد للشيعة في العالم من خلال ولاية الفقيه (وليس باعتبار نظامها نظاماً شيعياً وحسب كما في أيام الشاه)، إقامةَ تنظيماتٍ داخلَ كلّ الجماعات الشيعية في العالم، تتبع الوليَّ الفقيه في المسائل الدينية والحياة الشخصية والعامة. وقد تحولت تلك التنظيمات في البلدان التي تنتشر فيها الفوضى مثل لبنان وأفغانستان إلى تنظيماتٍ مسلَّحةٍ؛ في حين بقيت سريةً في أكثر البلاد الإسلامية، مع التمايُز في أُسلوب الحياة، وانتشار التذمُّر في صفوفها، والمناكفات مع الأنظمة القائمة؛ وبخاصةٍ تلك التي ما كانت علاقتُها بالنظام الجديد في إيران جيدة بسبب علاقتها بالولايات المتحدة، أو دعمها للعراق في الحرب عليها. كما أنّ النظام الثوريَّ الإيرانيَّ أنشأ واستقبل أو دعم تنظيماتٍ معارضة (ما كانت شيعيةً كلَّها) من البلدان العربية والإسلامية استخدمها فيما بعد في الجهات الأكثر إزعاجاً لخصومه ومناوئيه (من مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة بالعراق، والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الوحدة في أفغانستان، وفي العقد الأخير: حركة حماس).

وعندما انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1988 وتوفّي الإمامُ الخميني بعدها بقليل، بدا أنّ الأمورَ بين السنة والشيعة، وبين العرب والإيرانيين هدأتْ بعض الشيء. فالعراق تلقّى ضربةً قاسيةً جداً على أثر مهاجمته للكويت. والسيد الخامنئي (الذي خَلَفَ الخميني في منصب المرشد الأعلى للثورة، الولي الفقيه) والرئيسان رفسنجاني (8 سنوات)، وخاتمي (8 سنوات) اتجهوا جميعاً للعضّ على الجُرح، وإعادة البناء،

والانفتاح على دول الجوار، وعلى العالم. وبُذلت جهودٌ كبيرةٌ من جانب العرب والمسلمين الآخرين، ومن إيران، لتجاوُز آثار وعقابيل النزاع الذي اتّخذ وجوهاً عدَّة. وباستثناء مصر؛ فإنّ العلاقات العربية ـ الإيرانية الرسمية، والعلاقات الإيرانية ـ الإسلامية الرسمية تحسنت واستمرت في التحسُّن بالفعل. لكنْ إلى جانب العلاقات الرسمية استمرت التنظيماتُ الشيعية والأخرى المدعومة من إيران في العمل والفعالية. وقد نبّهت إلى استمرار التنازُع والتوجُّس بعضُ الأحداث هنا وهناك وفي العالمين العربي والإسلامي. وتمثّلت في التنافُس بين إيران والسلفيين[1] في المجال الجديد بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وهواجس وشائعات «تشييع» العوام السنة في بعض النواحي والمناطق أخيراً[2]، وفي دورات العنف بين المتشددين السنة والشيعة في باكستان، وفي عودة التوتر بين السنة والشيعة على أثر صعود طالبان في أفغانستان، وحوادث متفرقة أُخرى بين الجاليات الإسلامية ببلدان المهاجر، إذ انقسم هؤلاء إلى سنةٍ وشيعة تصارعوا على المساجد، وعلى العلاقة بدول المهاجر. ثم جاء الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق، وإعانة الولايات المتحدة للأكثرية الشيعية ـ بالتعاون مع إيران ـ على الغَلَبة بدلاً من إقامة الدولة الدستورية المدنية البديلة للاستبداد الصدّامي. وهكذا تطورت الأمور بين العامين 2005 و2007 إلى ما يشبه الحرب الطائفية بين السنة والشيعة

---

(1) يذكر ولي نصر في كتابه (2006): Shia Revival (صحوة الشيعة) أن السلفية في شبه القارة الهندية، وخارجها، هي السبب الرئيس للتوتر مع الشيعة، وبالتالي لثورانهم هناك ثم في كل مكان. وهذا لا دليل عليه لا في الوطن العربي، ولا في باكستان حيث فاز عام 2007 في الانتخابات حزب الشعب، الذي تدعمه الأقلية الشيعية هناك دعماً قوياً.

(2) ظهر كلامٌ كثيرٌ في الإعلام عن «التشييع» في السودان وسورية ولبنان ومصر والمغرب وآسيا الوسطى وإندونيسيا ونيجيريا وتنزانيا وسري لانكا.

وللمرة الأُولى منذ قرون. فالذاتيةُ الشيعيةُ التي بدأت قبل الثورة الإسلامية الإيرانية، وخارج إيران، بصورة تطلُّب هويةٍ خاصّة، تبلورت بعدها في انفصالٍ وانقسامٍ عاموديٍ ما اقتصر على الفئات المتدينة على النمط الجديد من الفريقين، بفعل التشدد السلفي لدى بعض أهل السنة، والعلاقة الولائية بإيران لدى كثرةٍ من الشيعة.

وكانت الإحيائية الإسلاميةُ الأُخرى، أعني السنية (المطعّمة بالسلفية)، وفي الوعي وليس في الواقع، بين أسباب عودة التوتُّر إلى الاندلاع بين السنة والشيعة؛ وإنْ بشكلٍ غير مباشر، بعد أن تهيأت أرضيتُه وأسبابُه. فالإسلامُ السياسيُّ السني الذي تبلورت إليه تلك الإحيائية، وبخلاف الإحياء الشيعي، ما استطاع الوصولَ إلى السلطة في دولةٍ سنيةٍ رئيسية. بَيْدَ أنَّ تَوَقّهُ لذلك ما توقَّف أو خبا. ويكونُ علينا أن لا ننسى أنّ الرئيس المصري أنور السادات سقط برصاص جهاديي الإحيائيين السنة عام 1981، أي بعد عامين على وصول الإحيائيين الشيعة للسلطة بإيران. ولخالد الإسلامبولي قاتل السادات شارعٌ باسمه في طهران حتى اليوم؛ لأنّ الإسلاميين الإيرانيين ما نسُوا إيواءَ الرئيس السادات للشاه محمد رضا بهلوي بعد مغادرته لإيران، وعدم إلْجائه بالولايات المتحدة! وفيما عدا الاشتراك في الرؤية (ولاية الفقيه لدى الشيعة منهم والحاكمية أو ولاية الشريعة لدى السنة)، والأهداف (ضرب الدولة الوطنية المتغرّبة، والاستيلاء على السلطة)؛ ما تشابهت مصائر الأصوليتين. فبالإضافة إلى عدم وصول الأصوليين السنة للسلطة في دولةٍ رئيسيةٍ من خلال حركةٍ شعبية زاخرة (وصلوا إلى السلطة بالسودان من طريق الانقلاب العسكري!)؛ اختلفوا عن نظرائهم الشيعة في الانقسام إلى تيارٍ رئيس، ما عاد يقول بالعنف، ظاهراً، ويريد المشاركة في الشأن العامّ سِلْماً ومن

خلال المؤسَّسات القائمة ـ وتيار أقلوي متشدّد سلك سبيل «الجهاد العالمي» أو الشامل، أي ضدّ القوى العظمى والغرب، وضدّ الأنظمة القائمة في البلدان العربية والإسلامية. وما اصطدم الإحياءُ السني بالآخر الشيعي بشكلٍ ظاهر قبل واقعة العراق، رغم الحساسيات العالية بينهما؛ إذ إنّ كلاً منهما كان ما يزال يناضل ضد خصومه الرئيسيين؛ ويجد كلٌّ منهما نفسَه محتاجاً للآخر أحياناً. لكنّ بعض المتشددين السنة، والذين يمثّلون لقاءً بين الجهاديين والسلفيين (ومن هنا تسميةُ القاعدة والتنظيمات المشابهة: السلفية الجهادية)، ورثوا سلبيةً أعلى تُجاه الشيعة بشكلٍ عامٍ هي من مواريث السلفية (وقد ظهرت في السنوات القليلة الماضية بالعراق). والأمر الأخير الذي يستحق الذكر في اختلاف التطور بين الاتجاهين، أنّ الإحياء الشيعي استطاعت المؤسسة الدينية الشيعية استيعابه وقيادته من خلال تقليد ولاية الفقيه، وتمركز في إيران جامعاً المواريث الدينية والمؤسسية والقومية للبلاد؛ بينما اصطدم الإحياء الديني السني بالمؤسسة الدينية السنية التقليدية، كما اصطدم بالدولة، وبالمجتمع الدولي والعالَم.

وما أعنيه بذلك أنه بعد أن صادم الجهاديون السُنَّة الاتحاد السوفياتي ثم روسيا الاتحادية في أفغانستان وفي آسيا الوسطى والقوقاز، والشيشان، شنُّوا حرباً على الولايات المتحدة والغرب بلغت ذروتَها في 11 أيلول (سبتمبر عام 2001) بـ«غزوة» نيويورك (برج التجارة العالمي) وواشنطن (وزارة الحرب الأميركية، ومقر المخابرات المركزية). وردَّت الولايات المتحدةُ ومعها الغرب والشرق بإعلان الحرب عالمياً على «الإرهاب الإسلامي»، السني بالتحديد. ومن ضمن وقائع تلك الحرب المستعرة حتى اليوم احتلال أفغانستان أواخر عام 2001، واحتلال العراق عام 2003. وقد

أفادت إيران من تلك الحروب (التي تشاورتْ الولايات المتحدة معها بشأنها، والتمست تعاونها أو حيادها) بزوال نظامين كريهين بالنسبة لها هما نظام طالبان بأفغانستان، ونظام صدَّام حسين بالعراق. ويسودُ اليومَ في المناطق الشيعية بأفغانستان تنظيمٌ شيعيٌ مُوالٍ لها، كما يحكم بالعراق اليوم (2005 - 2010) أيضاً تنظيمات شيعية كانت في المنفى بإيران، وعادت منها إلى العراق مع الغُزاة الأميركيين أو بعدهم. والأَمْرُ كذلك مع حزب الله بلبنان، والذي أنشأه الحرسُ الثوريُّ الإيراني أواخرَ العام 1982، ودرّبه وسلَّحه لمقاتلة الاحتلال الإسرائيلي بجنوب لبنان، وهو يدينُ بالولاء لمرشد الثورة الإسلامية بإيران، كسائر التنظيمات الشيعية التي نشرتْها إيران في البلدان العربية والإسلامية والمهاجر. وقد هدأت الجبهةُ بين حزب الله وإسرائيل بعضَ الشيء بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، وعلى أثر المهادنة العمليةِ الحاصلة بين إيران والولايات المتحدة بعد التعاون الحاصل بينهما في أفغانستان والعراق. لكنّ الصعوبات الأميركية بالعراق، وزيادة نفوذ إيران في ذلك البلد، وبروز الاهتمامات النووية الإيرانية، وتغيُّر السياسات الأميركية بالمنطقة، ووصول المتشدّد محمود أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية بإيران، وحملاته الشعواء على السياسة الأميركية، وعلى إسرائيل، ووصول بوش الابن الأصولي البروتستانتي إلى رئاسة الولايات المتحدة؛ كلُّ ذلك أعاد التوتُّر بين الدولتين. ولذلك، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السُنّي في 14 شباط عام 2005 واتهام الرئيس بشار الأسد وحزب الله بالقيام بعملية الاغتيال ـ شنَّ حزب الله غارةً شعواء على إسرائيل في 12 تموز (يوليو) عام 2006، أجابت عليها إسرائيل بحربٍ مدمِّرة على لبنان أبعدت خلالها الحزب عن الحدود مع فلسطين المحتلّة، لكنها ما استطاعت

القضاءَ عليه. وقد أدَّت حرب تموز (يوليو) إلى توتُّرٍ كبيرٍ وانقسامٍ في لبنان، وبخاصةٍ بعد تصريح السيد الخامنئي بأنّ إيران ستُنزل هزيمةً بالولايات المتحدة في لبنان. وبالفعل فقد ارتدَّ الحزبُ إلى بيروت، وحاول إسقاط رئيس الحكومة (السنّي) وترافق ذلك مع خطاباتٍ ناريةٍ لزعيم الحزب السيد حسن نصر الله اعتبر فيها رئيس الحكومة اللبنانية ومُشايعيه عملاء للولايات المتحدة وإسرائيل، وقال إنهم دفعوا إسرائيل لضرب حزب الله، وخطّطوا لتهجير الشيعة من طريق منعهم من العودة للجنوب! وقد اعتصم حزبيون من حزب الله، وبعض الفُرقاء الموالين لسورية، أمام السراي الحكومي لأكثر من عامٍ ونصف. وهكذا فبعد العراق وحروبه (التي تحولت في وجهٍ ضمن وجوهها المتعددة إلى مذابح بين السنة والشيعة فيه)، كاد التوتر السياسي والاجتماعي والطائفي أن يتحولَ إلى نزاعٍ مفتوح بين السنة والشيعة بلبنان أيضاً. وقد حدثت جرائم طائفيةٌ بين الطرفين بالفعل، وجرت بعد اغتيال الحريري اغتيالاتٌ سياسيةٌ أُخرى من ضمن الصراع المتصاعد. بَيْدَ أنّ الحرب العلنية أمكن تجاوُزُها مؤقتاً بتدخلٍ سعوديٍ وإيراني، ولأن الطرفين السني والشيعي بلبنان، لا يملكان ذاكرةً نزاعية شأن نواحٍ أخرى في العالمين العربي والإسلامي. وما يزالُ حزب الله (ومن ورائه جمهورٌ شيعيٌّ زاخر) قائماً بسلاحه وأجهزته و«أُمّته»، فيما يُشبهُ الكيان الذاتي المنفصل والمُواجه للدولة اللبنانية (حسبما قاله كاتبٌ لبنانيٌّ من أصل شيعي: دولة حزب الله، 1994). والمعروف أنّ حزب الله عندما عجز بعد «انتصاره» في حرب العام 2006 ضد إسرائيل، ومحاصرة حكومة الرئيس السنيورة على مدى أكثر من عامٍ ونصف عن إسقاط تلك الحكومة؛ فإنه لم يتردد في حسْم الأمر لصالحه بالدخول مع حلفائه إلى بيروت بالسلاح (7 أيار، 2008)، وإرغام الرئيس السنيورة ومن بعده الرئيس سعد الحريري، في اتفاق الدوحة وبعد الانتخابات النيابية

(حزيران/يونيو 2009)، على إقامة حكومة فيها ثلثٌ معطِّل، أو حكومة «وحدة وطنية» كانت له الغلبةُ فيهما وما تزال[1]. ومنذ تموز (يوليو) عام 2010، ورغم انشلال حكومة الوحدة بدون سبب ظاهر؛ انفجرت أزمةٌ جديدةٌ ناجمة عن مطالبة حزب الله والسوريين سعد الحريري ابن رفيق الحريري بالإعراض عن المحكمة الدولية المشكَّلة من جانب مجلس الأمن الدولي للتحقيق في اغتيال والده رفيق الحريري، للخشية من أن تتهم المحكمة العتيدة في قرارها الظني أفراداً من الحزب والنظام السوري بارتكاب الجريمة، وهو الأمر الذي حصل عام 2011.

IV

وفي الخلاصة: بين السنة والشيعة تمايُزاتٌ في الاعتقاد والفقه ورؤية العالم. وقد أحدثت تلك التمايُزات التاريخية، والتي تبلورت اجتماعياً وسياسياً، احتكاكاتٍ ذات طابع مذهبي أحياناً. لكنها في التاريخين القديم والحديث ما تحولت إلى فتَنٍ وحروبٍ إلّا على مستوى الدول، أو بالأحرى: إنّ تلك العلاقات ما توتّرت حقاً إلّا عندما كانت الحربُ تنشب بين إيران (الشيعية) وإحدى الدول السنية أو المدعية لذلك (العثمانيون قديماً وصدام حسين حديثاً)، ولأسبابٍ غير دينية أو مذهبية في الأصل - أو عندما تفرض ذلك السياسات الدولية (كما في حالة العراق وأفغانستان اليوم). بَيْدَ أنّ التوتُّر الكبير الحاصل بين الطرفين في الزمن المعاصر هو نتاج ثلاثة عوامل: **الإحياء القومي، والإحياء الديني، والسياسات الدولية** الفاعلة أو المؤثّرة في حقبتي الإحياءين. ظهر الإحياء

---

(1) سمَّى الرئيس فؤاد السنيورة في كتابه عن أعمال حكومته الثانية المتشكلة بعد اتفاق الدوحة تلك الحكومة: الحكومة المقيّدة (صدر الكتاب عام 2010).

القومي في العالم الإسلامي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وفي ظلّه تكونت الدولةُ الوطنيةُ/القوميةُ لدى العرب، وتطورت على وقْعه بطرائق مختلفة، لدى الأتراك والإيرانيين. وفي حقبة «الإحياء» الأول هذا تبلورت ذاتياتٌ، وانتعشت حساسياتٌ، بفعل متغيرات الحدود، وظهور مشكلات الأكثرية والأقلية الإثنية والدينية والطائفية، والصراعات على السلطة، وفشل نظام الدولة الوطنية/القومية في إرضاء تطلُّعات سائر الفئات؛ وبخاصةٍ أهل الخصوصيات الإثنية والدينية والمذهبية الذين شعروا بالاختناق للنزوع الطاغي للدمج القسْري المُلْغي للتمايُزات، من جانب رعاة الدولة القومية والوطنية. ومع اندلاع الإحياء الديني لدى السنة والشيعة بعد الحرب العالمية الثانية، تصاعدت تلك الذاتيات وتبلورت دون أن يصطدم الإحيائيون الشيعةُ والسنةُ بدءًا أحدهما بالآخر لانهماك كلٍ منهما في استعادة «الهوية الذاتية» والخاصة، واتجاه كلٍ منهما لجرف الدولة الوطنية/القومية. وفي مجال الإحياء السني بالوطن العربي ما يزالُ التصارعُ والتحدي قائماً وجارياً بين الدولة الوطنية والإسلام السياسي. أمّا الإحياء الإسلامي الشيعي فقد تمكّن من الاستيلاء على السلطة في الدولة القومية الإيرانية، ومن طريق المرجعية الدينية التقليدية. وهناك أقام نظاماً ثيوقراطياً اعتبر نفسه القيادة الأكثر مشروعيةً للشعب الإيراني منذ خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والزعامةَ الأوحديةَ للشيعة في كلّ العالم. وفي ذروة الثوران الكبير للإحياء الشيعي بإيران وفي العالمين العربي والإسلامي، قام نظام صدّام حسين بالعراق، وباسم العروبة تارةً، وباسم الإسلام (السني) تارة أُخرى؛ بشن حربٍ شعواء على الجمهورية الجديدة، استمرت ثماني سنوات. وقد أحدث الإحياء الديني الشيعي، والحرب العراقية، والسياسات

الدولية (الولايات المتحدة)؛ كلُّ ذلك شرخاً عميقاً بين العرب وإيران، وشرخاً بين الشيعة والسنة. وأقبلت إيران من جهتها على إقامة تنظيماتٍ حزبية شيعية موالية لها دينياً، وأُخرى غير شيعية موالية لها سياسياً، في البلاد العربية والإسلامية. وقد هدأت الأمور بين العرب وإيران بعض الشيء بعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1988. لكنّ النشاط الديني والسياسيَّ الإيرانيَّ في العالمين العربي والإسلامي لم يتوقف في التسعينات وما بعد. وتطوّرت المُهادنة بين إيران والولايات المتحدة بعد العام 2000 بسبب التصادُم بين أميركا والإحياء الإسلامي السني (متمثّلاً بالقاعدة أو السلفية الجهادية)؛ في الوقت الذي اشتدّ فيه التوجُّسُ الأميركي (في إدارة بوش الأولى التي سيطرت فيها رؤى وسياسات المحافظين الجدد) من الإسلام السني، ومن العرب، في الوقت نفسه. وهكذا أفادت إيران من الحرب الأميركية على الإرهاب، وعلى الأنظمة الفاشلة، بالتخلُّص بواسطة الغزو الأميركي من نظام طالبان بأفغانستان، ومن نظام صدَّام حسين بالعراق. ويتبلور بعد العام 2003 بالعراق نظامٌ تسيطر فيه الكثرة الشيعية، وهو يتحول إلى منطقة نفوذٍ إيراني بموافقة الولايات المتحدة. وقد أسهم الاضطراب الذي أحدثته السطوة الأميركية، والغلبة الشيعية في زيادة التوتر بين السنة والشيعة وحدوث مذابح متبادَلة وهائلة نُسبت كلها إلى الزرقاوي والقاعدة (!)، وتهجَّر بنتيجتها مليونا سُنّي من البلاد، مضت كثرتهم الساحقة إلى الأردن وسورية. لكنْ بسبب التجاذُب مع الأميركيين بعد العام 2005 على العراق، وعلى النووي، وعلى سياسات العزل والحصار، أيقظت إيران خلاياها وحلفاءَها المتنبِّهين والنائمين في العالمين العربي والإسلامي، لصون مصالحها الوطنية من جهة، ولمشاركة الولايات المتحدة في «الشرق الأوسط

الجديد» من جهةٍ ثانية. فازداد الاضطرابُ الطائفيُّ في العراق، - والذي أحدثه الغزو الأميركيُّ - تفاقُماً واستعاراً، واصطدم حزب الله في لبنان بإسرائيل ثم بالحكومة اللبنانية، وتفاقم الاصطفاف في البحرين، وكاد الشيعةُ ينفصلون في أفغانستان - ودفعت إيران حماساً للاستيلاء على غزة (2007) لتكون شوكةً في خاصرة مصر - وهذا فضلاً عن التوتر المتصاعد بين الطرفين باليمن والكويت.

وفي المحصِّلة: هناك شرخٌ اليومَ بين الشيعة والسنة، وبين العرب وإيران، ولأنّ إيرانَ تستخدم تنظيماتِها وحلفاءَها في الوطن العربي، في تجاذُباتها مع الولايات المتحدة، ومنافراتِها مع هذا النظام العربي أو ذاك؛ فلا سبيل لتهدئة التوتُّر في المدى القريب إلّا إذا حدثت تحولاتٌ في السياسات الدولية باتجاه تخفيف التوتر مع إيران. إنما وفي كل الأحوال لا بد من استمرار التواصُل الرسمي العربي مع الدولة الإيرانية. أمّا في المدى المتوسِّط، فقد يكونُ من الضروري متابعةُ وتقويةُ التواصُل الديني والتواصُل الثقافي مع الجهات الدينية والثقافية بجمهورية إيران الإسلامية؛ وكذلك إجراء مُحاورة استراتيجية؛ بحيث نخرج من الاشتباك باتجاه التشابك، كما يوشك أن يحصل مع دولة الجوار العربي الكبرى الأخرى: تركيا. أما مع الشيعة العرب، وفي ديار العالم الإسلامي الأخرى، فلا بُدّ من علاقاتٍ ووجوه تواصل أكثر حميميةً وتفهماً واستيعاباً ضمن المجتمعات الوطنية، وضمن المؤسسات الإسلامية الشاملة.

وتبقى المسألةُ الأساسُ والتي تفجرت وما عاد تجاهُلُها ممكناً، وهي الفِصاماتُ والتشقُّقاتُ في المجتمعات الوطنية على مدى الوطن العربي، والعالم الإسلامي، تارةً بسبب الأقليات والإثنيات، والأحاسيس والمشروعات المتناقضة، وتارةً بسبب الإحياء الديني الأُصولي أو

المذهبي. فكما لم تحمنا الوحدةُ الإثنيةُ واللُّغوية من بروز نوافر وراديكاليات ضمن الأقليات العِرقية والثقافية؛ فإنّ الكثرة السنية الهائلة في المدى العربي والإسلامي لا تُلغي الإدراكات الأخرى المذهبية أو السياسية؛ وبخاصةٍ في عصر الإحياء الإسلامي (الشيعي والسني)، والذي يؤكّد على التمايُزات، وعلى «العودة للذات»، بل ويعملُ ويفعلُ من خلالها، كما من خلال الإدراكات الوطنية والقومية.

إن الاجتماع التقليدي الإسلامي بترتيباته وتركيباته وتعدديته وآليات حركته، ما خلخلتْهُ السياسات الدوليةُ التدخليةُ وحسْب؛ بل المتغيران الآخران اللذان أنتجتهما الحداثةُ ذاتُها: الإحياء القومي (الدولة الوطنية)، والإحياءُ الديني (الأصوليةُ الإسلامية)؛ وفي حين تلاقى الإحياءان بإيران فتجاوروا وتحاوروا وتجاذبا دون أن يعني ذلك استكانةً مطلقةً من أحدهما للآخر؛ من خلال قيام نظام ولاية الفقيه في تلك الدولة القومية الكبرى والعريقة - ما يزال الإحياء الديني السنّي، يتصارعُ مع الدولة الوطنية في أكثر الكيانات ذات الأكثرية السنية. وليس بعيداً أو غير معقول أن يستطيع الوصول للسلطة في أحد البلدان الوسطى أو الكبرى بسبب جماهيريته الكبيرة لدى العامة والطبقات الوسطى الصغيرة. وفي كلّ الأحوال؛ فإن المخاض العميق ما يزالُ جارياً وشاسعاً وليس لدى الطرفين العربي والإيراني، والسني والشيعي فقط؛ بل ولدى الأطراف الصغرى الأخرى في العالم الإسلامي: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

الصياغة الأولى (30 أيار، 2007)

التعديل الأول (15 تشرين الأول، 2008)

التعديل الأخير (24 كانون الاول، 2010)

الفصل الثاث

إيران والجوار العربي: وقائع العلاقات المتوترة(*)

(2003 - 2010)

(*) محاضرة أُلقيت بمؤتمر «وجهات نظر»، بجريدة الاتحاد، أبوظبي 19 – 21 أكتوبر 2010.

I

أ ـ إشكالية الاستطلاع

لا تفتقر المكتبة السياسية والثقافيّة العربية إلى بحوثٍ في العلاقات العربية ـ الإيرانية قبل الثورة الإسلامية وبعدها، كما لا تفتقر إلى الدراسات التاريخية عن دور إيران الثقافي والديني في تاريخ الإسلام، والثقافة العربية في الأزمنة الكلاسيكية والحديثة. وبالنسبة للأمر الثاني أو الدراسات التاريخية العربية والمعرَّبة؛ فإنها اتخذت أحد ثلاثة مناهج؛ **أولها** النظر إلى التاريخ الإسلامي من منظورٍ ثقافي وديني؛ والذي تظهرُ فيه الأدوار الثقافية البارزة لذوي الأُصول الإيرانية في الآداب والعلوم، كما في ظهور المذاهب الدينية لدى السُنَّة والشيعة. **وثانيها** النظر إلى الزمن التاريخي الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية (1258م) على يد المغول، والتطورات الناجمة عن ذلك، والتي أفضت إلى انقسام دار الإسلام إلى إمبراطوريات متصارعة أو متنافسة، وعلى الخصوص الصراع العثماني / الصفوي والقاجاري (1500 – 1700)، وقد دار جزءٌ منه في الأجزاء العربية من دار الإسلام. **وثالثها** جدالي قومي وديني، يبحث في الشعوبيات بين العجم والعرب، كما يبحث في النقائض العقدية بين الشيعة والسُنة.

أمّا العلاقات العربيةُ ـ الإيرانية فقد جرى التعامُلُ معها بأحد منهجين: منهج العلاقات الدولية في عصر الدولة القومية، ومنهج طرائق إيران في الأزمنة المعاصرة في التعامُل مع قضايا أمْنها القومي، ومن ضمن ذلك الجوار العربي. وفي المنهجين كانت التقديرات تختلف في تقييم

التصرفات بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران (1979). فهناك من الباحثين من كان يُغلِّبُ اعتبارات المصالح الوطنية للدولة على التفكير والتصرفات. وهناك من الباحثين من كان وما يزال يُغلِّبُ أيديولوجيات واعتبارات ولاية الفقيه والإسلام الثوري وتصدير الثورة. وهناك أخيراً من رأى أنّ السياسات تجاه العرب والعالم في دولة الثورة الإسلامية هي مزيج من الأمرين، ويغلبُ أحدُهما على الآخَر في هذا الأمر أو ذاك تبعاً للترتيبات الداخلية في السلطة، ورؤى قيادة النظام لتطورات السياسة الأميركية تجاه إيران، وتأثيراتها في محيط إيران القريب.

وموضوع هذا الاستطلاع: إيران والعرب والقضايا الاستراتيجية في المنطقة في السنوات السبع الأخيرة، لأنها لم تُدرسْ بعد إلّا من وجهة نظر العلاقة مع الولايات المتحدة، أو التوتُّر الشيعي / السُنّي. ولن تغيب الاعتبارات التاريخية والدينية والثقافية عن هذا الاستطلاع، بَيْدَ أنّ المقاربة السائدة هي مقاربة «المزيج» الوطني والاستراتيجي السالفة الذكر.

ب ـ تمهيد: مقدمات المشهد ومكوّناته:

كنتُ قد أنجزْتُ في مطلع شهر أيلول / سبتمبر عام 1995 لمؤتمرٍ أقامه مركز دراسات الوحدة العربية في الدوحة بقَطَر، عن «العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهاتُ الراهنةُ وآفاقُ المستقبل»، دراسةً بعنوان: «العرب وإيران، الدولةُ والإسلامُ والمجتمعُ المدني»[1]. واستناداً إلى مقارنةٍ وتتبُّعٍ على مدى مائة عام للنموذجين المصري والإيراني، توصّلت إلى نتيجةٍ غير مُرْضيةٍ للتطورات المنتظرة ليس في العلاقات البينية بين

(1) هي الفصل الأول في هذا الكتاب.

العرب وإيران؛ بل في المسائل الثلاث المذكورة في العنوان، أي الدولة والتفكير الإسلامي والمجتمع المدني. ولذا فقد آثرتُ يومها أن تكونَ الخاتمةُ قصيرةً وشبه مبتَسَرة أو مبتورة. لكنني عندما أردْتُ نشر الدراسة المذكورة في كتابي «سياسيات الإسلام المعاصر» الصادر في خريف العام 1997 أضفْتُ إليها خمسة أسطرٍ بدت مُناقِضةً بعضَ الشيء لصفحات الدراسة الأخيرة، وذلك تحت تأثير أحداث العامين 1996 و1997 بالذات. قلتُ في تلك السطور: «إنّ المجال العامَّ الذي يَغَصُّ اليوم لدى العرب والإيرانيين بالحركية والتغيير باتّجاه التوسيع، وفتْح الآفاق، واستشراف المصالح، والتطلُّع إلى المستقبل، موّارٌ بوتيرةٍ مُتصاعدة، ويُبَشِّرُ بمفاهيم جديدة للتنظيمات المدنية والدولة والمجتمع السياسي؛ وعند العرب والإيرانيين على حدٍّ سواء»[1].

وما كانت تلك الخاتمةُ ناجمةً عن رغبتي الخاصّة في تلطيف الموقف، ورفع درجة الأمل بالمستقبل ما دام الحاضر مُقْبضاً، بل لأنّ السيِّد محمَّد خاتمي كان يوشك أن يصل إلى رئاسة الجمهورية بجمهورية إيران الإسلامية بأكثريةٍ شعبيةٍ كبيرة، وتركّزت حملتُهُ الانتخابية خلال العامين 1996 و1997 على أربعة موضوعاتٍ كبرى ظلّت بارزةً طوال فترتي رئاسته: العمل على تطوير الديمقراطية «الإسلامية»، وصَون الحريات الأساسية للناس وتحسين الأَوضاع الاقتصادية، والانفتاح على الجوار والعالم، ونشْر الصورة الصحيحة للإسلام من خلال حوار الحضارات. أمّا في العالم العربي، وبعد صدْمة حرب الخليج الثانية؛ فقد تزايدت الدعواتُ للتغيير، وشاعت أُطروحات

(1) رضوان السيد: سياسيات الإسلام المعاصر، مراجعاتٌ ومتابعات، بيروت: دار الكتاب العربي 1997، ص 154.

المجتمع المدني، وصارت قضايا التنمية والتداوُل على السلطة، والانتخابات الحُرّة، موضع نقاشاتٍ محتدمة.

وبالنسبة للعلاقات مع إيران؛ فقد كانت هناك رغبةٌ عربيةٌ ظاهرةٌ ما اقتصرت على المثقفين؛ لنسيان حرب الخليج الأولى وتحالفاتها وتفاعُلاتها، وإقامة علاقاتٍ جيّدةٍ مع الجمهورية الإسلامية. وبخاصّةٍ أنّ حرب الخليج الثانية أَخرجت العراق مَهيضَ الجناح ومُحاصَراً، وأَظهرت بأجلى وضوح عبثيةَ الحرب الأُولى، وما أدّت إليه من خسائر وخرابٍ في البلدين: إيران والعراق، وكيف ظهر الوجهان القومي والإسلامي لحربَي العراق، وأفغانسْتان؛ باعتبارهما أداةً من أدوات السياسات الدولية بالمنطقة العربية والإسلامية.

وقد مهّدت لهذا «التطبيع» في العلاقات بين الجمهورية الإسلامية ودول المشرق العربي والخليج؛ بما في ذلك الدول التي دعمت العراق في فترة الحرب مع إيران (1980 - 1988)، السنوات الثمان (1989 - 1997) التي تولّى رئاسةَ الجمهورية فيها الشيخ هاشمي رفسنجاني. والشيخ رفسنجاني سياسيٌّ واقعيٌّ، وعمليٌّ، ظلّ قريباً من الإمام الخُميني قبل الثورة وبعدها لحوالي الثلاثين عاماً، وهو يعرف العربية والعالَم العربي، وانشغل لفترةٍ بترجمة بعض أدبيات المقاومة الفلسطينية إلى الفارسية. واكتسب منصبُه قوةً نتيجة التعديلات الدستورية التي جرت في مطالع عام 1989، والتي أُلْغي بموجبها منصب رئاسة الوزراء، فأُضيفت إلى رئاسة الجمهورية صلاحياتٌ تنفيذية. وبحكم هذه التعديلات، ووضْع رفسنجاني المميَّز في النظام، وانتماؤه إلى نخبة رجال الدين الحاكمين، وإسهامه في المجيء بالسيد الخامنئي إلى سُدّة الولي الفقيه؛ فإنه صار قريناً وشريكاً للقائد طوال فترتي رئاسته. وقد كان اتّجاهه لتطبيع العلاقات مع الخارجين

العربي والعالمي، مستنداً إلى أَولوية النظام في عهده بالتركيز على **البناء الداخلي**؛ بعد حقبة الحشد الأيديولوجي والعسكري لمواجهة العراق. وما لبث هذا التوجُّه أنّ صار له تنظيمُهُ إذا صحَّ التعبير، والذي سمّاه: «كوادر البناء»، وقد تولت العناصر البارزةُ في ذاك التيار مناصبَ رئيسيةً في إدارة رفسنجاني للدولة؛ وبخاصةٍ في القطاعات الإعمارية والهندسية والصناعات والتجارة والمشاريع الإنشائية الكبيرة، والبلديات (ومن بينها منصب عمدة طهران). وإلى جانب علاقاته الوثيقة بالقائد، ظلّت علاقاته بمجلس الشورى (البرلمان) منتظمةً أيضاً، لانّ المحافظين - وهو محسوبٌ عليهم - ظلوا حتّى انتخابات العام 1996 يسيطرون على الأكثرية فيه. وفي عهد الرئيس رفسَنجاني أُعيدت العلاقات الدبلوماسية مع سائر الدول العربية باستثناء مصر والعراق. وقد قام بزياراتٍ لعددٍ منها وبخاصةٍ المملكة العربية السعودية. وكذلك الأمر مع الدول الأوروبية وبخاصةٍ إنجلترا وألمانيا. وفي عهد رفسنجاني أيضاً انفتحت إيران على الأسواق العالمية؛ بما في ذلك سوق الولايات المتحدة، وازدهر التبادُل التجاري بين إيران والعالَم الغربي عبر مرافئ الخليج وبخاصةٍ ميناء دُبي.

بَيْدَ أنّ الانسدادات الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية داخل النظام استمرّت، وبعضُها ناجمٌ عن تشنُّجات الحرب الباقية، والتنظيمات الأمنية والاقتصادية التي ظهرت خلالها، وبعضُها الآخر ناجمٌ عن النخبة الدينية للنظام من حول المرشد الأعلى والتي ما قبلت بالتنازُل عن بعض ما حصلتْ عليه بعد الثورة وخلال الحرب، وبعضُها الثالث ناجمٌ عن الاتجاهات الشعبوية الأصيلة في النظام الإسلامي، والتي ما كان من الممكن تجاهُلُ المطالب والميزات التي أعطتها الثورةُ إيّاها باعتبارها تشكّل القاعدة الجماهيرية للنظام، والتي عانت كثيراً لأنها

كانت وقود الحرب. وليس من المعروف أنّ رفسنجاني كانت له مشكلةٌ مع دُعاة «الثـورة الثقافية»، أو مع القضاء المُحافـظ، أو الأجهزة الأمنية مثل الحرس الثوري والباسـيج (قوات التعبئة) شأنَ ما حصل مع السيد خاتمي فيما بعد. لكنه ما استطاع مثلاً تنفيذ القرار الذي اتخذه والقاضي بإعادة أربعمائة شـركة إلـى القطاع الخاص تخفيفاً للأعباء على موازنة الدولـة، وتقوية القطـاع الخاصّ - بل زاد حجـم الدولة في عهده وعهد السيد خاتمي مـن بعده. بَيْـدَ أنّ البـارزَ فيما استمرّ من مرحلـة الثورة والحـرب في عهد رفسـنجاني هـو ذلك الخطـاب العالي الوتيـرة تُجاه الولايـات المتحدة رغم كَسْـر أميركا للعـراق عدوّ إيـران الأول آنذاك، واسـتمرار الشـراكة «الثورية» - كما كان رفسـنجاني وولايتي يصفانها - بيـن إيـران وسـورية، واسـتمرار الجمهوريـة الإيرانيـة في إيـواء ودعم التنظيمـات المعادية للنظـام العراقي، والأُخرى المعادية لإسـرائيل مثل حزب الله والجهاد الإسلامي.

عمل خاتمـي وزيراً للثقافة في حكومات رفسـنجاني، ثـم تولّى إدارة المكتبـة الوطنيـة. ورغم حُسْـن علاقته برفسـنجاني وتياره؛ فإنـه اعتُبر منذ البدايـة مُتمايزاً، وجزءًا من التيار الإصلاحـي (= روحانيون مبارز)، والذي سـاعدت الظروف علـى تبلْوُره منذ مطلع التسـعينات من القـرن الماضي، وظهرت في طليعته شخصياتٌ مثل عبدالكريم سروش وحجّاريان ومحمد خاتمي ومحسـن كديور وعلي رضا علوي وأكبر كنجي وحسـين بشـيرية. وفـي حيـن مضـى سـروش باتجـاه آفـاقٍ تتجـاوز إشـكاليات الجمهورية الإسـلامية إلى الأبعاد الحضارية للمشـروع الإسـلامي، عمل الباقون على التجديد والنهوض والتغيير في المجالات الفقهية والاجتماعية والسياسـية بالداخـل الوطنـي. وقد بـرز السـيد خاتمي بميزاتـه الشـخصية الأخلاقية،

وبوعيه الحادّ بمسألة الاستبداد والأبعاد الواعدة لإمكانيات التطور والتطوير التـي أطلقتها الثـورة. وعندما جاء إلى لبنان عـام 1996 كان ما يزال متردداً في الترشـح للرئاسـة، رغم شـعوره بالحاجة الشـديدة إلى اندفاعةٍ أُخرى للتجديد، لأنّ النظام يوشِكُ أن يصبح بدون روحٍ، ولا تكفي في فتْح آفاقٍ أُخـرى لـه النزعـات العمليـة التي سـادت فـي عهـد الرئيس رفسـنجاني. وبخاصـةٍ أنّ المحافظين التقليديين كانوا يعتقدون أنّ النظام يجب أن يبقى علـى النحـو الذي تركـه عليه الإمـام الخمينـي، وأنه قـد بـدأت تظهر في صفوفهم شـخصياتٌ متشـدِّدةٌ تعتبر أنّ مسـار الرئيس رفسـنجاني تسووي وتصالحـي ومُراوغ أكثر من اللازم. ولذا فإنّ برنامج النقاط الأربع (العمل علـى تطويـر الديمقراطيـة الإسـلامية، وصَـون الحريات الأساسـية للناس وتحسـين الأوضـاع الاقتصاديـة، والانفتـاح على الجـوار والعالم، ونشـر الصورة الصحيحة للإسـلام مـن خلال حوار الحضـارات)، والذي حصل بمقتضـاه خاتمي على أكثرية جـاوزت الـ65% من أصـوات الناخبين، عَبَّر عـن الحاجة الكبيرة والوعي الكبير في سـائر الأوسـاط بضـرورات التغيير الداخلـي والخارجي. وقد تلا ذلـك النجاح فوزان فـي الانتخابات النيابية (2000) والمحلية أو البلدية، ثم تحقيق فوز آخر في الانتخابات الرئاسـية عـام 2001. وبذلك تحوَّل «الإصـلاح» إلى أيديولوجيا، اسـتجلبت وأدَّت أيضاً إلى تطور أيديولوجيا مُضادّة ذات طبقتين: طبقة المحافظين من حول المرشد، والذين تأرجحت علاقاتهم بخاتمي صعوداً ونزولاً، **وطبقة** بازغة مـن «**المحافظين الجـدد**» الأكثر شـباباً، والآتين مـن الفئات الدنيا للطبقة الوسطى في الأرياف، من الأكثر تصميماً وتشدُّداً. وقد تحقّقت أيام خاتمي نجاحاتٌ فـي مجال الانفتاح الداخلـي أَفْضتْ إلى زيـادة التوقُّعات وبروز فئات إصلاحية راديكالية تصاعدت مطالبُها إلى حدود المساس بصلاحيات

المرشـد وزيادة مخـاوف المحافظيـن التقليديين الذين دفعهـم ذلك لدعم المحافظين الجدد الأكثر شباباً تحت شعار: دعم المرشد، والأمانة لميراث الإمام. وتحقّقت نجاحاتٌ إعلاميةٌ وسياسـيةٌ خارجية لدى الجوار العربي، وفي العالَم؛ بحيث برزت الجمهورية الخاتمية باعتبارها نموذجاً للإسـلام المعتدل أو السـاعي لذلـك بالتطوير الداخلي، والتلاؤم مـع العالَم. ورغم التحسُّـن النسْبي في المجال الاقتصادي؛ فإنّ التوقُّعات ما أمكن الاقترابُ منهـا خوفاً على «قـوت الجماهير» مع اسـتمرار انخفاض أسـعار البترول، وتأخُّـر الصناعة الإيرانية، وانخفاض اسـتجابة الأسـواق الخارجية، وتدنّي القدرة على التصدير. بَيْدَ أنّ الفشـل الأكبـر للعهد الخاتمي جاء في مجال الحريـات والإعـلام والثقافة؛ وهي مواطـنُ القوة في برنامجـه، والجوانب الجاذبـة للشـباب والطـلّاب والفئـات الاجتماعيـة الوُسـطى. فقـد اضطُرّ خاتمي للتخلّي عن وزير داخليته، ثم عن وزير الثقافة، وأخيراً عن مساعده أبطحـي، تحت وطـأة هجمات المحافظيـن القُدامى والجـدد وعدم تعاوُن المرشـد. وأُقفلـت صحفٌ كثيـرةٌ، واغتيل مثقفـون راديكاليـون أو اعتُقلوا وعجز خاتمي عن معاونتهم، إمّا لأنّ السُلطات القضائية المحافظة أصرّت على اسـتقلاليتها وأحكامهـا، أو لأنّ القوى الأمنية، وقـوى «حفظ النظام» تصرّفت خارج القانون والأعراف، وهي في الأسـاس غير تابعةٍ للرئيس أو لوزير الداخلية. وقد اختار رفسنجاني بعد العام 1999 الانفصال عن خاتمي والبقاء في صفوف المحافظين، وآثر خاتمي عدمَ الاصطدام بالمرشد، كما ظهـر فـي الاضطرابـات الطلّابيـة التـي حصلـت فـي أعـوام 1998 و 1999 و 2002 والتـي انتشـر فيهـا عنـفٌ متبـادَلٌ بـادر إليه رجـال حفـظ النظام؛ وانكشـف الطلّاب عندما اضطـر خاتمي للتخلّي عنهم إبقاءً على تماسُـك القيـادة والدولـة. وكان هـذا سـبب تـردد خاتمي في الترشُّـح عـام 2001

لتجديـد رئاسـته لأربـع سـنوات، وعندمـا حصـل ذلك أخيـراً وفـاز، كان الإصلاحيون قد انقسـموا، وكانت القوى المحافظة التقليدية والجديدة قد توحّدت صفوفُها، وانحاز المرشـد إليها انحيازاً شـبه كامل. وهذه العوامل مجتمعةً أفْضت إلى انتكاسـة الإصلاحيين في انتخابـات العام 2004 حين حصـل المحافظون مـن جديد علـى الأكثرية في مجلس الشـورى؛ ثم فاز المحافـظ الجديـد محمود أحمـدي نجاد برئاسـة الجمهورية عـام 2005؛ وسـط بروز عوامل محيطية وخارجية منذ العام 2001، أنذرت بالعواصف المقبلة على منطقة الشرق الأوسط والخليج.

II

جـ - إيران والعرب في قلب الصراع:

ظلّت ذكرى الحرب العراقية على إيران غُصّةً في نفوس شيوخ إيران وشبابها؛ وبخاصّةٍ أنّه لم يمكن إسقاطُ نظام صدّام، واضطر الإمام الخميني إلى قَبول وقْف إطلاق النار عام 1988. وقد أعاد الإيرانيون ذلك إلى نُصرة الولايات المتحدة والأنظمة العربية للنظام العراقي في عدوانه على بلادهم. ومـع أنّ العراق ما عـاد خَطَراً ولا همّاً بعد العـام 1992؛ فإنّ ظهور طالبان علـى حدودهـم فـي أفغانسـتان إبّان وصـول خاتمـي إلـى الرئاسـة، أعاد الأُصولية السُنّية إلى بؤرة الاهتمام، وكادت إيران تشنُّ حرباً على أفغانستان عام 1998 بعد قتل الطالبانيين لدبلوماسيين إيرانيين، ولشيعةٍ أفغان، وظهور بوادر اضطراب وتمرد في أَوساط البلوش واللاجئين في المناطق الحدودية وبداخل إيران. وقد اسـتقرّ في ذهن المحافظين والقوى الأمنية والعسكرية أنّ الولايات المتحدة تقف وراء ذلك كُلّه، رغم محاولات وجهود خاتمي لتحسـين العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة مثلما حاول رفسـنجاني

من قبل. وجاء انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000 بجهود المقاومة التي تدعمها إيران ليُثير ليس الاعتزاز فقط؛ بل وليؤكّد أهمية متابعة إيران لمساعيها الثورية، ودعم الشيعة والحركات الإسلامية في وجه الغرب وإسرائيل والأنظمة المتخاذلة؛ باعتبار هؤلاء جميعاً احتياطاً استراتيجياً للثورة الإسلامية. وفي حين كان الرئيس خاتمي قد اتفق مع الأمين العام للأُمم المتحدة على اعتبار العام 2001 عاماً عالمياً لحوار الحضارات، وصل جورج بوش ومحافظوه الجدد إلى السلطة، ثم حصلت هجمات القاعدة على الولايات المحدة في 11 سبتمبر (أيلول) من العام نفسه. وفي حين أقبل الرئيس خاتمي والرؤساء العرب، على تعزية الأميركيين بالضحايا، انتشر نوعٌ من الفرح في أَوساط الجمهورين العربي والإيراني؛ باعتبار ما حصل ثأْراً من الله للمستضعفين في العالَم من جبروت أميركا وشرورها. وبالوُسع القول أنه منذ ذلك الحين عادت الهواجسُ من الجوار والمحيط لتحتلَّ المنزلة الأُولى في أذهان القادة المحافظين بالجمهورية الإسلامية؛ إمّا بسبب التقدير العالي الوتيرة للمخاطر، أو لاستخدام ذلك في إعادة إحكام السيطرة على الداخل بعد أن تزعزعت أيام خاتمي.

ولا تزال وقائع ووثائق كثيرة خارج الإعلام والإعلان فيما يتعلّقُ بالموقف الحقيقي للجمهورية الإسلامية من غزو الولايات المتحدة لكلٍّ من أفغانستان (2001 - 2002)، والعراق (2003). وبغضّ النظر عن «الاتصالات السرية» في الحالتين؛ فإنّ نقاشات الصحف الإيرانية التي كانت ما تزال تتمتّع ببعض الحرية آنذاك، تشير إلى أنّ مُراجعاتٍ عدَّةً تمّت ضمن المؤسسات الإيرانية فيما بين العامين 2001 و2003 بالفعل. ونحن نعلمُ الآن أنّ السلطات الأمنية الإيرانية قدّمت مساعداتٍ لوجستية للأميركيين

بأفغانستان على الحدود، في حين سمحت للمعارضين الشيعة العراقيين المتمركزين بإيران منذ العام 2002 بالانضمام إلى تجمعات ومؤتمرات التشجيع على الغزو والإعداد له بلندن والمنطقة الكردية. والمعروف أنّ أُموراً كهذه يَتّخذُ القرار بشأنها مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس الجمهورية، لكنّ المعروفَ أيضاً أنّ الصلاحيات الدستورية العليا في هذه الأُمور هي بيد المرشد الأعلى ومجلس مستشاريه. إنما الطريف أنّه بحسب بعض التقارير؛ فإنّ الرئيس خاتمي ما كان يميلُ إلى معاونة الأميركيين بأيّ شكلٍ في أفغانستان؛ في حين ما كان يرى مانعاً من السماح للتنظيمات العراقية بالمشاركة في إسقاط صدّام. وحجتُهُ في ذلك أنّ منطقة أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى باتجاه روسيا الاتحادية والصين والهند؛ هي منطقةٌ شديدةُ المخاطر والغموض، وقد تفتح جبهةً أو جبهاتٍ يتعذر سدُّها أو التحكم فيها لطول حدود إيران معها - فحتّى النزاع مع طالبان وحدها ما أمكن الوصولُ إلى شيءٍ مُرْضٍ فيه. أمّا للجهة العراقية؛ فإنّ في إيران تنظيمات مسلّحة عراقية من المصلحة أن تشارك - ولو الأميركيين - في تحرير بلدها، وتحرير الأماكن المقدَّسة الشيعية، ولا مسؤولية لإيران فيما وراء ذلك. وبذلك ما كان هناك خلافٌ ظاهرٌ بين أطراف النظام الرئيسية تُجاه الملفَّين؛ لكنّ المُحافظين كانت لديهم وما تزال مخاوف كبرى من الوجود الأميركي العسكري بالشرق الأوسط، كما كانت لديهم طموحاتٌ بعيدةٌ لجهة تطوير مناطق نفوذ في شرق الفرات وغربه وإلى البحر المتوسط؛ لمدّ اهتمامات إيران الاستراتيجية من جهة، وفتْح جبهة على الولايات المتحدة خارج منطقة الخليج التي تشكّل خاصرةً ضعيفةً لإيران بسبب الحضور الأميركي الكبير فيها. وهكذا فإنه، وكما سبق القول، وبعد العام 2001، ظهرت الغَلَبةُ للسياسات الخارجية على الداخلية في تفكير وتصرف

رجالات الجمهورية الإسلامية؛ بعد اثني عشر عاماً على انتهاء الحرب العراقية/الإيرانية. وعندما تكون المسألة داخلية أو شبه داخلية؛ فإنّ الملحوظ أنّ الإصلاحيين ذوي التوجهات الوطنية والقومية يتقدمون فيها؛ إنما عندما تفرضُ الأخطار الخارجيةُ نفسَها؛ فإنّ المحافظين يتقدمون، ويعمدون من وراء ذلك ولتعظيم قدْر الضرورات إلى تلوينها بألوانٍ دينيةٍ ذات طابعٍ مقدَّس، لا يمكن التشكيك فيه أو مناقشته. فالجمهورية الإسلامية بحسب هذه النظرة ليست معنيةً وحسْب بالمصالح القريبة للجمهورية؛ بل وهي معنيةٌ أيضاً بحماية الإسلام، وبتصدير الثورة، وبنُصرة الشيعة في العالمين العربي والإسلامي إذا تعرضوا للاضطهاد. والطريف وذو الدلالة لهذه الناحية سلوكهم عندما أراد كُلٌّ من خاتمي وخرازي تحسين صورة إيران في الغرب من طريق تجاهل فتوى الإمام الخميني بقتْل سلمان رشدي، والعائدة للعام 1988. فقد هبّ المحافظون للقول بل إنّ فتوى الإمام ما تزال واجبة التنفيذ لخَطَر الرجل على الإسلام!

كانت الحقبةُ الواقعةُ بين العامين 2001 و2009 هي حقبةُ «المحافظين الجدد» في السياسة الأميركية تُجاه الشرق الأوسط، والعالَم الإسلامي، والعالَم الأَوسع. ويمكن القول ـ دونما تجوزٍ كثير ـ إنها كانت حقبة «المحافظين الجدد» الإيرانيين في إيران وسياساتها الخارجية والداخلية أيضاً. وهي حقبةٌ سادت فيها في الإدارة الأميركية استراتيجيةٌ ذات ثلاث شعب: الحرب على الإرهاب الإسلامي، ونشر الهيمنة الأميركية لصون مصالح الولايات المتحدة بالقوة، وتغيير الشرق الأوسط لإقامة أنظمةٍ «ديمقراطية» فيه؛ بدءًا بأفغانستان وبالعراق. وما كانت أَوضاعُ الدول والقوى السياسية بمنطقة الشرق الأوسط على ما يُرام. فالعربُ وبخاصةٍ مصر والسعودية وسورية والعراق، كانوا واقعين في قلب العاصفة. فالغزو

موجَّهٌ إلى العراق بعد أفغانستان، وهو بلدٌ كان قد تهالك تحت وطأة الحرب والحصار. ومصر عانت وتُعاني من انسحابٍ مُزمنٍ خلا من أيّ اهتمامٍ خارج الحدود. والسعودية موضع شكوكٍ وإدانات لانطلاق «القاعدة» من بين أبنائها وسلفيتها المتمردة. وسورية السلطةُ فيها جديدةٌ بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد عام 2000 وحلول ابنه محلَّه. وغاب كلٌّ من الملك حسين وياسر عرفات وصدام حسين وكان الملك فهد شديد المرض. أمّا تركيا فقد وصل للسلطة حديثاً حزب العدالة والتنمية بأصوات الناخبين المتكاثفة، لكنّ الجيش ما يزال شديد الشكوك فيه بسبب إسلاميته. ويقال إنه بعد تيقُّن حصول الغزو على العراق؛ فإنّ مشاوراتٍ ثُنائية وثُلاثية جرت بين إيران وتركيا والسعودية. وكانت وجهةُ نظر الأتراك جيشاً وحكومةً أنه إن لم يمكن مَنْع الغزو، فلا ينبغي معاونته بأيّ شكل، لأنّ العراق سيتحول إلى منطقة عدم استقرار لشعبه ولسائر الدول المجاورة. ولأنّ الأكراد سيُحتضَنون من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل فتقوى شوكتهم في خاصرة كلٍ من تركيا وإيران. ولأنّ إسرائيل ستتعملقُ أكثر مما تفعل الآن، طَمَعاً في «إنهاء المشكلة الفلسطينية». وستكون نتيجة ذلك كُلّه صيرورة الشرق الأوسط مستنقَعاً «خبيث الرائحة وغاصّاً بالمياه الآسنة». ويقال أيضاً إنّ الأتراك هم الذين اقترحوا صيغةً للتشاور تحت اسم «دول جوار العراق» استمرت بين العامين 2004 و2007. وكان الإيرانيون بين الأكثر مخاوف وشكوكاً، رغم السماح للمعارضة العراقية بالعمل مع الأميركيين، لكنهم ظلُّوا الأكثر حركةً بين الأطراف الثلاثة. ففي نهاية العام 2003 كانت القوات الأميركية أساطيل وقوى برية وحاملات طائرات وقواعد، تحيط بإيران من كلّ الجهات. وقد بادر الأميركيون للاتصال بإيران منذ أواخر العام 2001 للتشاور والتعاون

بشأن طالبان، ومع أنها ما وعدت بشيءٍ، لكنها ساعدت في سياق العملية «لوجستياً» كما قيل، إنما رفضت التعاون بشأن تسليم الذين لجأوا إليها من «القاعدة»، وبينهم أُناسٌ من أُسرة بن لادن ويقال إنه منذ العام 2006 فإنّ أيمن الظواهري الرجل الثاني في «القاعدة» لجأ أيضاً إلى إيران.

وعندما اتَّخذ الأميركيون القرار بغزو العراق في صيف العام 2002، بادروا للاتصال بالإيرانيين مباشرةً، وبواسطة المعارضة العراقية (أحمد الجلبي). في الاتصالات المباشِرة كان المقصود تطمين إيران إلى نوايا الولايات المتحدة، وأنها قاصرةٌ على مكافحة الإرهاب الإسلامي السُنّي بشكلٍ من الأشكال. وفي ذلك فائدةٌ واضحةٌ لإيران، لأنّ الولايات المتحدة ستُزيل من وجهها ثلاثة أعداء شرسين هم طالبان والقاعدة بأفغانستان، وصدّام بالعراق. وكان أحمد الجلبي يروح ويغدو بين إيران ولندن ووشنطن والمنطقة الكردية بالعراق، متحدّثاً إلى السياسيين بإيران، وإلى الجنرال سليماني منسّق الحرس الثوري في المنطقة الكردية وعلى حدودها للتشاور في المسائل الأمنية والعسكرية، واستمرار الربط بين الأميركيين والإيرانيين. ومع ذلك فإنّ إيران ما اطمأنّتْ تماماً، للوضع الاستراتيجي المستجدّ والمتمثّل في الحضور الصاعق للقوات الأميركية من حولها، ولأنّ أصواتاً من «المحافظين الجدد» بالولايات المتحدة كانت تتحدث عَلَناً عن ضرورة انتهاز الفرصة لإزالة الخطر الإيراني. وفي النهاية، وبعد التشاوُر قررت إيران أنّ الموقف المستجد قد يتضمن فُرَصاً لها، لكنه يتضمن أيضاً مخاطر كبرى. وهكذا وبين العامين 2003 و2004 وطّنت النفس على حدوث نزاعات في المنطقة من حولها هي بطبيعتها وأهدافها «طويلة الأمد»، وينبغي جعلها أكثر طولاً واستنزافاً لأميركا، لأنّ الأميركيين قصيرو النفس في العادة، ويمكن لإيران أن لا تخسر كثيراً في الموجة

الأولى لحاجة الولايات المتحدة إليها. لكنّ المكاسب الأكبر التي يمكن أن تحصُدَها تحصُلُ في عمليات الاستنزاف والانسحاب الأميركي بعد أن تكون القوى قد أُرهقت وصار الانسحاب ضرورياً تحت وطأة ضغط الرأْي العامّ بالداخل الأميركي وبعد عدة سنوات. وقد تجلّت الاستعداداتُ للنزاع الطويل في التجهيزات التالية:

أولاً: إعلان المناطق الإيرانية الحدودية مع أفغانستان وباكستان والعراق مناطق عسكرية، تنتشر فيها قوى الجيش النظامي.

ثانياً: تكليف الحرس الثوري بالدخول مع القوى الشيعية في أفغانستان، ومع قوى المعارضة العراقية (خصوصاً قوات بدر) إلى العراق. وفي وقتٍ لاحقٍ كوَّن الحرس الثوري «فيلق القدس» من إيرانيين وعراقيين بقيادة ضباط إيرانيين، كما تغلغل داخل جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، ثم أحدث انشقاقاتٍ فيه، تحولت إلى ميليشيات عاملة بتوجيه إيراني.

ثالثاً: التنسيق مع تركيا بشأن استيعاب هبّة الأكراد، وتَوقهم للاستقلال، وتعاوُنهم مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل - وبذل جهد لإشراك سورية أيضاً في التنسيق وتبادُل المعلومات في الملف الكردي.

رابعاً: تمتين العلاقات مع سورية في الجانب السياسي، وزيادة التعاون في الجانب الأمني والعسكري.

خامساً: اعتبار «حزب الله» قوةً رئيسيةً ضاربةً على الحدود مع إسرائيل، ودفْعُهُ لاستقطاب وتدريب شبان شيعة من البحرين والكويت والسعودية واليمن بمعسكراتٍ في سورية ولبنان.

سادساً: إيقاظ «الخلايا النائمة» والأُخرى الداعمة للثورة الإسلامية من الطوائف الشيعية في العالم العربي، وفي العالَم الإسلامي.

سابعاً: تحسين الاتّصال بالقوى الإسلامية الثورية في فلسطين، لجهات التدريب والتسليح والحشد الأيديولوجي. وكانت إيران حتى ذلك الحين قد ركّزت اهتمامها على منظمة الجهاد الإسلامي التي أنشأتْها كما أنشأت «حزب الله» في مطالع الثمانينات. أمّا بعد العام 2003 فقد توسّعت اتصالاتُها بحماس، التي صار لها مكتبٌ ضخمٌ بطهران.

ثامناً: إقامة قنوات اتصال ودعم مع التنظيمات والأحزاب الإسلامية (= حركات الإسلام السياسي) المعارضة بالعالمين العربي والإسلامي.

تاسعاً: تكثيف الاتصال بدول الخليج لتحذيرها من الأخطار التي يمثّلها الغزوالأميركي، ودعوتها للتعاون والتضامن من أجل أمن الخليج، وأنّ إيران قد تُضطر لمواجهة الأميركيين على أرض الخليج إذا هوجمت من هذه الناحية.

عاشراً: تنشيط البرنامج النووي الإيراني القديم. وهي كانت قد تعاونت في هذا المجال مع العلماء الباكستانيين (عبدالقدير خان) ومع ليبيا التي كانت تملكُ برنامجاً بادئاً. وكان هناك اعتقادٌ لدى بعض المسؤولين الإيرانيين أنّ الولايات المتحدة ستغُضُّ النظر في البداية على الأقلّ عن نشاطات إيران المتجددة في النوويات لحاجتها إليها، كما حصل ذلك مع باكستان (في عهد ريغان الجمهوري بالذات) في ثمانينات القرن الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة محتاجةً إليها في الحرب الأفغانية.

وما حدث نزاعٌ علنيٌ بين الولايات المتحدة وإيران بشأن سياساتها بالعراق والشرق الأوسط قبل العام 2006، وهو العامُ التالي لوصول محمود أحمدي نجاد إلى سُدّة الرئاسة. نعم، بدأ الأميركيون يشْكون من نشاطات إيران النووية، ونقلوا الملفَّ من وكالة الطاقة إلى مجلس الأمن.

كما شكوا من تدخلات إيران في العراق عبر مقتدى الصدر وقوات بدر ثم عبر «فيلق القدس»؛ وإن ظلُّوا مهمومين بالدرجة الأُولى بالتمرد كما سمَّوه، والذي تقومُ به عشراتُ التنظيمات التي كانت تجمع ثلاث قوى رئيسية: القاعدة والتنظيمات الإسلامية الأُخرى المستقلّة أوالقريبة منها، وبقايا حزب البعث وتنظيماته المختلفة، والمتطوعون الآتون من جهة الحدود السورية، والذين كانوا يضربون ويعودون أو ينضمُّون إلى إحدى القوى الإسلامية أو إلى قوى البعث المقاتلة. والدليل على أنّ العلاقات مع الولايات المتحدة ما كانت سيئةً حتى العام 2006 أنه في أحد اجتماعات «دول جوار العراق» بطهران عام 2006، وبسبب الخلاف على بندٍ يتعلق بمطالبة الأميركيين بالانسحاب من العراق، قال وزير الخارجية مُتّكي للمجتمعين: إذا أردتُم أن ينسحب الأميركيون، فليتوقّف التمرد، ولتتوقف المذابح الطائفية ضد الشيعة بالبلاد! والواقع أنه ربما كان هناك اتفاقٌ كبيرٌ بين الطرفين بالعراق يتضمن ثلاثة أُمور: **حلّ** كلّ مؤسسات وإدارات الدولة العراقية السابقة؛ بما في ذلك الجيش وقوى الأمن لتمكين الحكام الجدد من السيطرة. وهوما قام به بول بريمر حاكم العراق الأميركي الأول. و**إعطاء** السلطة (رئاسة الوزراء) بالعراق الجديد لحزب الدعوة (الجعفري، ثم المالكي)، ومكافحة القاعدة والتنظيمات السنية المقاتلة الأُخرى. ويبدو أنّ الطرفين ما حَسِبا في البداية حساباً للشعبوية الصاخبة لمقتدى الصدر، لكنهم دعموا في النهاية المالكي لضرب قوات الصدر الفوضوية، وسحبوا الصدر نفسه إلى إيران، ليعود فيؤيد المالكي.

في ظلّ الواقع الجديد للحضور الأميركي العسكري الكبير بالعراق والخليج حدثت بين العامين 2005 و2009 عدة تطورات بارزة تتعلق كلُّها على نحوٍ ما بالعلاقات الإيرانية/العربية: **التطور الأول**، تفاقُمُ المذابح

الداخلية بين السنة والشيعة بالعراق والتي أعطاها أبو مصعب الزرقاوي عناوينها الرهيبة، وقد أدّى القتل المتبادل إلى سقوط حوالي نصف المليون ضحية في هجماتٍ وأعمال تفجير لا علاقةَ مباشرةً لها بالوجود الأميركي بالبلاد، كما أدّت إلى تهجير مليوني عراقي أكثرهم من السنة إلى الأردن وسورية، وتهجير مئات الألوف الآخرين بداخل العراق. وقد حدثت عبر السنوات الأربع هذه توتراتٌ وتمرداتٌ داخل عدة دولٍ عربيةٍ اتخذت كلُّها طابعاً طائفياً ومذهبياً بين السنة والشيعة في لبنان والكويت والبحرين واليمن. **والتطوُّرُ الثاني** البارز مقتل الرئيس رفيق الحريري بلبنان في 14 شباط عام (فبراير) 2005، فأدّى ذلك إلى ثَورانٍ أَخرج الجيش السوري من لبنان فصار حزب الله هو القوة الضاربة الوحيدة. **والتطور الثالث**: إقدام حزب الله على القيام بعملية ضد الجيش الإسرائيلي على الحدود في 12 تموز (يوليو) عام 2006 فردّت إسرائيل بحربٍ شعواء على الحزب ولبنان، صمد فيها الحزب على مدى ثلاثة أسابيع بحيث اعتُبر ذلك انتصاراً له، وتنامت قوته السياسية نتيجةً لذلك إلى أنْ استطاع قلْب التوازُن لصالحه بالتجرؤ على الدخول إلى بيروت بالسلاح في 7 أيار عام 2008، وما يزال يرتهنُ المعادلة بداخل البلاد منذ ذلك الحين. ويتصاعد التوتر في لبنان هذه الأيام، بسبب مخاوف حزب الله من الاتّهام بالوقوف وراء اغتيال الرئيس الحريري، في القرار الظني الذي يُنتظَرُ صدورُهُ عن المحكمة الدولية[1]. **والتطور الرابع**: قيام حماس بدعمٍ من إيران وسورية بالاستيلاء على غزة عام 2007. **والتطور الخامس**: تردّي العلاقات بين إيران والسعودية وبعض دول الخليج في ضوء التوتُّرات التي تقف وراءها إيران بالعراق

(1) صدر القرار بالفعل بعد كتابة هذا البحث بقليل، وفيه اتهامٌ لأربعةٍ من حزب الله باغتيال الحريري.

والبحرين ولبنان واليمن، وتهديداتها المتكررة لدول الخليج في سياق مساجلاتها مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. **والتطور السادس** الحادث قبل ثلاثة أسابيع، والمتمثّل في التحالُف الذي أُعلن عنه بطهران بين إيران وسورية على إقامة محور أو جبهة لمقاومة التفاوُض الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي ترعاه الولايات المتحدةُ، وحزبُ الله طرفٌ رئيسٌ في ذلك المحور. ولقد كان العربُ ينقسمون من حول القضية الفلسطينية والموضوعُ دائماً التسويةُ مع إسرائيل والسلام. فقد كان هناك دائماً من يدخلون في التفاوُض، فيردُّ عليهم طرفٌ آخر بالإعلان عن جبهةٍ للصمود والتصدّي، أمّا ما حصل في طهران فهي المرةُ الأُولى التي يكونُ فيها زعيم جبهة الرفض غير عربي. وعندما جاء الرئيس الإيراني نجاد إلى لبنان (13 ـ 15/ 10/ 2010) أكّد على الجبهة السالفة الذكر، وخصَّ جنوب لبنان (الشيعي) بأنه سيغيّر وجه المنطقة. أما الأمر الثاني الذي أكّد عليه هو والأمين العالم لحزب الله فهوالإيمان المطلق بالمهدي المنتظر وبالوليّ الفقيه. ويعطي ذلك «الفتنة» التي يحذّر الحزب على الدوام منها طابعها المحدَّد الشيعي / السني.

III

عندما قامت الثورة الإسلامية بإيران عام 1979 كانت قيادتها شديدة الحماس لفلسطين ولفكرة التحرير. لكنْ وقتها كانت مصر تدخل في معاهدة سلام مع إسرائيل؛ وقد شكلت تلك الواقعة أول خلافٍ بين الفريقين؛ على الرغم من أنّ العرب أيضاً انقسموا من حول صُلح مصر أيضاً. ثم نشبت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي وقف خلالها الجميع باستثناء سورية والجزائر (وليبيا القذافي؟) مع صدّام؛ وقد ترك ذلك مرارةً عميقةً في نفوس الإيرانيين.

أمّا الواقعة الأبرز والمؤثّرة في العلاقات بين إيران والعرب في السنوات السبع العجاف الأخيرة، فتتمثّل في الغزو الأميركي للعراق، وانتشار قواعده وأساطيله في أرض المشرق العربي وبحاره، ومن حول إيران. وقد أفادت إيران من الغزو الأميركي ـ رغم هواجسها الكبيرة في البداية ـ فوائد استراتيجية تمثّلت في خلق مناطق نفوذ في العراق ولبنان واليمن. وتثبيت التحالُف مع النظام السوري، ونشر الاضطراب الطائفي والانقسام في عدة دول عربية.

ولذا فهناك ثلاث قضايا أو مسائل في المرحلة الحاضرة ستبقى لها آثار سلبية على العلاقات بين إيران والعرب في العقد القادم: استمرار الاضطراب السياسي والأمني في العراق ولبنان والبحرين واليمن بتدخُّل إيراني ـ والدخول القوي على خط القضية الفلسطينية عسكرياً وسياسياً، بحيث صارت إيران تقود جبهة المعارضة أو الرفض «للحلول الاستسلامية» ـ والدخول على خطّ الاستقرار الداخلي في عددٍ من الدول العربية من طريق الأقليات الشيعية أو حركات الإسلام السياسي، والتهديد الدائم بهزّ الاستقرار، أو بالفتنة بحسب التعبير الإسلامي القديم، عندما لا تُعجبُها سياسةُ هذا البلد أو ذاك.

ويخالجني الإحساس بعد حديث الأمير سعود الفيصل في مؤتمر القمة الاستثنائي بِسِرْت الليبية (في ربيع العام 2010)، عن: «الخواء الاستراتيجي»، ومن جهةٍ أُخرى اعتزام الجيوش الأميركية الانسحاب من العراق، ومن جهةٍ ثالثة محاصرة إيران بالقرارات الدولية، أنّ الإيرانيين على مشارف اندفاعٍ يشبه ذلك الذي بدأ عام 2004. وكانوا وقتها يريدون تأمين أنفسهم وسط الهجوم الأميركي، وهم الآن يريدون تفكيك الحصار، والإفادة من الانسحاب الأميركي، وتأمين مناطق نفوذ دائمة لهم في المشرق العربي والخليج يمكن أن يتحول بعضها إلى أنظمة غَلَبة.

وهناك تطوران بارزان حَدَثا لإيران ومعها نتيجة الاستنفار العسكري الطويل الأمد، وتنامي الطموحات بداخل نخبتها الحاكمة. **أولُ ذَينك التطورين** الحصارُ الذي تفرضُهُ الولايات المتحدة ومجلس الأمن على إيران من خلال أربعة قراراتٍ دولية، بسبب الشكوك المتصاعدة بشأن برنامجها النووي. وقد بدا العرب بالخليج وبالمشرق أقرب لوجهة النظر الأميركية في هذا الشأن، كما بدا أنّ أطرافاً عربيةً مهمةً هي أقرب لوجهة النظر الأميركية في مسألة أمن الخليج ومسائل أُخرى عديدةٍ **وثاني التطورين**: تغيُّر طبيعة السلطة بالجمهورية الإسلامية، نتيجةَ استيلاء الأجهزة الأمنية وأجنحة الحرس الثوري على القرارات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، بتغطيةٍ من «المحافظين الجدد» بالنظام، ودعمٍ غير محدودٍ من المُرشد الأعلى. وقد ذكرْنا من قبل أنه كانت هناك أَمارات على ذلك منذ انتخابات العام 2004. لكنْ لولا الغزو الأميركي للمشرق، لما أمكن للقوى الأمنية استثارة مخاوف رجال الدين من حول خامنئي على النظام والجمهورية بحيث سلّم هؤلاء للحرس بالقرارين العسكري / الأمني والسياسي. وفي ظلّ المخاوف والتوجُّسات من المحيط المُعادي، مكّن «القائد» نجاداً ووزارة الداخلية والحرس الثَوري وقوات الباسيج التابعة له حتّى من تزوير الانتخابات الرئاسية عام 2009 لإبقاء نجاد في السلطة.

* * *

قبل ثلاثة أسابيع نَشَرَ مير حسين موسوي المرشّح الرئيسي الخاسر في الانتخابات الرئاسية مقالةً على الإنترنت نعى فيها على الرئيس نجاد إيصالَهُ علاقات إيران بالمجتمع الدولي والعالَم إلى هذا المستوى المتردّي، وإلى هذا الحصار القاطع للأنفاس. وقد أجابه نجاد على ذلك

فوراً في حشدٍ شعبيٍّ كان يخطُبُ فيه، بالقول: إنّ الحصار لا يؤثّر على البلاد على الإطلاق، وليزيدوه كما يشاءون ليروا أنّ مَنْ كان المولى عزّ وجلّ معه، والمهدي عجّل الله فَرَجَهُ نصيره، فلا تضيرُهُ الحصاراتُ الأرضية، أَوَلا يعرفُ الجبناء والخَوَنة أنّ وقوف إيران بمفردها في وجه عالم الطاغوت هو مجدٌ ما بعده مجد؟! وهكذا تجتمع ثلاثة عناصر في الموقف الراهن تجمع بالنسبة لإيران المهدوية بين الفرصة والخطر: الإصرار الأميركي على رفض النووي الإيراني، والتعنُّت الإسرائيلي، وإحساس إيران بالخطر لطول الحصار، والفرصة للانسحاب الأميركي والفراغ الاستراتيجي بالمنطقة؛ وتدعم ذلك الإحساس أو تغذّيه الانتظارات المهدوية والنشورية التي تؤثّر في نفوس العامّة الشيعية.

وكنتُ عندما بلغ التوتر الطائفي الشيعي / السني إحدى ذُراه بين العامين 2006 و2008 بالعراق ولبنان، قد نشرتُ دراسةً بمجلة «وجهات نظر» المصرية الشهرية[1]، عن ذلك التوتُّر أصولًا ومَدَياتٍ ومآلاتٍ أَمَلْتُ فيها أن تتغير الظروفُ بمساعي الطرفين، في مستقبل قريب، بحيث تنتقل العلاقاتُ فيما بيننا من الاشتباك إلى التشابُك والتعاوُن. لكنّ ما حدث بالأمس، وما يحدث اليوم، يدلُّ على أنّ تحسُّن العلاقات الإيرانية ـ العربية ما يزال في ذمّة المستقبل البعيد، رغم اتفاق وزيري النقل الإيراني والمصري على تبادل الرحلات الجوية بين البلدين (سبتمبر 2010) بعد انقطاعٍ استمرّ منذ العام 1980[2].

(1) رضوان السيد: الشيعة والسنة، التوتر ومداه ومصائره؛ في: مجلة **وجهات نظر** المصرية، عدد 113، السنة العاشرة. يونيو (حزيران) 2008، ص‌ص 4 - 10 (المنشور في **وجهات نظر** المصرية، قسم من الفصل الثاني في هذا الكتاب).

(2) **تعليق، مايو 2013**: إنّ الطريف أنّ الاتفاق الثاني بين البلدين حصل بين وزيري السياحة =

مراجع البحث وإحالاته

أولاً: إيران والإسلام والتشيع

- A. A. Sachedina, The Just Ruler in Schiite Islam. Oxford University Press, 1988.
- دوروتيا كرافولسكي: العرب وإيران، دراساتٌ في التاريخ والأدب. بيروت: دار المنتخب العربي، 1993.
- كولن تيرنر: التشيُّع والتحول في العصر الصفوي. ترجمة حسين عبدالساتر. بيروت: منشورات الجمل، 2008.
- علي أكبر ولايتي: الإسلام وإيران، ديناميكية الثقافة وحيوية الحضارة. بيروت: دار الهادي، 2004.
- Etan Kohlberg (ed.) Shi‘ism. Ashgate Variorum. 2003.
- Ann Lambton, State and Government in Medieval Islam. Oxford 1981.

ثانياً: إيران: أصول الثورة والدستور وولاية الفقيه

- روي متحدة: بُردة النبي، الدين والسياسة في إيران. ترجمة وتعليق رضوان السيد. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007.
- مصطفى اللبّاد: حدائق الأحزان، إيران وولاية الفقيه. مصر: دار الشروق، 2005.
- Martin, Vanessa, Creating an Islamic State: Khomeini and the Making of a New Iran. I.B. Tauris, 2000.

= الإيراني والمصري على مجيء سياح إيرانيين إلى مصر لتحسين أوضاعها الاقتصادية! وقد تم الاتفاق في أواخر العام 2012، أي بعد عامين على الثورة المصرية، ووصول الإخوان المسلمين للسلطة!

- Arjomand, S. The Turban for the Crown. Oxford 1988.
- S.M. Ali Taghavi, The Flourishing of Islamic Reformism in Iran. Routledge Curzon, 2005.
- Hairi, A.H. Shi'ism and Constitutionalism in Iran. Leiden 1977.
- Akhavi, Shahroukh: Religion and Politics in Comtemporary Iran. NY, Albany, 1980.
- Abrahamian, E. Iran Between Two Revolutions. Princeton, 1982.
- Abrahamian, khomeinism. UCLA, 1993.
- Keddie, Nikki R., The Roots of Revolution: an Interpretive History of Iran. Yale University Press, 1981.
- سبهرذبيح: جذور الثورة الإسلامية في إيران (عهد محمد مصدّق). ترجمة صخر الحاج حسين، بيروت: دار قدمس، 2006.
- وجيه كوثراني: بين فقه الإصلاح وولاية الفقيه. بيروت: دار النهار، 2007.
- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دليل وفهارس. وضعها وابتكرها علي أنصاريان. المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية، 1985.
- أصغر شيرازي: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، دستور إيران. ترجمة حميد سلمان الكعبي. دمشق: دار المدى، 2002.
- علي عبدالله كريم: دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي؛ 2008.
- مجيد محمدي: اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران. ترجمة ص. حسين، ومراجعة صادق العبادي. بيروت: الشبكة العربية، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي. نُشر بالفارسية عام 1993. ونُشر بالعربية عام 2010.
- رشيد الخيُّون: الفقه الشيعي والدستور (النائيني نموذجاً). بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

- رشيد الخيُّون: المشروطة والمستبدة، مع كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه المِلّة». بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
- مارك تروغوت، أحمد أشرف: دور الفئات الدنيا في الثورات الشعبية، فرنسا (1848)، وإيران (1891 - 1979). بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
- Ali Mirsepassi, Intellectual Discourse and the Politics of Modernization. Cambridge University Press, 2000.
- Vanessa Martin, Creating an Islamic State. Khomeini and the Making of a New Iran. I. B. Tauris. 2007.
- جلال آل أحمد: الابتلاء بالغرب. ترجمة وتقديم إبراهيم دسوقي شتا. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1999.
- جلال آل أحمد: قشةٌ في الميقات، مشاهد وانطباعات مثقف إيراني في الحج. ترجمة حيدر نجف. بيروت: دار الهادي، 2003.
- جلال آل أحمد: نون والقلم. ترجمة ماجدة العناني. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1999.
- غسان طعّان: التغرب في الثقافة الإيرانية الحديثة، بيروت: دار بيسان، 2001.
- Eliz Sanasarian, Religious Minorities in Iran. Cambridge University Press. 2000.

ثالثاً: الدولة الإيرانية بعد الخيمني

- تييري كوفيل: إيران، الثورةالخفيّة. تعريب خليل أحمد خليل. بيروت: دار الفارابي، 2008.
- توفيق السيف: حدود الديموقراطية الدينية. دراسة في تجربة إيران منذ 1979. بيروت: دار الساقي، 2008.

- أمل حمادة: الخبرة الإيرانية، الانتقال من الثورة إلى الدولة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- طلال عتريسي: الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية. بيروت: دار الساقي، 2006.
- حجت مرتجى: التيارات السياسية في إيران المعاصرة. ترجمة محمود علاوي. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.
- ويلفريد بوختا: إيران بعد ربع قرن، من الجمهورية الأولى إلى الثالثة. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
- ويلفريد بوختا: من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.
- Ziba Mir-Hosseini, Richard Tapper, Islam and Democracy in Iran. Eshkevari and the Quest for Reform. I. B. Tauris, 2006.
- Ghoncheh Tazmini, Khatami's Iran, The Islamic Republic and the Turbulent Path to Reform. I.B. Tauris 2009.
- Moslem, Mehdi, Factional Politics in Post-Khomeini Iran. Syracuse University Press, 2000.

رابعاً: إيران والعرب، والعالم الإسلامي بعد الثورة

- رضوان السيد: العرب وإيران، الدولة والإسلام والمجتمع المدني (تجربة إيران ومصر في القرن العشرين)؛ في: سياسيات الإسلام المعاصر، مراجعاتٌ ومتابعات. بيروت: دار الكتاب العربي، 1997؛ ص ص 112 - 156. والدراسة هي الفصل الأول بين المنشور في هذا الكتاب.
- Sabrina Mervin (ed.) Les Monde Chiites et l'Iran. 2007.
- Keddie, Nikkie R. et al (eds) Iran and the Surrounding World : Interactions in Culture and Cultural Politics. University of Washington Press, 2002.

- Moussavi, S. A. The Hazaras of Afghanistan. London 1988.
- H.E. Chehabi (ed.) Distant Relations. Iran and Lebanon in the last 500 Years. I.B. Tauris. 2006.
- علي أكبر ولايتي: إيران وتطورات القضية الفلسطينية، دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية (1897 - 1979). بيروت: دار الهادي، 2006.
- Jubin Goodarzi, Syria and Iran. Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East. 2006.
- شيرين هنتر: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية. مركز الإمارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.
- جمال سند السويدي (إعداد): إيران والخليج، البحث عن الاستقرار. أعمال مؤتمر. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.
- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.

خامساً: العلاقات الأميركية / الإيرانية والملف النووي

- Ali Ansari, Confronting Iran. The Failure of American Foreign Policy and the Roots of Mistrust. Hurst and Company, London 2006.
- شهرام جوبين: طموحات إيران النووية. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.
- سكوت ريتّر: استهداف إيران. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.
- كنيث بولاك: اللغز الفارسي، الصراع بين إيران وأميركا. ترجمة محمد الجورا. بيروت: دار الفرات، 2005.

- Iban Berman, Tehran Rising. Iran's Challenge to the United States. 2005.
- K. Timmerman, Countdown to Crisis. The Coming Nuclear Showdown with Iran. 2005.
- Dore Gold, The Rise of Nuclear Iran. How Tehran Defies the West. Regnery Publishing, INC. 2009.

الفصل الرابع

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية(*) النظر والتقدير والتدبير

(*) محاضرة بمؤتمر مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية بعنوان: تعزيز الشراكات الإقليمية في القرن الحادي والعشرين. 11 - 14 أبريل 2011.

I

كنتُ قد توقّعتُ في بحثٍ[1] ألقيتُه هنا بدولة الإمارات العربية في أكتوبر 2010 أن يستمرّ التوتُّر في العلاقات العربية/الإيرانية في السنوات القادمة عبر ثلاث مسائل أو مسالك:

ـ التدخل الإيراني المستمرّ والمتفاقم أَمْناً وسياسةً في العراق ولبنان والبحرين واليمن.

ـ والدخول الإيراني القوي على خطّ القضية الفلسطينية عسكرياً وسياسياً، بحيث صارت إيران تقود جبهة المعارضة أو الرفض للحلول الاستسلامية.

ـ والدخول على خطّ الاستقرار الداخلي في عددٍ من الدول العربية من طريق الأقليات الشيعية أو حركات الإسلام السياسي، والتهديد الدائم بهزّ الاستقرار، أو بالفتنة بحسب التعبير الإسلامي القديم، عندما لا تُعجبُها سياسةُ هذا البلد أو ذاك، أو لأنها ترومُ مُصارعة الولايات المتحدة بهذه الطريقة، كما تذهب لذلك دائماً.

والواقع أنّ هذه الملفّات جميعاً ـ ربما باستثناء الحوثيين باليمن ـ ليست جديدة. فقد احتضنت إيران كما هو معروف تيارات أساسية في

---

(1) رضوان السيد: إيران والجوار العربي، وقائع العلاقات المتوتّرة ومآلاتها (2003 - 2010) ـ بمؤتمر «وجهات نظر» بجريدة الاتحاد، أبوظبي 19 - 21 أكتوبر 2010. وهو المنشور في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

المعارضة لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين منذ الثمانينات من القرن الماضي[1]. وعندما دخلت القوات الأميركية إلى العراق عام 2003، دخلت تنظيمات المعارضة تلك معها بسلاحها. ويبدو أنّ الاتفاق بين الطرفين الأميركي والإيراني بشأن العراق تمَّ على ثلاثة أُمور: **هدم سائر** أجهزة الدولة العراقية، لكي تتمكّن القوى الجديدة القادمة من إيران من مُمارسة السلطة بدون عراقيل، وبتعاون الاحتلال ومُساعدته. و**إيثار** «حزب الدعوة» برئاسة الوزراء، أي بالسلطة التنفيذية، تجنُّباً للتنافُس والصراع بين آل الحكيم وآل الصدر من جهة، ولأنّ الحزب ذاك أو أجزاءه الرئيسة ما كانت معروفةً بالتبعية لإيران شأنَ المجلس الأعلى، أي تنظيم آل الحكيم. ويقال إنّ الحزب المذكور كانت لبعض أقسامه أيضاً علاقاتٌ تعودُ للتسعينات بالولايات المتحدة. **والأمر الثالث** ضمان أن لا يُصرَّ الحزبان الكرديان المتحالفان مع الولايات المتحدة، على إنشاء دولةٍ منفصلة. وحتى العام 2006 تقريباً ما داخَلَ الاختلالُ أياً من بنود هذا الاتفاق، باستثناء إزعاجات مقتدى الصدر، والذي لجأ بعد العام 2007 إلى إيران ـ ثم ظهر التوتُّر بين الطرفين على خلفية الصراع على الملفّ النووي الإيراني، والسياسات الراديكالية للرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد. لكنّ إيران كانت قد ثبّتت وجودها السياسي بالعراق عبر الأحزاب الشيعية، **والأمني** عبر «فيلق القدس» الذي يقوده الجنرال سُليماني، وعبر اختراق التنظيم الهشّ لمقتدى الصدر بعناصر يقودُها ضباطٌ إيرانيون. وعلى أيِّ حال؛ فإنّ تلك التجاذبات ما حالت دون الاتفاق على حكومة المالكي الحالية. وقد عارض الإيرانيون الاتفاق العراقي / الأميركي عام 2009 الذي يُنظّم انسحابَ القوات الأميركية من البلاد؛ لكنه

(1) قارن عن ذلك: Elahe Rostami- Povey; Iran Influence (2010), P.101 - 128.

عندما وقع حاولوا الإفادة منه، من طريق عقد اتفاقياتٍ «استراتيجية» كما قالوا، مع حكومة المالكي، والاستمرار الأمني من خلال فيلق القدس، وميليشيا الخزعلي (الذي انفصل عن مقتدى الصدر)، والدخول في مشروعات عملاقة لتطوير الأماكن الشيعية المقدَّسة، واستحداث مرجعيات دينية إلى جانب مرجعية السيستاني وزملائه. وينصبُّ جهدُهُمُ الآن على تقوية الوجود في الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتخلُّص من العناصر غير المُنضبطة. وبالنظر لذلك كُلِّه، وما يمكنُ أن يُثيرهُ من معارضةٍ ضمن الأكثرية الشيعية، ولدى السنة والأكراد؛ فقد توقّعْتُ أن يستمر الاضطراب بالداخل العراقي، دون أن يعني ذلك أنّ التدخل الإيراني هو السبب الوحيد؛ بل الأبرز.

أمّا القصةُ الإيرانيةُ مع حزب الله بلبنان فهي قصةُ نجاحٍ خالص. فقد نشأ الحزب على يد الحرس الثوري عام 1982[1]، وتصارع مع حركة أمل منذ أواسط الثمانينات، إلى أنْ سلَّم السوريون بأرجحيته ضمن الطائفة الشيعية بالبلاد أواخر الثمانينات من القرن الماضي. وقد نُظِّمت وقتَها قسمةٌ للعمل بين الحزب والحركة من حيث المهامّ والوظائف، فالداخلُ السياسي والإداري أو حصة الطائفة الشيعية في الدولة والنظام يتولّاهما نبيه بري زعيم حركة أمل، بينما يتولّى الحزب النضال ضد إسرائيل، حيث صار ذراعاً استراتيجيةً لكلٍ من سورية وإيران. لإيران: في دخولها على الملفّ الفلسطيني وحمْلها لقضية «التحرير». ولسورية في بقائها بلبنان، وتبادُلها المهامّ والوظائف والعلائق مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وبعد الخروج الإسرائيلي الكبير من لبنان عام 2000 اكتسب حزب الله طابعاً

(1) J. Alagha: Hizbullah's Conception of the Islamic State; in Sabrina Mervin: Les Mondes Chiites et l'Iran. Karthala 2008, PP. 87 - 112.

مهدوياً قوياً، وأُعطيَ مهامّ عدَّةً في المدى الشيعي العربي، وفي المدى الإسلامي العربي. بَيْدَ أنّ الخروج السوريَّ من لبنان عام 2005 على أثر القرار الدولي رقم 1559 (2004)، ومقتل الرئيس رفيق الحريري، ونشوب الصراع على المنطقة بعد غزو العراق، دفع حزب الله وسلاحه إلى مقدمة المشهد الداخلي اللبناني وبخاصةٍ بعد حرب العام 2006 التي خاضها الحزب ضد إسرائيل، ودخوله إلى بيروت بالسلاح في مايو (أيار) عام 2008. وما يزال الأمر على هذا النحو حتّى اليوم. والمتوقَّعُ أن يستمرَّ الاضطرابُ بلبنان، ويستمرَّ انشلالُ النظام فيه بسبب التدخل الإيراني من خلال الحزب إلى سنواتٍ قادمة[1].

والنفوذ الإيراني بين شيعة البحرين قديمٌ ويعود إلى أيام الشاه. ولا يعود ذلك إلى أنّ الشيعة أكثريةٌ بالجزيرة وحسْب؛ بل ولأنّ إيران اعتبرت البحرين دائماً من ممتلكاتها. والذي تميزت به إيران في علاقاتها بالبحرين في زمن الثورة الإسلامية، أنها أنشأت منذ الثمانينات تنظيماتٍ مستقلَّةً وتابعة لها مباشرةً، وبعضها له طابع أمني واستخباراتي، في قلب المجتمع، وما توحَّد في تلك التنظيمات الجانب الأمني مع الجانب العقائدي والسياسي كما حصل في حالة حزب الله. فاحتاج الأمر إلى حدوث الثورات العربية، والتي تحرك على وقعها أصحابُ المطالب من السياسيين، فاستظلَّ بظلِّهم الأمنيون وتحركوا. ومثلما هو الأمر في حالة حزب الله بلبنان؛ فإنّ المشكلة بالبحرين لن تخمد بخمود الاحتجاجات الحالية؛ بل ستظلُّ الحزبياتُ سلاحاً بيد إيران مشهوراً في وجه دول الخليج.

---

(1) H. E. Chehabi: Distant Relations. Iran and Lebanon in the Last 500 Years; Iran and Lebanon in the Revolutionary Decade. I.B. Tauris 2010.

ريتا فرج: إيران والنفوذ الإقليمي من الخمينية إلى النجادية؛ في: **مركز المسبار للدراسات والبحوث**: إيران، التيارات ـ ولاية الفقيه ـ النفوذ الإقليمي، 2011، ص ص 173 - 206.

والوضْعُ مع تنظيم «الشباب المؤمن» باليمن، والذين صار اسمُهُم «الحوثيين»، نسبةً للشيخ بدر الدين الحوثي وأولاده، غريبٌ ودالٌّ بالفعل. فالمعروف أنّ العلاقات بين الإمامية والزيدية ما كانت على ما يُرام عقائدياً وتاريخياً. بَيْدَ أنّ الضغوط التي واجهها «الزيود» باليمن عبر أربعة عقود، من الحكومة، ومن السلفيين، دفعت جزءًا من شبانهم في التسعينات للتطلُّع إلى إيران، وكانت إيران تُعيدُ تنشئتهم دينياً في حوزاتها، أو وتُرسلهم إلى «حزب الله» من أجل الأَيديولوجيا التلاؤمية، ومن أجل التدريب. ثم كان التحرك بعد العام 2004 والذي قسّمه الصحافيون إلى سبعة حروب. وقد استولى الحوثيون منذ أواسط العام 2010 على مناطق واسعة في صعدة ومحافظتين مجاورتين، وهم يديرونها باستقلاليةٍ شبه كاملة. بَيْدَ أنّ تحركهم يبقى أقلَّ خطراً لأنّ الأكثرية الزيدية ما انساقت لقيادتهم[1]، ولأنهم واقعون بين الحدود السعودية والمناطق القَبَلية المُعادية، ولأنهم لا يملكون برنامجاً واضحاً ومُعْلَناً؛ بل إنّ برامج أحزاب اللقاء المشترك والمعارضين الشبان بعد الثورة، تبدو أكثر وضوحاً وراديكالية.

إنّ النماذج الأربعة التي ذكرناها من العراق ولبنان والبحرين واليمن، تجمعُها عدةُ جوامع أو عناصر: الجاذبية الغلّابة لإيران في الأوساط الشيعية في سائر أنحاء العالم، وبخاصةٍ في المشرق العربي والخليج ـ ووجود مشروع ديني / سياسي للثورة الإسلامية، يرمي إلى إلحاق كلّ الشيعة في العالم بالزعامة والمرجعية الإيرانية ـ وغَلَبة الطابع الأمني / السياسي على علاقة إيران بشيعة المشرق العربي والخليج ـ وتطور العلاقات الإيرانية مع الشيعة العرب والشيعة في العالم العربي من الانجذاب والاستتباع إلى إحداث انشقاقاتٍ

---

(1) سعيد منذر: الحوثيون وعلاقات الداخل والخارج. دار الحارس، بيروت 2009.

واضطرابـاتٍ بداخل مجتمعاتهم اسـتناداً إلى وجوه وعيٍ مُشْكِلة (من المظلومية وإلى الطليعية في مواجهة الغرب وإسرائيل شأن اليسار الردايكالي العربي قبل عقود).

II

أمّا الوجهُ الثاني من وجوه التنفُّذ والاختراق الإيراني للمجال العربي فيتمثّل في الاختراق الاستراتيجي من خلال ما حصل ويحصل بالعراق، ومن خلال حَمْل راية فلسطين نظرياً ورمزياً في بدايات الثورة واستحداث يوم القدس، وإلى تبنّي تنظيمات مسلَّحة للمشاركة في عمليات تحرير فلسطين أو في الحدّ الأدنى: الحيلولة دون الحلول الاستسلامية! فإيران هي التي أنشأت تنظيم الجهاد الإسلامي في اقترانٍ مع إنشائها لحزب الله. ثم وبعد العام 2000 تولّى الحرس الثوري دعم حماس، وصولاً إلى قرار الاستيلاء على غزة وفصْلِها عن الضفة، ولأربعة أسباب: **تصعيد التجاذب** مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل لقطف ثمار حرب العام 2006، **والضغط على مصر** والسعودية وسياساتهما، **والمشاركة** في الصراع على المنطقة الواقعة غرب الفرات إلى المتوسّط (= الهلال الشيعي)، **وتصدير** الثورة من طريق الإسلام الجهادي. ولا شكَّ أنّ الدخول الإيراني على ملفّ القضية الفلسطينية كانت له آثارٌ كبيرةٌ على العرب وعلى الأميركيين، وعلى المسرح الشرق أوسطي بشكلٍ عامّ. فللمرة الأولى منذ القرن السابع الميلادي تعود إيران عبر حزب الله بلبنان وعبر حماس للتغلغل في غرب الفرات وشرق المتوسط. ثم إنّ ذلك لم يحصُلْ من خلال مؤازرة دولةٍ عربيةٍ أو أكثر فقط؛ بل ومن خلال تنظيمات مسلَّحة يُوجِّهها الحرس الثوري الإيراني في خطوط نضالها القتالي والسياسي (وبالتنسيق بالطبع مع النظام السوري)، وخارج

سيطرة الدول. وقد جعل ذلك وللمرة الأولى حركةً متفرعةً عن الإخوان المسلمين طرفاً رئيساً في الصراع على فلسطين فزاد من اعتبار الإسلام السياسي وفُرَصه في المعادلة «الجهادية». وقد قسّم ذلك للمرة الأولى الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طرفين متناحِرَين، أحدهما **منظمة التحرير** بالتنظيمات الوطنية واليسارية الداخلة فيها، والآخر: حركتا الجهاد الإسلامي وحماس ذواتا التوجُّه الإسلامي. ومع أنّ الإخوان المسلمين كانوا موجودين بالأردن وفلسطين منذ عقود؛ لكنهم صاروا للمرة الأولى نصف النضال من أجل التحرير، ثم صاروا النضال القتاليَّ كلَّه بعد اتفاقية أوسلو عام 1993. وتوترت العلاقات بين منظمة التحرير وحماس بعد فوزها في انتخابات العام 2006. وبعد حرب العام 2006 والسمعة العالية التي اكتسبها حزب الله قامت حماس وبقرارٍ من إيران وسورية (2007) بإنشاء دويلةٍ في غزة ما تزال ماثلةً حتى الآن. كما ذهب حزب الله لاحتلال بيروت (2008) وقد أسهمت هذه التطورات في تحويل الصراع، من صراع بين قوميتين، إلى صراعٍ بين دينين ـ وبخاصةٍ أنّ ذلك تَزَامَنَ مع صعود قوة الأحزاب الدينية في إسرائيل. ثم إنّ ذلك أعطى **للفراغ الاستراتيجي** معناه الأوضح، إذ اخترقت إيران ـ بدون مصلحةٍ وطنيةٍ ظاهرة ـ منطقة الهلال الخصيب بسبب الضعف العربي الذي تفاقم بعد حرب الخليج الثانية (1990)[1]، وفي وقتٍ كانت فيه كُلٌّ من مصر والأردن قد عقدت اتفاقية سلامٍ مع إسرائيل إلى جانب منظمة التحرير، دون أن يتحقق السلام أو تُستعاد حقوق الشعب الفلسطيني أو تُطبَّق القرارات الدولية، فضلاً عن التعطُّل التدريجي لاتفاقية أوسلو بعد مؤتمر مدريد، على أثر مقتل إسحاق رابين، شريك ياسر عرفات

---

(1) تييري كوفيل: إيران، الثورة الخفية. تعريب خليل أحمد خليل. دار الفارابي 2007. ص ص 341 ـ 390.

في أوسلو. وبغضّ النظر عن مدى جدية النتائج التي حقّقها هذا الكفاح الإسلامي؛ فإنّ النظرة التي سادت في الأوساط العربية والعالمية أنّ العرب فقدوا جزءًا مهماً من مشروعية وضعهم الاستراتيجي نتيجة عجزهم عن حماية مصالحهم القومية والاستراتيجية، بحيث تقدمت إيران والإسلام الأُصولي لسدّ هذا الفراغ. وبسبب التعنُّت الإسرائيلي وعدم السير في مفاوضات السلام ثم وفاة ياسر عرفات، أرادت إيران أن تبدو (بواسطة حزب الله والجهاد الإسلامي، وحماس) باعتبارها الجهة الحامية لحقوق المسلمين وكرامتهم. ومع أنّ الولايات المتحدة أبت الاعتراف ظاهراً بإيران شريكاً في منطقة الشرق الأوسط الجديد أو الكبير؛ فإنّ الذي صار معروفاً أنه لا يمكن تجاهُلُ حزب الله وحماس في أيّ سلمٍ أو حربٍ، ومن ورائهما إيران. وهكذا فإنّ االدخول الإيراني على خطّ القضية الفلسطينية وبما يتجاوزُ الرمزيَّ والإعلاميَّ إلى النضالي والقتالي، كانت له عواقب كبرى بالنسبة لإيران وللعرب على حدٍ سواء. فإذا كانت إيران شريكاً في الحرب؛ فإنه لا يمكن إنجازُ سلامٍ بدونها. ورغم أنّ السبب الرئيس لعدم تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية، هو أنّ حكومات إسرائيل في العقد الأخير، ما كان السلام خياراً استراتيجياً لها؛ فلا شكَّ أنّ الحركات الإسلامية المقاتلة، والتي تدعمُها إيران، أسهمت بقوةٍ في عملية التفشيل ذاتها التي دخلتْ فيها إسرائيل[1]. وبذلك فقد بدت «المبادرة العربية للسلام» مرةً أُخرى دليلَ ضَعْف، ورهاناً غير مُوفَّق على صدقية الولايات المتحدة في السعْي للسلام، ورهاناً على «تغير الظروف» بحيث ظهر ذلك أحياناً باعتباره تضييعاً وعملاً عبثياً من جانب أصحاب القضية أنفُسِهِمْ.

(1) قارن بتصور رجالات حركة حماس لدورها؛ في؛ خالد مشعل: حركة حماس وتحرير فلسطين. حاوره غسان شربل. دار النهار، 2006.

III

أمّا النوعُ الثالثُ من أنواع الاختراق والذي قدّرتُ أنه ستكونُ له آثارٌ سلبيةٌ على التوحُّد الداخلي في المجتمعات العربية، وعلى توجُّهات الدول، وعلى الهوية والانتماء؛ فهو الاختراق المذهبي والسياسي، والذي يمكن أن تكون له أحياناً أبعادٌ استراتيجية. ويمكن تقسيم ذلك إلى أربعة أقسام:

أولاً: استنهاض وعي خصوصي يصل أحياناً إلى حدود الانشقاق المعلن داخل المجتمعات العربية لأسبابٍ مذهبية. فقد كانت لإيران قبل الثورة الإسلامية فيها - وجوهُ نفوذٍ واستتباع ضمن الجماعات الشيعية في العالمين العربي والإسلامي. والمعروف أنه في عصر الدولة القومية، والذي ظهرت فيه ميولٌ اندماجيةٌ قويةٌ؛ وبخاصةٍ في الدول التي ظهرت فيها أنظمةٌ شموليةٌ أو أحزابٌ أوحديةٌ حاكمةٌ؛ فإنّ الأقليات الدينية والعِرْقية تظهر لديها توتُّراتٌ قد تشتدّ إلى حدود المطالبة بالانفصال. وقد ظهر ذلك لدى الأرمن والأكراد أواخر أيام العثمانيين وفي زمن الدولة الكمالية. كما ظهر لدى الأكراد بالعراق وتركيا وإيران. وفي حالة الشيعة بالذات؛ فإنه رغم خمود النزاعات التاريخية السنية/الشيعية؛ فقد بقيت آثارٌ وتمايُزاتٌ في الوعي والتصرف، وكما سبق القول، بسبب الظاهرة القومية، وطبيعة نظام الحكم، ووجود تيارات دينية سنية متشددة مثل السلفية. وقد كانت إيران الشاهنشاهية تُعنى بأحوال الشيعة في المشرق العربي والخليج. بَيْدَ أنها باستثناء حالاتٍ نادرة مثل حالة البحرين، وجُزُر دولة الإمارات الثلاث، ما تقصّدت إلى استغلال التوترات والافتراقات للمطالبة بوضْعٍ خاصٍّ للشيعة أو لها، أو أنها لم تسع لاستنهاض ذاك الوعي الخاصّ. واختلف الأمر مع قيام الثورة الإسلامية، وصار الأمر مُتبادلاً. فقد صدر عن دولة الثورة الإسلامية وهجٌ

هائلٌ اجتذب باتجاهه كُتلاً كبيرةً من شيعة العالم العربي والعالم الإسلامي[1]. ثم إنّ دولة ولاية الفقيه تقصّدت أن تستلحق الجماعات الشيعية بها مهما تباعدت بلدانُهُم عنها. وجاءت الحرب العراقية على إيران والتي استمرت ثماني سنوات، دعمت خلالها أكثر الدول العربية العراق، لتفتح الجُرح بين الشيعة والسنة وبمساعٍ هادفةٍ ودعائية من الطرفين. وإلى تلك الفترة تعود جهود المرجعية الدينية الإيرانية، وأجهزتها الثقافية والخيرية، للتواصُل مع الجماعات الشيعية، واستتباعها إنْ أمكن للمرجعية الدينية الإيرانية، أو على الأقلّ للمرجعية السياسية. وبحسب حالة البلدان. ففي الدول القوية والمركزية، اقتصر الأمر على الدعوة الدينية، والعمل الخيري. أمّا في الدول التي تكون سلطتها المركزية ضعيفة أو مفككة، فقد سعت إيران لاستحداث إداراتٍ خاصّة للشيعة تابعة لها على نحوٍ ما في تلك البلدان، من مثل ما حدث في إفريقيا وآسيا الوسطى ولبنان. ومع الوقت تطور وعيٌ قويٌّ بالخصوصية يتراوح بين الإحساس بالمظلومية أو التفوق، وفي كل الأحوال التمايُز والانفصال. وإذا كان الصراع السني/الشيعي في باكستان، وبعض البلدان الإفريقية قد نشب أو تجدد بسبب التشدد الديني لدى الطرفين؛ فإنّ هذا الصراع ظهر بالعالم العربي على أثر الاحتلال الأميركي للعراق، وتلبّس الصراع على السلطة لَبوساً طائفياً ومذهبياً. والأَمْرُ نفسُهُ حدث بالبحرين وبلبنان وإن تفاوتت درجاتُ التوتُّر والافتراق بين الجهتين. وأنا هنا أُفرّقُ بين التدخُّل الأمني الذي ذكرتُهُ في البند الأول، والاستتباع المذهبي والديني. فالاختراقُ الأمنيُّ يمكن كشْفُهُ وإنهاؤه. أمّا الذي نحن بصدده فهوالاختراقُ المذهبي، الذي غذّى خصوصياتٍ ووجوه افتراق، وتوتُّرات،

(1) فرانسوا تويال: الشيعة في العالم، صورة المستبعدين واستراتيجيتهم، (دار الفارابي، 2009)؛ S. Mervin: Les Mondes Chiites 2008.

وأحدث حالاتٍ من الاضطراب والاختلال الاجتماعي والسياسي في عددٍ من المجتمعات والدول العربية. وقد حدث ذلك أحياناً بسبب ما سمّاه ولي نصر: اليقظة الشيعية أو صحوة الشيعة[1]. فالصحويةُ أو الانبعاثُ الديني ظاهرةٌ معروفةٌ عند السنة أيضاً، ولا نحتاج، لنسبتها إلى التأثير أو الاستثارة الخارجية. إنما الذي حصل في أكثر الأحيان، أنّ الأجهزة الدينية والثقافية في الجمهورية الإسلامية، عملت على استثارة الشيعة بشكلٍ عامٍ واستتباعهم، وإن لم تكن لها حاجة أمنية أو سياسية بذلك. وذلك لأنها تملكُ دعوى أنها دولتهم الكبرى ومرجعيتهم الدينية والسياسية في العالم. وبالنسبة للعالم العربي، ذي الكثرة السنية الساحقة؛ فإنّ ظواهر التوتُّر والتشقُّق بين السنة والشيعة برزتْ في العراق ولبنان والبحرين والكويت واليمن[2]. وما بلغت حدود الاصطدام الجماهيري أو المسلَّح إلاّ في العراق، لكنّ الافتراق في الوعي والتصرف حصل، وما عاد تدارُكُهُ سهلاً، حتى لو قررت الجمهورية الإسلامية أنها لا تريد استغلاله!

ثانياً: الاختراق الدعوي. فقد بذلت جهاتٌ إيرانيةٌ دينية رسمية وغير رسمية جهوداً كبرى في نشر المذهب الشيعي، في عددٍ من البلدان العربية، وفي إفريقيا وآسيا الوسطى، وشرق آسيا. وشكت السلطات في مصر والسودان والمغرب وبلدانٍ أُخرى من أنّ الإيرانيين يمارسون نشاطاً دعوياً كبيراً بين السنة. وهذا الأمر ذكره الشيخ يوسف القرضاوي عام 2009 وأثار حفيظة كثيرين. بَيْدَ أنّ الشواهد عليه ما تزال محدودة وليست كافيةً لاعتباره ظاهرةً تقومُ عليها وتُشرفُ جمهوريةُ إيران الإسلامية. وإنما هناك

(1) Vali Nasr: The Shia Revival. Norton 2006.

(2) قارن برضوان السيد: الشيعة والسنة، التوتر ومداه ومصائره. وهو الثاني بين البحوث المنشورة في هذا الكتاب.

مرجعيات دينية شيعية بداخل إيران وخارجها تمارس العمل الدعوي والاجتهادي في قلب المجتمعات السنية في عدة بلدان.

ثالثاً: الاختراق من خلال الإسلام السياسي. والمعروف أنّ الإخوان، والسلفيين، تلقَّوا الثورة الإيرانية بنوعٍ من القلق والرفض لأنها اعتبرت نفسها في دستورها «جعفرية» أو على المذهب الجعفري الإثني عشري. إنما مع الوقت أقامت إيران شبكةً من العلاقات الجيدة مع الإخوان، وقصدها الكثيرون من المتصوفة. وترجع العلاقات الإيرانية مع الإخوان إلى أنهم كانوا مُلاحَقين في عددٍ من بلدانهم، فالتمسوا دعم إيران وحصلوا عليه من وراء ظهر الحكومات بالطبع. ثم إنّ إيران كسبت سمعةً جيدةً لدى الإسلاميين العرب (باستثناء السلفيين وأتباع القاعدة) بسبب دعمها للتنظيمات الإسلامية التي تقاتل إسرائيل مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي.

رابعاً: الاختراق الأمني والاستراتيجي من خلال التحالف مع أنظمةٍ عربية واستخدام المعونات لها للعمل من خلالها في مديات جغرافية واستراتيجية معينة مثل سورية والسودان.

IV

كيف يمكن ردعُ النفوذ الإيراني؟

لقد حدَّدنا للاختراقات الإيرانية ووجوه التدخل ثلاثة أشكال: الشكل الأمني، والاختراق الاستراتيجي الفلسطيني والعراقي والسوري والسوداني، والتدخل من خلال استنفار المجموعات المذهبية أو من خلال حركات الإسلام السياسي.

والواقع أنّ الاختراق الأمنيّ وسواء أكان من جانب إيران أو غيرها لا يمكن مكافحتُهُ إلّا بوسائل الدولة أو الدول. وهذا الأمر هو الذي تقوم به

كلٍّ من البحرين والكويت والسعودية واليمن. وقد استعانت البحرين من أجل أمنها واستقرارها بمجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة. وكانت لديها الأدلّة على أنّ التدخُّل الإيراني لديها ذو شقَّين: من جهة الأمن، ومن جهة إيقاظ الوعي الخصوصي والتنظيم والاستتباع. بَيْدَ أنّ ما تمكنت منه البحرين، لم يتمكن منه لبنان. إذ إنّ حزب الله ليس محصَّناً بسلاحه وحسْب؛ بل هو محصَّنٌ أيضاً بالدعم القوي الذي يحظى به ضمن الطائفة الشيعية التي تلتفُّ من حوله، فضلاً عن ضعف السلطة المركزية وعجزها وتأخُّر وعي أهل السُّنَّة بلبنان بهذا التحدي. وقد شهد لبنانُ من قبل دوراتٍ من العنف، نجمت في أغلب الأحيان عن استقواء إحدى الطوائف اللبنانية على الطوائف الأُخرى، ونجمت في السبعينات عن تركُّز المقاومة الفلسطينية في لبنان. وقد عولج الوضْع وقتها بموافقة الجامعة العربية على إرسال قوات ردْعٍ إليه، ما لبث أنْ صارت سوريةً خالصة، وتحولت هذه الميزة (وجود القوات العربية بالبلاد لصون الاستقرار، وللدعم في وجه إسرائيل التي كانت وقتها تحتل قسماً كبيراً من لبنان) إلى مشكلة، بحيث استمر السوريون بلبنان قرابة الثلاثين عاماً، متحكمين بكل شيء. وخلال تلك المُدّة بلغت قوة حزب الله ذروتَها كما سبق القول، وبالدعم السوري، والتنسيق مع إيران. والمعروف أن الحزب استعلى بسلاحه على اللبنانيين، بعد أنْ كان قد صمد في وجه إسرائيل على مدى أكثر من عشرين عاماً، وواجهها في حربٍ حقيقيةٍ عام 2006. وبسبب استعصاء مسائل الفصام عن الدولة، وحمل السلاح خارج سلطتها ـ على التسوية، تحول لبنان إلى دولةٍ فاشلة: حكومات لا تتشكل إلّا بعد لأْيٍ ولا تستطيع القيام بأيّ شيء، ومجلس نواب يكاد أن لا يعمل، ورئيس جمهورية لا يملك إجراء الكثير لاعتصاره بين الأفيال. ولذا فلا مخرج إلّا إذا اجتمعت ثلاثة أمور: الصمود الداخلي من جانب المطالبين بوضع سلاح حزب الله بإمرة

الدولة والجيش اللبناني، والتقدم على مسار التسوية في فلسطين، وتغيُّر النظام في سورية. وكلُّ هذه الأمور لا تبدو في الأُفُق في المدى القريب؛ ولذا يُنتظر أن تسود المُراوحة والتوتر في سائر الملفات الكبرى، إن لم توجد طريقة للمهادنة وتسيير عيش الناس وأمنهم، بالتوافق والحوار، وهو ما لم يحصل حتى الآن ـ بينما تتكسر المؤسسات اللبنانية الدستورية والأمنية والعسكرية تحت وطأة الاختراق أو وضْع اليد والاستيلاء.

وهكذا فإنّ التدخُّل الأمني والعسكري، والذي قد ينفعُ في بلدانٍ مثل البحرين والكويت، لا ينفعُ في لبنان، بسبب مخاوف النزاع الداخلي، والاستغلال الإسرائيلي، والموقف السوري. ولذا يكونُ من المفهوم في هذا السياق أنّ المطلوبَ توافُرُهُ في الحالات الأمنية مع إيران: وجود السلطة المركزية القوية، وسيطرة تلك السلطة على كامل تُرابها، وعدم السماح بالتلاعب بقرارها الأمني والعسكري باعتبارها دولةً ذات سيادة، وباعتبار الحرص على الوحدة الوطنية. ولذا فإنّ حالة الحوثيين باليمن ـ مع أنّ فيها جانباً أمنياً؛ يمكن استيعابُها عندما تعود السلطة المركزية إلى سابق قوتها. ولن يستطيع الحوثيون نقل الاضطراب إلى مناطق أُخرى لانحشارهم بين قبائل كبرى والحدود السعودية.

إنما وفي ضوء التجربة بالبحرين، تظهر فائدة تقوية قوات درع الجزيرة، عدداً وعُدّةً بحيث تكون قادرةً على مجابهة التحديات في الجوّ والبحر على الخصوص ـ وبخاصّةٍ إذا راقبْنا المشهد المتوسّع والمتشرذم ليس عند مضيق هُرمز وحسْب؛ بل وفي المَدَيَين الآخرين للبحر الأحمر، وبحر العرب والمحيط الهندي[1].

(1) قارن بكتاب: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.

ولدينا من النوع الثاني، أي الاستراتيجي: الاختراقان في العراق وفلسطين. وما تسبّبت بالاختراق الأول إيران بل الولايات المتحدة عندما غزت البلاد، وأسقطت نظامها، وخرّبت سائر مرافق الدولة. ويقال إنّ الدخول الإيراني مع الأميركيين كان متفقاً عليه. إنما بغضّ النظر عن ذلك؛ فإنّ إيران موجودةٌ بالعراق اليوم بثلاث صيغ: عبر الأحزاب الشيعية الحاكمة وميليشياتها والقوى الأمنية، وفي تنظيماتٍ خاصة واستخبارية، ثم أخيراً من خلال مصالح كبرى تجارية واقتصادية ورمزية (رجال الدين والمزارات المقدَّسة). وهكذا فلمشكلة العراق أبعاد عِدّةٌ، وليس من الممكن حصْرها بالاختراق الإيراني. إذ إنّ القوى الاستعمارية التي وحّدت ولايات العراق الثلاث عام 1920 فكّرت فيه إلى جانب عوامل أُخرى باعتباره حاجزاً بين إيران وتركيا، ويمكن أن يسهم في استيعاب جزءٍ من المشكلة الكردية. والوضْعُ الآن (2010) أنّ هناك مُهادنة بين تركيا وإيران بشأن العراق، وتحاول تركيا التأليف بين الأكراد والتركمان والعرب في كركوك، وأن تشكّل منفذاً ومتنفّساً لإقليم كردستان؛ في مقابل التعاون ضد حزب العمال الكردستاني. وهكذا فإذا كان اعتبار تركيا مُعادلاً لإيران غير ممكن، فيمكن اعتبارها عنصر تهدئةٍ وتَوازن، حتى بالداخل العراقي. والعنصر الآخر الذي ينبغي أن يلعب دوراً مُوازناً وبانياً هو الدولة السورية. والواقع أنّ السُّنّة العراقيين يحفظون لها أنها آوت مهجَّريهم الكُثُر، لكنّ دورها غامض ومبلبل فيما يتعلق بسياساتها «ضد الغزو الأميركي» فيما بين العامين 2004 و2008. وما وفّت بوعودها للمملكة العربية السعودية بالنسبة للانتخابات العراقية عام 2009، والواضح أنها آثرتْ في هذا الأمر انحيازاً أو عجزاً الجانب الإيراني. قد يعني ذلك أنّ السلطة السورية رغم الظواهر الخادعة مخترقة

من جانب إيران. بَيْدَ أنّ العاملَين التركي والسوري يبقيان خارجيَّين (رغم امتداداتهما بداخل العراق)؛ بينما العنصران الأهمّ بالداخل العراقي، واللذان ينبغي العملُ عليهما في المدى المتوسّط: القبائل العربية بالعراق، والمشاعر والمصالح الوطنية العراقية. فهناك تضامُنٌ قبليٌّ بين العشائر الكبرى يتجاوز الطائفية والمذهبية، ويمكن أن يستعصي على الاختراق الإيراني كما استعصى إلى حدٍ ما على القاعدة. وأقصد بالشعور الوطني العراقي والمصالح الوطنية، تلك الحياة المشتركة التي تطورت في المدن الكبرى، ومن ناحيةٍ أُخرى إمكان تبلْوُر تشيُّع عربي أو العودة للتبلْوُر. وهذا الأمر مهمٌّ لنا نحن العرب ليس في العراق فقط؛ بل وفي سائر أقطار المشرق العربي والخليج التي فيها مجموعاتٌ شيعية. وهذه أفكارٌ أوليةٌ تحتاجُ إلى عملٍ ومتابعةٍ أدقّ، إذا أردْنا دراسة إمكانيات تحوُّلها إلى سياسات تتعاون الدول العربية المجاورة للعراق في انتهاجها.

ولننظر في الاختراق الاستراتيجي الآخر، أعني في فلسطين. فهناك البُعْدُ الرمزي والجيوسياسي، والمتمثّل في تمكُّن الإيرانيين (والآن الأتراك أيضاً) من حمل راية فلسطين. وقد ظلَّ الأمر إلى حدود العام 2000 مقتصراً على إقامة يوم القدس، ودعم حزب الله لتحرير الأرض اللبنانية، ومساعدة تنظيم الجهاد الإسلامي في فلسطين والذي تدعمه إيران منذ الثمانينات. أمّا بعد العام 2000، وكان جنوب لبنان قد تحرر، فقد صار حزب الله يتحدث عن فلسطين أكثر، واتجهت إيران لحماس وما تزال، وصولاً إلى قرارها (مع سورية) دعم مطلب حماس في الاستيلاء على غزة عام 2007، والتحرش بإسرائيل أواخر العام 2008، بحيث ردَّ الصهاينةُ بالحرب على غزة، كما ردُّوا عام 2006 بحرب تموز على تحرش حزب الله. فالاختراق الاستراتيجي هنا لا يعني تجاوُز السلطات اللبنانية أو السلطة الفلسطينية

وحسب؛ بل يعني أيضاً تقسيم الفلسطينيين إلى دويلتين، وتعطيل الدولة اللبنانية، والتحكم في الحرب والسلم بالمنطقة من خلال السيطرة على تنظيماتٍ ثوريةٍ إسلاميةٍ مسلَّحة، بعد أن سالمت الدولُ أو هادنت.

وقد حاولت الدول العربية على مدى العشرين عاماً الأخيرة، أن تصل إلى حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية، لكنها لم تنجح في ذلك بسبب الاستعصاء الإسرائيلي منذ العام 1995 (بعد مقتل إسحاق رابين)، وعدم نزاهة وثبات الوسيط الأميركي، وأخيراً وليس آخِراً الانقسام الفلسطيني، وإعاقات إيران (وسورية) للجَهد العربي (السعودي والمصري) من أجل استعادة وحدة الفلسطينيين، ومن أجل المُضيّ في المبادرة العربية للسلام.

ولنصل في هذا المجال الاستراتيجي إلى نقطةٍ فاصلة. لقد ذكرتُ سورية في سياق الحديث عن الاختراقات بلبنان والعراق وفلسطين (وربما اليمن والبحرين والأردن). فبالإضافة إلى دعم حزب الله بلبنان تحت اسم مُساندة المقاومة (طبعاً بسبب التحالف الاستراتيجي مع إيران)، هناك الدعم السياسي والعسكري لحماس والجهاد والتنظيمات العشرة، والتي تقبعُ قياداتُها في سورية، وتمضي من هناك إلى طهران وتعود. وقد بُذلت جهودٌ سعوديةٌ وأميركيةٌ كثيرةٌ في السنوات العشر أو العشرين، لتغيير السياسات السورية التي أسهمت في عدم الاستقرار، وانقسام الفلسطينيين واللبنانيين، وتفشيل الجهود لعقد مفاوضات جدية. ولو تغيَّرت السياسات السورية أو النظام السوري لتراجعت التهديدات الأمنية والاستراتيجية على العرب بالمشرق والخليج بمقدار 50% في أكثر التقديرات تواضُعاً[1].

(1) J.M. Goodarzi: Syria and Iran. Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East. 2006.

ولدينا أخيراً **النوعُ الثالث** من أنواع التهديدات الآتية من جهة إيران وجهاتٍ أُخرى، وهي التهديدات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والديني. وقد اتخذت في العقد الأخير شكلين أو صيغتين:

- التحالُف مع حركات الإسلام السياسي السُنّي.

- وتوجيه حركات الصحوة في البلاد العربية التي توجد فيها مجموعاتٌ سكانيةٌ شيعيةٌ، من أجل زعزعة الاستقرار، وقسمة المجتمعات، وإحداث أزمات في الدول.

وسأبدأُ بالشكل الأول، أي علاقة إيران بحركات الإسلام السياسي السنّي، أو بتعبيرٍ آخَر حركات الإخوان المسلمين والحركات المُشابهة في مصر والأردن والسودان وبين الفلسطينيين. ولستُ أستهينُ بهذه الاختراقات، لكنني أنظر إليها باعتبارها بالدرجة الأولى تأزُّمات داخل الإسلام السني، وتأزُّمات بين تلك الحركات والأنظمة السياسية السائدة في بلدانها. فهناك أربعة تيارات رئيسية في الإسلام السني الحاضر: التيار الجهادي، والتيار الإخواني، والتيار الصوفي، والتيار السلفي. وبين هذه التيارات ما صنع الحدّاد. وليست لإيران علاقاتٌ وثيقةٌ وبنيويةٌ بأيٍّ من هذه التيارات، وإنما بسبب الانقسام فيما بينها فإنّ الدعوية الشيعية الإيرانية تجد مدخلاً أحياناً للاستضعاف والاستلحاق أو التحويل. وليست للسلفيين وأكثر الجهاديين علاقةٌ بإيران أو بالإسلام الشيعي. وعلاقةُ بعض الصوفية بها ناجمةٌ عن جاذبية رؤية الإمامة وعلائقها بالسلطة، بَيْدَ أنّ الأمر ما بلغ حدَّ الخطورة. أمّا التحالفات ووجوه التناغُم بين **الإخوان وإيران** فهي ناجمةٌ عن التأزم بين الإخوان والأنظمة. وقد يتغير ذلك أو لا يتغير نتيجة الثورات العربية التي يحاول الإخوان الانتظام في سياقها للحصول على مشروعيةٍ وحصّة.

أما الشكل الآخرُ من الاختراق، فهو التغلغل داخل المجموعات الشيعية بالدول العربية. وبين هؤلاء شبانٌ تجذبهم الدعوة الصحوية الشيعية، والنموذج الإيراني. وهؤلاء يتحولون أو يُحوَّلون إلى تنظيمات علنية وسرية منفصلة ومتحشّدة أَوصلت إلى أزمة دولةٍ في كلٍّ من لبنان والبحرين واليمن، وبعض البلدان الإفريقية. وتسببت في كلّ الأحوال بفصاماتٍ اجتماعية ودينية. فالفصامات الاجتماعية هدّدت الوحدات الاجتماعية. والفصامات الدينية أعادت الصراع السني/الشيعي للعلن. ولا أرى إمكانياتٍ للمواجهة إلّا في المدى المتوسط: أن تتوقف إيران عن تشجيع هذه الانفصامات واستغلالها، وأن نسعى لوجوه تواصُلٍ أوثَق وتشاوُر وانفتاح بين السنة والشيعة، وأن تجري إصلاحاتٌ حيث يجب لنُصرة مفهوم المواطنة، وأن تصعد مرجعياتٌ للتشيُّع العربي في الدين والمذهب والقومية، تحول دون استخدام الدولة القومية الإيرانية للشيعة العرب وغيرهم.

وأُريدُ أن أختم بملاحظتين:

أولاً: إصرار إيران على اعتبار هذه الاختراقات حقاً من حقوقها، باعتبارها تارةً مسؤولةً عن الإسلام، وتارةً مسؤولةً عن التشيع، وتارةً مسؤولةٌ عن أمن الخليج، وتارةً مسؤولةً عن مُصارعة الولايات المتحدة الأميركية. ولذلك لا يمكن الحديث حتّى الآن عن تفاوُضٍ وتحادُثٍ استراتيجي في شتّى وجوه العلائق، علائق الجوار، وعلائق التداخُل، وعلائق المصالح. وقد كانت هناك دائماً زياراتٌ ومحادثاتٌ على المستوى الثُنائي بين العرب والمسؤولين الإيرانيين. بَيْدَ أنّ التواصُل ما أفاد في تخفيف التوتير والتهديدات.

ثانياً: الضياعُ العربي بما يتجاوز الضعف إلى الغياب. لقد كنا نتحدث عن ضعف النظام العربي. أما اليوم فما بقي حاضراً من وحداته غير

مجلس التعاوُن، الذي يقوم بالعبء كلّه الآن. ويبدو أنّ التغيير العربي الذي عقدْنا عليه الآمال الكبار، يحتاج إلى وقت لكي يصبح عاملاً فاعلاً في تغيير المشهد لغير صالح إيران وإسرائيل. وكنتُ قد قلتُ في بحثٍ بقطر عام 1995[1] كان عنوانُه: إيران والعرب عبر مائة عام - إنّ العنوان فضفاضٌ، فإيران دولةٌ قوميةٌ واحدة، والعرب أكثر من عشرين دولة، داخلة في عضوية الجامعة العربية، إنما من الصعب اعتبارها تكتلاً فاعلاً؛ وبخاصةٍ بعد حرب الخليج الثانية. وكان نقاشٌ حادٌّ قد دار بين الأمين العام للجامعة، ووزير الخارجية السعودي بمؤتمر القمة العربية بمدينة سِرت الليبية (2010)، عندما طُرح موضوع: العرب ودول الجوار. قال الفيصل إنّ العرب ليسوا جاهزين للدخول في حوارٍ مع إيران التي تتدخل في كل شيءٍ عندهم، هناك «خواءٌ» استراتيجيٌّ شاسعٌ ومَهول تُعاني منه المنطقة العربية، ولا بد من استعادة الزمام قبل الحديث مع دولة الجوار. لقد كان ذلك قبل الثورات العربية، وقبل نزول الجمهور إلى الشارع، فهل تتغير الأمور بعد ذاك الاندفاع الشبابي؟! لا أُريد إنهاء هذه المحاضرة بسؤال، لكنّ الواقع أنّ كلَّ القضايا التي تراكمت بعد العام 1973 ما تزال رهينةَ الانتظار!

(1) رضوان السيد: الدولة والإسلام والمجتمع المدني؛ في كتاب: سياسيات الإسلام المعاصر، 1997، ص ص 112 - 156 (وهو الفصل الأول في هذا الكتاب).

الفصل الخامس

إيران ودول مجلس التعاون والتطورات في العراق وسورية واليمن(*)

(*) بحث أُلقي في مؤتمر «الصراع والتنافس في الخليج العربي» - المنامة، 4 - 5 نوفمبر 2012.

1 ـ في تكون المشهد الحاضر:

صار المشـهد الآن فـي منطقة الخليج والمشـرق العربـي واحداً على تعدد البلدان. فإيران تقف على رأس محورٍ مختلط من الأنظمة والحركات، فـي وجه دول مجلـس التعاون وعلـى رأسـها المملكة العربية السـعودية. وهـذا المشـهد الـذي ذهبـتُ إلى أنـه واحدٌ بـدأت دورتُـه الأُولـى بالغزو الأميركـي للعراق. وبدأت دورتُـه أو المرحلةُ الثانيةُ فـي حقبته عام 2010 عندمـا بدأ الانسـحاب الأميركي من العراق على أثـر الاتفاق مع الحكومة العراقية، وبعد مفاوضاتٍ مع طهران أيضاً.

فقد غيَّر الغزو الأميركي للعراق عام 2003 المشـهد كلَّه في المشـرق والخليـج. إذ إنه لم يغيِّر النظـامَ هناك فقط والتركيبـة الحاكمة، بل أضاف أمريـن آخرين: إدخال إيران إلى العراق بوصفها شـريكاً للولايات المتحدة في تكوين السلطة الجديدة ـ وفي العام 2009/ 2010 عندما بدأ الأميركيون يعملـون للانسـحاب من العـراق وتشـاوروا مع الإيرانيين بشـأن مسـتقبل البلاد، كما تبادلوا الأفكار بشأن التهدئة في الملف النووي، كانت إيران قد صارت تعتبر العراق جزءًا من أمنها القومي!

في العام 2009 اتفق الأميركيون مع الإيرانيين على استخلاف المالكي بالعراق. واتفقوا على مهادنة بشـار الأسـد إن لم يمكن إرضـاؤه تماماً فعاد السفير الأميركي إلى دمشـق، واتفقوا على عدم تحرش حزب الله بإسرائيل. وفهـم الإيرانيون والأسـد أنّ يدهم صـارت طليقةً بلبنان. فأسـقطوا حكومة

سعد الحريري التي كانوا مشاركين فيها بعد اتفاق الدوحة، وصنعوا بمعاونة وليد جنبلاط ونجيب الميقاتي الحكومةَ التي ما تزال قائمةً بلبنان. بَيْدَ أنّ مشهد المواجهة الذي وحَّد الساحات، ما اكتمل إلّا عندما انفجرت الثورات العربية، وامتدت إلى سورية الأسد. ومنذ ذلك الحين اكتمل توحُّد المشهد: إيران في العراق وسورية ولبنان وغزة والبحرين واليمن، في مواجهة مجلس التعاون الخليجي في كل مكان، وما يزال الأمر على هذا النحو حتى الآن.

وقد فاتني أن أقول إن الهجمة الإيرانية بدأت في العام 2003. لكنّ الخليجيين ما أجابوا - أو ما أجابت السعودية على ذلك - إلّا في الانتخابات العراقية عام 2009، والتي أنتجت أكثريةً ضئيلةً لإياد علّاوي، لكنّ الأميركيين الذين كانوا غارقين في التفاوض على خروج قواتهم، وعلى أمن إسرائيل، ما ساعدوا علّاوي، ولا ساعدوا المملكة العربية السعودية على إحداث شيءٍ من التوازن في المشهد العراقي المتأزّم. وهكذا ما اكتمل المشهد الموحَّد الذي ذكرتُه إلّا مع انفجار الثورة في سورية. وفي السنتين الأخيرتين من المواجهة بالواسطة بين إيران ودول مجلس التعاون تمكَّن الخليجيون من أمرين في قلبهم وجوارهم القريب: جمَّدوا المشهد في البحرين بالتدخل العسكري، وعدَّلوا المشهد في اليمن بإرغام الرئيس علي عبد الله صالح على الاستقالة، وتكوين سلطة انتقالية، بقيت حتى الآن، وإن ظلّت مشكلاتها كبيرةً ومتراكمة، وسأعود إلى ذلك فيما بعد.

أولاً: العراق بوصفه فاعلاً في المواجهة:

لا حاجة لاستعادة العلائق المعقَّدة بين العراق وإيران مما قبل عهد صدام حسين وحروبه. وإنما في العام 2002 عندما قررت الولايات المتحدة غزو العراق؛ فإنها ما وجدت شريكاً غير إيران؛ وذلك لعدة

أسباب: أنّ معظم الحركات الشيعية المعارضة والمسلَّحة كانت موجودةً بإيران - وأنّ المنطقة الكردية شبه المستقلة كانت فيها وجودات للأميركيين والإسرائيليين والاستخبارات الإيرانية - وأنّ دول مجلس التعاون وبخاصةٍ المملكة العربية السعودية كانت منهكةً ولا ثقة بينها وبين الولايات المتحدة بسبب هجمة القاعدة على الولايات المتحدة عام 2001 كما هو معروف، فمعظم المهاجمين لأميركا كانوا من السعوديين - ثم إنّ إيران أظهرت تعاوُناً محدوداً لكنه مؤثّر مع الأميركيين في غزوهم لأفغانستان، وطردهم لطالبان ولمقاتلي القاعدة من البلاد. لقد قدمت تسهيلات لوجستية كما قال الإيرانيون، كما أنهم تبادلوا التعاوُن والمعلومات بشأن الذين لجأوا من القاعدة إلى إيران، أو إلى المنطقة الحدودية بينهم وبين باكستان.

تقول المعلومات التي قدَّمها أحمد الجلبي، ولم يكذِّبها الأميركيون، أنّ المفاوضات في لندن وفي أربيل، وفي البحرين، بين الإيرانيين والأميركان، ما دارت بشأن طرائق دخول المعارضة العراقية المسلَّحة من إيران عبر المنطقة الكردية فقط؛ بل دارت في الأساس حول المستقبل السياسي للعراق، وهدم الدولة العراقية بالكامل، وإعادة بنائها بمشاركة الإيرانيين وأنصارهم القادمين من إيران أو من المنافي والمهاجر مثل سورية والولايات المتحدة، والدول الأوروبية. وقد أنجز بول بريمر هذه المهمة في الشهور الأُولى للغزو، ثم انصرف مع أنصار الإيرانيين من حزب الدعوة، والمجلس الأعلى، لتكوين السلطة الجديدة، إلى جانب «مجلس الحكم» الذي شكَّله الأميركيون على النموذج اللبناني. وبعد الانتخابات الأولى عام 2005 وذهاب بريمر، أظهر الأميركيون بعض الاستقلالية، والإرادة المثالية في كتابة الدستور، وحكم القانون، والإقبال على بناء ما تهدَّم. لكنْ حالت دون ذلك عدة عوامل: الفساد الفظيع والنهب

الفظيع من جانب الموظفين الأميركيين، وأهل السلطة الجدد ـ وتعاظُم نشاطات العصابات المسلَّحة سواء من جانب الإيرانيين وعملائهم، أو من جانب الحركات المشاركة في السلطة، أو من جانب المقاومات السنية، باسم البعث، أو باسم أهل السنة، وأخيراً باسم القاعدة. وفي أواخر العام 2007 عندما أنتج الأميركيون الصحوات العشائرية التي ضربت القاعدة دون أن تُنهيَها، كان مليونا عراقي معظمهم من السنة قد هجروا ديارهم إما إلى الأردن وسورية، أو إلى المناطق ذات الكثرة السنية بداخل البلاد. وقد استطاع الأميركيون التقليل من ضرر الميليشيات من الطرفين، من طريق استيعاب شعبويات مقتدى الصدر بالتعاون مع الإيرانيين. إنما من جهةٍ ثانيةٍ فإنّ الحركات المسلَّحة الآتية من إيران كانت قد صارت جزءًا من الشرطة الجديدة، ومن الجيش الجديد. وقد أُعجب الأميركيون بالمالكي في رئاسته الأولى للحكومة لأنه أظهر قدرةً على مكافحة تفلُّتات الميليشيات الشيعية، وعلى التنسيق في هذا الشأن مع الجنرال سليماني قائد فيلق القدس الموجود مع قيادته ومعسكراته على الحدود. وكما قدّر الإيرانيون؛ فإنه منذ العام 2008 ما عاد للأميركيين هَمٌّ غير مغادرة العراق. وصار التحدي لدى عسكرييهم: تحقيق الخروج الآمِن. والخروجُ الآمِنُ هذا هم محتاجون فيه إلى مساعدة الإيرانيين الموجودين بالداخل عند أكثر السياسيين، والموجودين في الميليشيات، والموجودين على الحدود.

ماذا فعل الخليجيون في مواجهة الأوضاع الجديدة بالعراق؟ في السنتين الأوليين لم يفعلوا شيئاً. ثم توسطت تركيا في إنشاء تجمع دول جوار العراق عام 2004. وكانت تلك الدول تجتمع مرةً كلَّ ثلاثة ثم كلّ ستة أشهر في إحدى عواصم دول الجوار مثل دمشق أو طهران أو الرياض أو أنقرة. وقد اهتمت بإنهاء الوضع الاحتلالي للبلاد، وتعاونت في ذلك مع مفوضيات

الأُمم المتحدة. كما اهتمت بأوضاع اللاجئين العراقيين بالخارج. ووجَّهت ملاحظات للإدارة الأميركية بشأن الحفاظ على وحدة العراق. ومنذ العام 2005 بدأ بعض أعضاء ذلك التجمع (وبينهم السعوديون والسوريون) يطالبون بخروج الأميركيين من العراق. وفي اجتماعٍ بطهران آخر العام 2006 قال لهم وزير الخارجية الإيراني عندما أرادوا إدراج بندٍ بشأن الأميركيين وخروجهم: كونوا واقعيين، إذا أردتم منهم أن يخرجوا، فينبغي أن تطالبوا المقاتلين الأُصوليين بالكفّ عن مصارعة الأميركيين، وعن قتل الشيعة! والواقع أنّ السعودية ما ساعدت أحداً على مصارعة الأميركيين، وإنما كان همّها تحصين حدودها لمنع الداخلين بالاتجاهين. وكانت سورية هي التي تسمح بدخول البعثيين والإسلاميين والقاعدة للقتال ضد الأميركيين. وقد شاركت أعدادٌ من هؤلاء أيام الزرقاوي، كما هو معروف، في الصراع الطائفي الداخلي. وقد سبق القول أنّ السعوديين تدخلوا في انتخابات العام 2009 لصالح إياد علّاوي. ولذلك خلفيات. فهم منذ فترة المالكي الأُولى، اعتبروه ـ وشاركهم في هذا الاعتقاد السوريون في البداية ـ تابعاً للأميركيين ولطهران وللجنرال سليماني. وهم ما يزالون على هذا الانطباع؛ في حين عاد الرئيس بشار الأسد بعد انتخابات العام 2009 فتَسالَمَ ثم تحالف معه، على أثر اتفاق طهران مع الولايات المتحدة لصالح الطرفين.

لقد كان همُّ طهران منذ الاتفاق مع الأميركيين (2009/ 2010) بشأن العراق، تثبيت وضع المالكي هناك، باعتبار العراق دولةً تابعةً لها، وجزءًا من أمنها القومي والاستراتيجي. ولذا فقد تعاونت مع تركيا الأردوغانية لإقناع الأكراد ـ وبخاصةٍ طالباني المُتعاون معها أكثر ـ بالاتفاق مع المالكي مهما كلَّف الأمر.

وقد تغيَّرت هذه السياسة الحذِرة كثيراً بعد قيام الثورة في سورية،

واشتداد الحصار عليها. إذ أرادت من المالكي أن يجمع السلطات بيديه، وأن يقمع السنة والأكراد معاً، وأن يساعدها ضدَّ الحصار، ويساعد الرئيس بشار الأسد بالمال وبالعتاد وبالرجال. وقد حاول المالكي البقاءَ على علاقاتٍ جيدةٍ بالولايات المتحدة، لكنّ الأميركيين في ربيع العام 2013 أظهروا له العين الحمراء لأربعة أسباب: تشدده تجاه الأكراد وتركيا، ومساعداته لإيران لتجاوُز الحصار، والسماح لإيران بإمداد النظام السوري بالأسلحة والرجال عبر أجواء العراق، وإمداده النظام السوري بالمال والسلاح والرجال بالتعاون مع الجنرال سليماني. وسارع المالكي إلى «معاقبة» وشنطن فوراً بعقد صفقة أسلحةٍ ضخمةٍ مع موسكو، اعتُبرت بمثابة مكافأةٍ لروسيا من جانب طهران على موقفها من الأسد، وتمايُز موقفها عن موقف الولايات المتحدة بشأن النووي الإيراني، والحصار.

يعمل نظام المالكي إذن منذ سنتين باعتباره رأس حربةٍ لإيران في المنطقة العربية، وهو يتدخل بالمال والعتاد والرجال في سورية ضد الثوار ومع النظام. وكان عدوانياً وما يزال تجاه اللاجئين السوريين إلى المنطقة الحدودية. ويقال إنه يساعد حزب الله اللبناني مالياً، لكنّ ذلك غير مؤكَّد. أمّا وسائل الإعلام العراقية الرسمية والخاصة فتقف مع المعارضة الشيعية بالبحرين. وتتهجم على السلطات بالبحرين والسعودية. ولا معلومات على ما هو أكثر من ذلك. لكن يكون علينا أن نتذكّر أنّ لشيعة البحرين علائق تاريخية قوية بالمراكز الدينية والحوزات بالعراق، سابقة على علائقهم بقُم وإيران. وإذا كانت هناك تضامُنات شيعية عراقية اليوم مع شيعة البحرين؛ فليس ضرورياً أن تكونَ لها علاقة مباشرة بطهران وسياساتها. إنما هناك من الخبراء من يقول في السنوات الأخيرة إنّ كل نشاطٍ شيعيٍ معارض مسلَّحاً كان أو غير مسلَّح؛ ينطلق في حقبة المواجهة

الحاضرة من القيادة في المركز، وإن كُلِّفَ القيام به الشيعة الكويتيون أو العراقيون أو الحوثيون أو حزب الله بلبنان.

ثانياً: اليمن:

يقعُ من يُعرفون بالحوثيين اليومَ باليمن في قلب المواجهة التي تقودها طهران ضد دول مجلس التعاون، وعلى الخصوص المملكة العربية السعودية. لكنّ وضْعَهُمْ يختلف بالتأكيد عن وضع شيعة البحرين أو شيعة لبنان. إذ ليست للزيديين باليمن علاقاتٌ سابقةٌ بإيران في التاريخ الحديث. وبينهم وبين إيران حساسياتٌ عَقَديةٌ وثقافيةٌ في الأزمنة القديمة والوسيطة. فالمذهب الزيديّ سابقٌ بقرنين وأكثر على المذهب الإمامي. وقد كانت للزيدية دولٌ بإيران وإمارات وجمهور في القرون العاشر والحادي عشر والثاني عشر. وبعد القرن الثالث عشر الميلادي تحول أكثر الزيدية بإيران والعراق إلى المذهب الإمامي، وهاجرت القلة المتبقية إلى اليمن. وحتى القرن العشرين، نجد في كتبهم العَقَدية جداليات مع الإثني عشرية، تشبه جداليات السنة مع الشيعة في التاريخ والحاضر. وقد تعرضت الزيدية لانتكاسة كبرى بزوال حكم الإمامة في اليمن في العام 1962. وازدادت الضغوط عليها عندما تحققت الوحدة بين الشمال والجنوب عام 1990، إذ صاروا أقلية. ثم إنهم تعرضوا لضغوطٍ أُخرى ذات طبيعة دينية وليست اجتماعيةً وسياسيةً فقط؛ وذلك عندما انتشرت السلفية الوهابية في بعض مناطقهم بأقاصي شمال اليمن على الحدود مع السعودية. وفي السياسة وإدارة الدولة، ظهر في زمن علي عبدالله صالح حزب الإصلاح، الذي ضمَّ الإخوان المسلمين المتسلِّفين وقبائل حاشد، وتحالف مع الحزب الحاكم لحوالي العقدين من الزمان. بَيْدَ أنّ هذه الظواهر والظروف ما كانت كافيةً

لظهـور الحركة الحوثيـة والتي كانت تُعرف بحركة «الشباب المؤمن» في حوالـي العـام 2000. فهذه الحركـة التي قادها السيد حسين الحوثي ابن العالـم الزيدي المعـروف بدر الدين الحوثي، صارت بمثابة «إحياءٍ شـيعي» انفصل عـن الزيديـة التقليديـة التـي بدت منـذ الثـورة منكفئةً على نفسـها ومنكمشـة. ولأنني درّسْـتُ باليمـن فـي العاميـن 1989 و 1990، وكان أكثر طلابـي بجامعـة صنعاء مـن الزيدية، ونشـرتُ دراسـاتٍ في علمـي الكلام والفقـه عنـد الزيديـة؛ فقد عايشْـتُ تلـك المشـاعر المختلطة لديهم تجاه الوحدة مع جنوب اليمن، وظهور حزبهم الأول، حزب الحقّ، بقيادة السيد أحمد الشـامي. وقد ظلُّوا يتـرددون عليّ ببيروت طلاباً وأسـاتذةً إلى أعوامٍ قليلـة. وقد لاحظْـتُ هذا الإحياء فـي صفوفهم والناجم عـن التأثر بأمرين: الثورة الإسـلامية بإيران، ونجاح تجربة حزب الله فـي لبنان. وعندما ذهبتُ إلـى قم عـام 1999 برفقـة مفتي لبنـان وبدعوة من السـيد الخامنئـي، وزرنا جامعة الإمام الخميني راقبتُ عن كثب **الدولية الشيعية الجديدة**. فقد قابلتُ في الجامعة مئات الطلاب من سـائر أنحاء العالم الإسلامي، وبعضهم سنةٌ متشـيعون. وقد كانت نسـبةُ اليمنييـن الزيود كبيـرةً بينهم. وقـد صار بعضٌ منهم من قيادات الحركة الحوثية. وكما سبق القول فإنّ الذين ظلوا يترددون علـيّ بلبنان، كانوا يمضون إلـى ضاحية بيروت الجنوبيـة، مركز حزب الله، ويدخـل بعضهم في الحـوزات الدينية. بينما يتلقى البعـض الآخر تدريباتٍ للمشـاركة في القتال ضد إسـرائيل وأميـركا، كما كانوا يقولـون. وما نجح السـيد أحمـد الشـامي بزيديتـه التقليديـة المتقاربة مـع شـافعية اليمن، في اجتذاب الشباب. فذهب فريقٌ منهم إلى بدر الدين الحوثي مع ابنه حسين. وقـد كانت لـدى بدر الدين اجتهـاداتٌ في التقارب مـع الإمامية، لكنه كان متردداً في اصطناع حركة بصعدة بالشمال، والاصطدام مع السلفية والقبائل

والإصلاح. لكنّ ابنه حسيناً ثم ابنه عبدالملك فعلا ذلك بدءًا بالعام 2002. اصطدمـوا بالسـلفيين، وهتفوا ضد أميركا وإسـرائيل، وحاولـوا التحصن في بعـض القـرى بجـوار صعدة مثـل ضحيـان، على شـاكلة تحصُّـن حزب الله بالضاحيـة الجنوبية من بيـروت. ووقتَها كانت علاقـات الرئيس علي عبدالله صالح بحزب الإصلاح قد ساءت. ولذلك ما صادَمَهُمْ بقسوةٍ وحاول التفاهُمَ معهـم. وهم يقولون إنّ سياساتِه تغيرت تُجاههم بعد العام 2006 عندما أرسل أخاه لأُمِّه علي سالم الأحمر قائد الفرقة الأُولى لقتالهم ـ وهو معروفٌ أنه ذو ميـولٍ إخوانية. واسـتمرت الحروب بيـن الدولة والحوثيين إلـى حدود العام 2010. وقـد انتهـى الأمر بعد قيـام الثورة اليمنية إلى انسـحاب العسـكر من مناطقهم، وسـيطرتهم على محافظـة صعدة، وأجزاء مـن محافظتين أُخريين، ولمحافظة صعدة كما هو معروف حدودٌ مع المملكة العربية السعودية والتي قاتلتهـم عام 2009 قتـالاً مريراً. وهم يبـدون الآن منكمشـين ومتحفّزين في الوقتِ نفسِـه. وهم أقرب إلى المطالبة بمنطقة حكمٍ ذاتي. لكنّ المشـكلة أنّ نصف الزيديـة يقطنون خارج منطقـة نفوذهم، وهـؤلاء المدينيون لا يريدون الانفصال، ولا يريدون الثورة. وقد قيل أخيراً إنّ الحوثيين يحاولون التسرب إلى عَمران، وإلى صنعاء والاعتصام بالمدينة القديمة فيها.

فلنعد إلى السـؤال الأساسي: متى فكّرت إيران باستخدام هؤلاء الشبان الذين ربَّتهم تحت وهج الثورة الإيرانية، بعد أن اعتبرت إيران نفسـها زعيمةً وقائدةً للشـيعة في العالم؟ تقول المعلوماتُ التي استقيتُها من بعض شبابهم الذين تدرّبوا بلبنـان، إنّ اعتصاماتهم الأولى بـدءًا بالعام 2002 ما كانت لها علاقةٌ بإيران وما عرفت بها إلّا بعد وقوعها. وقد اشتروا سلاحهم القليل من سوق السلاح الغني بمناطق القبائل. وما كان السفير الإيراني بصنعاء مسروراً عندمـا أخبروه بنواياهـم، واعتبر أفكارهم طفولية. لكنهـم عندما ثاروا أخيراً

عام 2004/2005، تلقَّوا أسلحةً من طهران عبر أريتريا. وقد بذلوا بالفعل جهوداً عسكريةً جبّارةً للوصول إلى البحر من ناحية حَجّة، بحيث يصبح لهم ميناءٌ يتزودون منه، بدلاً من الاعتماد على سوق السلاح اليمني، والشراء من بعض الضباط، أو الاعتماد على إمكانيات الإريتريين في الوصول إليهم. بدأوا بطرد السلفيين، ثم اصطدموا بالقبائل، وبعد العام 2006 بدا أنّ هدفهم إزعاج السعودية بالذات. فالراجح أنّ إيران بدأت تتعامل معهم بجدية في حدود العام 2006، وأنها كانت تريد بالفعل إزعاج السعوديين. وكما سبق القول؛ فإنه عندما كثرت اعتداءاتُهم على الحدود عامي 2008 و2009؛ فإنّ الجيش السعودي ـ بموافقةٍ من الرئيس صالح ـ قاتلهم على مدى ثلاثة أشهر، وأبعدهم عن الحدود. وقد قرأْتُ دراسةً لأحد الباحثين اليمنيين ذهب فيها إلى أنّ الإيرانيين ما كانوا يريدون إزعاج السعودية فقط؛ بل كانوا يريدون أيضاً مواطئ قدمٍ على البحر الأحمر من جهة اليمن والمحيط الهندي، يدعم تحركاتهم في الخليج فيما بين مضيق هرمز وباب المندب.

ولننتبه إلى فصلٍ جديدٍ من فصول المواجهة بين إيران ودول مجلس التعاوُن بعد قيام الثورات العربية. ففي العام 2011 أقبل الإيرانيون ـ من خلال حزب الله في الغالب ـ على التواصل مع علي سالم البيض، زعيم الحركة الانفصالية اليوم في جنوب اليمن. ويقال إنّ لبنانياً شيعياً قريباً من حزب الله، متزوج من ابنة علي سالم البيض، هو الذي استجلبه إلى لبنان، ووصله بالحزب. وعلى أيّ حالٍ فإنه ليس معروفاً حتى الآن أشياء كثيرة عن علائق الإيرانيين بالقاعدة في وسط اليمن وجنوبه، كما أنه ليس معروفاً نوع الدعم الذي يمكن أن تكون إيران قد قدمتْه لعلي سالم البيض حتى الآن، بل وعلاقة الحركة الانفصالية الجنوبية بالقاعدة. فللمرة الأولى ـ وربما بالمصادفة ـ يكون رئيس اليمن ورئيس وزرائه سنيين شافعيَّين.

وكان المتعارف عليه منذ ثورة العام 1962 أن يكون رئيس الجمهورية زيدياً! ويبدو الثوار الشباب في شوارع صنعاء وتعز غير طائفيين أو مذهبيين. وهم يريدون نظاماً جمهورياً مدنياً وديمقراطياً. لكنّ الإخوان والسلفيين لا يزالون أقوياء، وهم أعضاء في اللقاء المشترك للأحزاب المعارضة لعلي عبدالله صالح، وقد تشكلت منهم الحكومة أو أكثر أعضائها. والبرلمان المستمر حتى الآن لأتباع علي عبدالله صالح، أكثريةٌ فيه، لكنّ أحداً لا يطالب بحلّه، وليس للحوثيين بالطبع تمثيلٌ فيه.

لقد أقامت المبادرة الخليجية السلطة المؤقتة على أثر استقالة علي عبدالله صالح بعد ترددٍ كبير. بَيْدَ أنّ أتباع الرئيس السابق ما يزالون أقوياء. وقد تستجد لهم مصلحة بالتقارب مع الحوثيين نكايةً بأعداء من حزب الإصلاح وآل الأحمر. وهناك اليوم ثلاث حركات تمرد باليمن: الحوثيون والقاعدة والانفصاليون. وقد نال الكَلَل من الجميع، أكثر مما نال منهم الفقر والقات. والله المستعان.

ثالثاً: سورية والمواجهة الخليجية مع إيران:

قال الرئيس بشار الأسد في أحد خطاباته المتلفزة بعد قيام الثورة عليه إنّ سورية صدْعٌ زلزالي، وإذا أصرَّ المتآمرون على إسقاط حكومته الشرعية؛ فإنّ المنطقة ستتداعى كلّها! وقد اعتبرنا كلامه وقتَها مبالَغاً فيه. بَيْدَ أنّ النظام السوريَّ ما كان ضرورةً لطهران فقط؛ بل ولإسرائيل أيضاً. فقد حفظ السلامَ على الحدود معها منذ العام 1973 رغم أنّ إسرائيل ما تزال تحتلُّ 15% من أرض سورية منذ العام 1967. ولذا فإنّ الإسرائيليين وعلى مدى عامٍ وأكثر، ظلُّوا يأملون أن يستطيع بشار الأسد إخماد التمرد، كما كانوا يسمُّونه. وضغط نتنياهو على الولايات المتحدة وعلى الفرنسيين

والبريطانيين بشدة لكي لا يتعاملوا مع سورية كما تعاملوا مع ليبيا. وقد تردَّد الغربيون كثيراً، كما تردد الأتراك لعدة اعتبارات: الإحساس بقوة الجيش السوري وتماسُكِه، وعدم الثقة بقُدُرات المعارضة السياسية والعسكرية. بَيْدَ أنّ تردُّدَهم الأكبر كان سببه الدعم الروسي القوي للأسد ونظامه، واستماتة طهران في الاحتفاظ بسورية الأسدية تحت إبطها. والأمور الجيواستراتيجية معتبرة، لكنّ موقف كلٍ من روسيا والصين يتّسم بأُمورٍ غير عقلانية بالفعل. فهم يتحدثون عن الانحياز الأميركي، وعن تدخلات الأطلسي؛ في حين ما أظهر الأميركيون أيّ حماسٍ للتدخل العسكري أو المساعدة للمعارضة. وتارةً لتعبهم من الحروب، وطوراً لعدم إغضاب روسيا وإيران. وقد بلغ من حماس نتنياهو للموقف الروسي أنْ قال مرةً: لن تُمكِّنَ روسيا في عهد بوتين أحداً من إسقاط النظام السوري حتى لو غادر بشار الأسد البلاد!

ولا حاجة للرجوع إلى الوراء كثيراً بشأن علائق طهران بالنظام السوري، وهي علائقُ وثيقةٌ منذ العام 1981. ومن طريق سورية أنشأت إيران حزب الله الذي يسيطر الآن في لبنان، بعد انسحاب الجيش السوري منه على أثر الثورة فيه بعد اغتيال الحريري عام 2005. وفي العام 2008 ما عاد للأميركيين ـ كما سبق القول ـ همٌّ غير الانسحاب الآمِن لجيشهم من العراق. ولذا فقد تفاوضوا ـ كما سبق القول مع الإيرانيين على أمرين: الانسحاب الآمِن، وأمن إسرائيل. وفي مُقابل ذلك: استقرّ المالكي الحليف لهم ولإيران في رئاسة الوزراء للمرة الثانية، ورضوا عن بشار الأسد وأعادوا سفيرهم إلى دمشق بعد أن كانت إدارة بوش قد سحبتْه. وأتاحوا لحزب الله الاستيلاء على الحكومة اللبنانية في مقابل عدم التحرش بإسرائيل أو بالقوات الدولية في جنوب لبنان. وهناك ما يدلُّ على أنه وبعد قيام الثورة في سورية؛ فإنّ

الإيرانيين ذكّروا الأميركيين بالاتفاق. إنما بعد ذلك جرت في النهر مياهٌ كثيرة. فقد ترنَّح نظام الأسد بعد ثمانية أشهرٍ من الثوران وكثرة الانشقاقات في الجيش. ثم ترنَّح بعد مقتل قادته الأمنيين. ومنذ أواخر العام 2011 بدأ الإيرانيون يرسلون خبراءهم ومتطوعيهم، بعد أن كان الروس قد سبقوهم لذلك في خريف العام 2011. وحتى أواخر العام 2012 كان الإيرانيون قد أمدُّوا الأسد هم والمالكي رئيس وزراء العراق، بخمسة عشر مليار دولار، وبكمياتٍ هائلةٍ من الأسلحة عبر الأجواء العراقية واللبنانية. ولدى الإيرانيين بالإضافة إلى الخبراء والأسلحة حوالي الخمسة آلاف مقاتل من فيلق القدس أو من المتطوعين العراقيين. ومن ناحية لبنان صار لحزب الله حوالي الثلاثة آلاف مقاتل مكلّفين بالمنطقة فيما بين طريق حمص ـ طرابلس والحدود اللبنانية، وفي منطقة دمشق. ومع أنّ الخامنئي قال إنّ الإرهابيين بسورية يتلقَّون المال والسلاح من أميركا وإسرائيل؛ فإنّ المسؤولين الإيرانيين، والأمين العام لحزب الله، قالوا جميعاً إنّ دعم الثوار على الأسد يأتي من قطر والسعودية. وقد قال قائد الحرس الثوري مرة، ووزير الخارجية الإيراني مرةً أُخرى: إنّ إيران تعتبر الدفاع عن نظام الأسد، دفاعاً عن الأمن الإيراني. وهم يعلِّلون ذلك بأنّ النظام هناك هو نظامُ مُمانعةٍ ومقاومة ولذلك يدعمونه. لكنهم لا ينزعجون عندما تقول إسرائيل أيضاً إنها مهتمةٌ ببقاء النظام بدمشق. فالواقع أنّ إيران تعتبر سورية جزءًا أساسياً في المحور الذي أقامته، والذي استوى لها بعد الاتفاق مع الأميركيين 2009/ 2010. ولا نعرف ما معنى ذلك بالنسبة لإيران: هل معناه الحصول على مكاسب من وراء التموضع على البحر المتوسط وتهديد الأمن الإسرائيلي والابتزاز بذلك للحصول على شيءٍ في الملف النووي؟ أم أنها تمدُّ ساحتها الاستراتيجية فيما وراء العراق إلى سورية ولبنان؟ أم أنها إذا سقط الأسد فإنها تخشى على حزب

الله وعلى العراق؟ أو هذه الأمور جميعاً. وعلى أي حالٍ؛ فإنّ إيران سلكت حتى الآن (رغم الحصار الخانق الذي تُعاني منه، وضيق ذات اليد) مسلكَ من يعتبر النظام السوري وحزب الله استثماراً هائلاً يجب بذلُ الغالي والنفيس من أجل الاحتفاظ به مهما كلّف الأمر.

نشطت الدبلوماسية الخليجيةُ بقوةٍ بعد مُضيّ خمسة أشهُرٍ على قيام الثورة السورية. وقبل نهاية العام 2011 كانت عدة قراراتٍ قد صدرت عن الجامعة العربية بدفْعٍ خليجي قطري ثم سعودي. وما عادت لأيّ دولةٍ خليجيةٍ علاقةٌ بالنظام السوري منذ ربيع العام 2012. وقد حكم السياسة السعودية بالذات تجاه سورية عاملان: التضامُنُ مع الشعب السوري في وجه نظامه القاتل. والعاملُ الثاني اعتبار سورية الساحة الرئيسية الآن للصراع مع طهران. وترعى دول مجلس التعاوُن الشعب السوري منذ ربيع العام 2012 بكل شيءٍ بقدْر الإمكان، ومن طريق تركيا والأردن بالدرجة الأولى، كما ترعى اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا. وقد حاول الخليجيون التأثير على الموقفين الروسي والصيني لكنهم لم ينجحوا حتى الآن. وتصاعد نقدهم للموقف الأميركي والأوروبي ثم سكتوا ربما انتظاراً لحصول الانتخابات الرئاسية الأميركية. وليس واضحاً ماذا ينتظر الخليجيون أن يحصل في الشهور القليلة القادمة. لكنهم لا يبدون مطمئنين لسقوط النظام السوري، ولا لتغيُّر مواقع ونفوذ إيران في الإقليم.

2 ـ في مآلات المشهد ومتغيراته:

فيما بين العامين 2003 و2010 كانت إيران في مواقع الهجوم بالمنطقة العربية، وفي العلائق مع تركيا، وفي التوافق والتجاذُب مع الولايات المتحدة. وقد مارست نفوذاً مزدوجاً أو مثلّثاً: من خلال الحركات الشيعية

المسلَّحة وغير المسلَّحة، ومن خلال حركات الإسلام السياسي، ومن خلال الدول والأنظمة الحليفة أو التابعة لها. وقد جاءت المهادنة الإيرانية مع الولايات المتحدة في العام 2010 انطلاقاً من العراق، لتجعلها تطمئنّ أكثر وتتمادى. في حين كان سائر العرب غائبين، وكان الخليجيون يميلون للتفاوُض معها من أجل الاستقرار، وتجنُّب الانقسامات التي كانت تُحدثها إيران في البلدان العربية من خلال حركات الإسلام السياسي (كما في حالة غزة)، أو من خلال الحركات الشيعية (كما في حالات حزب الله والحوثيين، والنشاطات في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية بالسعودية)، أو من خلال تثبيت النفوذ في الدول الحليفة أو التابعة (مثل الجزائر والسودان والعراق وسورية). ثم حدثت واقعتان: الثورات العربية، والخصومة مع الغرب بشأن النووي وصولاً لمحاصرتها اقتصادياً وسياسياً. فالثورات العربية، ورغم بروز الإسلام السياسي في سياقها، أسقطت دعم المعارضات التي كانت إيران تعتمد عليها في الضغط على الدول والأنظمة بالدواخل، أو من طريق رفع راية فلسطين. وبدا الغرب منصرفاً إلى مراقبة الثورات وإظهار الاستحسان لها، في حين ذهبت أدراج الرياح ادّعاءات إيران أنّ هذه الثورات حدثت بوحيٍ من ثورتها! وقد تردد الخليجيون لسنةٍ ثم قرروا المواجهة عندما اشتدّ أُوارُ الثورة السورية. وكالعادة اندفعت إيران في البحرين واليمن وفي غزة وفي العراق وفي سورية ولبنان. وهكذا توحَّدت خطوط اندفاعتها من جهة، وتوحَّد الخليجيون في مواجهتها. ويبلُغُ الصراع اليومَ إحدى ذُراه حتى مع تركيا. وبذلك فإنّ كلّ مناطق النفوذ الإيرانية متأزمةٌ الآن. وإيران تحشد وتندفع وتُهدِّد بالحرب (على إسرائيل بالطبع!)؛ في حين يدعم الخليجيون الثوار السوريين، ويُرسلون عسكراً إلى البحرين، ويساعدون الحكومة اليمنية المؤقتة في مواجهة القاعدة والانفصاليين.

وفي مقابل هذا التأزم الشديد في مناطق النفوذ، يشتدُّ الحصار على إيران بسبب الملف النووي. ولا أحد يعلم لماذا قرر الإيرانيون المصارعة على النووي بدلاً من سياسة المطاولة التي كانوا يعتمدون عليها فيما سبق. هل يكون ذلك بسبب إرادة الحصول على الأمرين: النووي ومناطق النفوذ في الوقت نفسِه؟! يقولون إنّ الولايات المتحدة احتاجت إلى باكستان في الثمانينات فسمحت لها بالنووي، فلماذا لا يحصل ذلك مع إيران؟

لقد تغير المشهد العربي، وتغير المشهد الدولي، بينما ما تزال إيران تقرأُ في كُتُب التجربة السابقة مع إدارة بوش، فقد نجحت وقتها بالإصرار. وهكذا فهي ما تزال مستعدةً لخوض حروبٍ في مناطق نفوذها في العراق وسورية ولبنان واليمن. وهي لن تضرب في إسرائيل إلّا إذا هاجمتها. ولن تضرب في البحرين حتى لا تصطدم بالولايات المتحدة. بل إنها حددت جبهاتها وبدأت القتال فيها في العراق وسورية ولبنان، ووجهة نظرها أنّ إدارة أوباما منصرفةٌ كلياً عن التدخلات الخارجية. والذي يبدو أنّ العرب يقودهم الخليجيون قد صمَّموا على المواجهة أيضاً، وليس لحفظ النفس الآن وحسْب؛ بل وللتفكير بالمستقبل القريب الذي يعاد فيه بناء المنطقة. وإيران تتصدى دون أن تعرف هل هي في مواقع الدفاع أو الهجوم، لأنها تعودت على هذه الطريقة في مواجهة الأميركيين من جهة، ودول الجوار العربي من جهةٍ ثانية. قال لي إيراني معارض مقيم ببريطانيا: لقد نجحت إيران دائماً في مواجهة الولايات المتحدة والعرب، ولولا طول النزاع والاضطراب في سورية والعراق لقلتُ إنها قد تنجح هذه المرة أيضاً!

الفصل السادس وخاتمة

في العلاقات العربية - الإيرانية التوتر المنفجر والمآلات(*)

(*) مداخلة عن العلاقات العربية - الإيرانية أُلقيت في مؤتمر «العرب والعالم» الذي عقده مجلس العلاقات العربية والدولية بدولة الكويت يومي 10 و2013/2/11.

ألا أيـها الـساقـي أَدِرْ كـأسـاً ونـاولْـهـا

كه عشـق آسـان نمود أول ولـي أُفتاد مُشـكلها

حافظ الشيرازي

يقـول الشـاعر الفارسـي الكبيـر حافـظ الشـيرازي فـي بيته المشـهور السـالف الذكر، إنه اضطُرَّ للجوء إلى كؤوس الشـراب لجـلاء الهمّ والغمّ الـذي نزل بـه. ذلك أنّ عشـق الحبيـب الذي بـدا في أولِهِ سلِسـاً سـهلاً، ما لبثـت المشـكلات والمصاعـب أَنْ خالطتْهُ بحيـث تعذّر عليـه حلُّها أو تسهيل الأمور على نفسه الولْهى إلّا بالسُكر!

ولسـوء الحظّ؛ فإنّ شأني في هذه المداخلة هو شأنُ حافظ الشيرازي، بمعنـى أنني لـن أتحدث عن فترة الحبّ القصيرة، بل عن المشـكلات بين العـرب والإيرانييـن فـي العقد الأخيـر، والتي تفاقمـت بحيث بـدت حِقَباً وآماداً تكاد تُنسـي الزمالة التاريخية، والقرابـة في الثقافة والدين، والودّ في الأزمنة الحديثة وبعض المُعاصرة.

إختـرتُ إذن للبدء أحـداث يـوم 11/ 9/ 2001 عندما أغارت السـلفية الجهاديـة علـى الولايـات المتحدة، وعلـى أثرها اتخـذ الأميركيـون قراراً اسـتراتيجياً بالتدخل العسكري في أفغانسـتان 2001/ 2002 ثم في العراق (2003). يومَها ما كانت العلاقات الإيرانية ـ العربية في الخليج والمشـرق

العربي ممتازة؛ لكنها ما كانت سيئة. فقد تلت حربَ العراق على إيران فترة هدوء وترميم في العلاقات بين الإيرانيين والعرب خلال رئاستَي رفسنجاني وخاتَمي. وفي بدايات عقد التسعينات كما هو معروف، كان العراق قد صار ضعيفاً ومُحاصَراً ومهيضَ الجناح على أثر غزو صدّام للكويت، وإخراجه منها بالقوة في حملة عاصفة الصحراء، والتي شارك فيها جنودٌ من السعودية وسورية ومصر والمغرب. وبذلك فقد زالت أهمُّ أسباب التوتُّر، والتي خالطت علاقات إيران بالعرب الذين دعموا صدّام خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي.

ما كان بوسع أحدٍ بالطبع مَنْع الولايات المتحدة من القيام بالغزو لأحد البلدين أو كليهما. فالأميركيون مجروحون، والحرب التي أعلنوها على الإرهاب (الإسلامي) صارت حرباً عالمية. وإذا كان أحدٌ قد ساعد الولايات المتحدة في عمليتي الغزو تحت الضغط بوسيلةٍ أو بأُخرى؛ فإنّ ذلك لم يُعْلَنْ. لكنّ الأميركيين ليسوا مثل البريطانيين؛ إذ سُرعان ما أَثْنَوا على التسهيلات اللوجستية التي قدمها لهم الإيرانيون في غزوهم لأفغانستان. وما كان الإيرانيون مرتاحين إلى حكم طالبان، ولا إلى توطُّن القاعدة هناك. وقد لقوا عَنَتاً في التعامُل معهم، وهو الأمر الذي حصل لشيعة أفغانستان بعد العام 1994. أمّاغزو الأميركيين للعراق فهو مسألةٌ أُخرى، لأنه كان واجباً على العرب والإيرانيين والأتراك اتخاذ موقف. وقد اختار الأتراك الحياد الكامل رغم أنهم ينتمون إلى الأطلسي؛ في حين أُرغم العرب على حيادٍ سلبي، واندفع الإيرانيون باتجاه الشراكة مع الأميركيين، من خلال حلفائهم من المعارضة العراقية أولاً، ثم بشكلٍ مباشر. ولا شكَّ أنّ الأميركيين يتحملون المسؤولية الأولى عما حصل للعراق وفيه، ليس بسبب الغزو فقط؛ بل وبإقبالهم على هدم الدولة

العراقية بالكامل، والتسبُّب في تهجير ملايين العراقيين وقتلهم، واشتراع دستور صار بسبب غوامضه بمثابة البيئة الحاضنة للتقسيم والانغماس في حروبٍ أهليةٍ متتالية. وتأتي مسؤولية إيران بعد الأميركيين مباشرةً ولعدة جهات؛ **الأُولى** دخول ميليشيات مسلَّحة للمعارضة العراقية كانت متجمعةً عندها وفي المنطقة الكردية، وهي التي عملت بداخل العراق قتلاً وتهجيراً واستيلاءً على مدى السنوات الخمس التالية بتوجيهات الجنرال سليماني قائد فيلق القدس. **والجهة الثانية** العمل مع الأميركيين لإقامة هذه العملية السياسية الشَوهاء، والتي ما تزال مآسيها مستمرةً حتى اليوم. **والجهة الثالثة** اعتبار العراق جزءًا من أمْنها القومي، والتصرف في شؤونه في حضور الأميركيين وغيابهم من ضمن هذا الإدراك. **والجهة الرابعة**، وهي الأهمّ رغم فظاعة الأمور الثلاثة الأولى: عقد اتفاقٍ مع الأميركيين لتسهيل انسحابهم من العراق عام 2010، وبمقتضاه جرى استخلاف المالكي في بغداد، وإعادة السفير الأميركي إلى دمشق بعد أن كان بوش قد سحبه، وغض النظر عن سيطرة حزب الله على لبنان ـ وذلك في مقابل: عدم التعرض للأميركيين أثناء انسحابهم 2010/ 2011، وعدم التحرش بإسرائيل، والتهدئة في النووي.

سمعتُ الخبير العسكري الأميركي كوردسمان بالبحرين قبل شهور يقول إنّ الإيرانيين ربما كانوا قد قرروا حوالي العام 2004/ 2005 القيام بعملية تعرضٍ استراتيجي شاملة في المنطقة الممتدة بين الأهواز والبحر المتوسط اعتماداً على حاجة الأميركيين إليهم، والحصول على مكاسب وتبادلات معهم. وقد شمل ذلك: تثبيت أقدامهم بالعراق أمنياً واستراتيجياً، والتحرش بإسرائيل من خلال حزب الله بلبنان، وحركة حماس بغزة، والبدء بدعم الحوثيين باليمن لإزعاج السعودية. وما تحدث كوردسمان عن

النتائج السياسية والاستراتيجية. فقد استجابت الولايات المتحدة للضغوط وسلّمت ما يُسمَّى بالهلال الخصيب العربي إليهم، ليُعلنوا بعد انقسام حماس بغزة عام 2007 واحتلال بيروت عام 2008 عن اكتمال محور الممانعة والمقاومة والمكوَّن من العراق وسورية ولبنان وغزة بقيادة طهران.

لقد كانت لذلك كله نتائج استراتيجية فادحة على العرب، وهو الأمر الذي عَبَّر عنه الأمير سعود الفيصل في مؤتمر القمة بسِرت في ربيع العام 2010 بأنه فراغ أوخواءٌ استراتيجي. إنما رغم فداحة ذلك؛ فإنّ إيران ما اقتصرت عليه:

فلدينا في كلّ بلدٍ عربيٍ فيه مجموعةٌ سكانية شيعيةٌ تنظيم مسلَّحٌ أو غير مسلَّح تابعٌ للجمهورية الإسلامية ويُدارُ منها. ويقيم ذلك التنظيم في قلب الجماعات الشيعية إطارات خاصة بإدارةٍ ذاتية. وتتنوع مدياتُ استقلاليته أو مواجهته للدولة القائمة بحسب علاقات تلك الدولة بطهران، وبحسب قوة أمن تلك الدولة أو ضعفه.

ولدينا التحالفات التي أقامتها إيران مع حركات الإسلام السياسي السنية، وقد كانت حركاتٍ معارِضة، وهي الآن يمكن أن تصل للسلطة في عدة بلدان عربية.

بين العامين 2006 و2011 إذن، استتبَّ للمحور الإيراني امتداد استراتيجي ومناطق نفوذ في ديارنا بالقوة وسياساتها. لكنه تعرض ويتعرض للتهديد في سورية والعراق والبحرين واليمن وغزة منذ قيام الثورات العربية. فقد هبّ الخليجيون للدفاع عن استقرارهم من خلال إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وتدخلوا باليمن لإخراج علي عبدالله صالح وإحلال سلطة مؤقتة تكافح الآن على ثلاث جبهات: جبهة القاعدة بوسط

اليمن وجنوبه، وجبهة الانفصاليين في جنوب اليمن، وجبهة الحوثيين في أقاصي الشمال على حدود المملكة العربية السعودية. واثنتان من هذه الجبهات مدعومتان من إيران. وفي العراق اضطرابٌ شديدٌ ضد حكومة المالكي من جانب السنة، ومن جانب الأكراد. وقد استجلب الإيرانيون قبل أيام كل السياسيين العراقيين الشيعة إلى طهران، وطلبوا إليهم ضرورة التراصّ من حول المالكي، فخضعوا وأطاعوا. وما يزال مقتدى الصدر متأبياً، لكنه سيخضع بعد بعض الشدّ والجذب كالعادة. بَيْدَ أنّ أفظَع ما أُصيبت به إيران ولا شكّ في السنتين الأخيرتين كان وما يزال الثورة السورية على بشار الأسد بطل المقاومة والممانعة بحسب السيد الخامنئي والسيد حسن نصر الله. وفي سورية الآن آلاف المقاتلين من عند حزب الله، ومن عند المالكي. كما أنّ هناك عدة آلاف من العسكريين الإيرانيين. وهذا فضلاً عن الدعم شبه اليومي بالعتاد العسكري، وحوالي العشرين مليار دولار دفعها الإيرانيون والمالكي لنظام الأسد حتى الآن. وتوشك إيران أن تفقد غزة بسبب انقسام حماس، ومحاولتها الخروج من الرهان الإيراني. لكنّ الباقين مع إيران بغزة وسيناء والسودان من «الجهاديين» يقولون إنهم يهادنون نظام الإخوان بمصر ليروا ماذا سيحصُل ثم يقررون.

وهكذا لدينا إذن سبع بؤر اصطنعتها إيران بالمنطقة العربية أو بالمشرق والخليج، وتتعرض خمسٌ منها للاضطراب. ولذا فإنّ التوتُّر في العلائق يبلُغُ مدياته القُصوى. فلولا الدعم الإيراني المستميت لنظام الأسد، لسقط منذ عام بدون حاجةٍ لمجلس الأمن وقراراته. إنما ليس هذا هو الأكثر سوءًا بل قد يكون الآتي أعظم، فقد عرضنا واقع العلاقات الآن؛ إنما في يوم 7/ 2/ 2013 أَعلن مرشد الثورة الإسلامية رفْضه للعرض الأميركي للتفاوض على النووي وغيره. في حين يرى مراقبون كثيرون أنّ الرئيس الإيراني

الجديد أياً يكن سيصل إلى توافق مع الأميركيين حول النووي. وهذا يعني أنّ التوتر في منطقتنا سيزداد. وقد يستغرب البعض ذلك؛ إذ ما علاقةُ الخلاف على النووي الإيراني أو التوافق حوله ـ بمحاصرة السنة بالعراق أو قهرهم في لبنان؟! العلاقة أنّ الإيرانيين يزعُمون عند كلّ واقعة، حتى واقعات الضربات والارتكابات بأقاصي الأرض إنهم إنما يقومون بذلك مكافحةً لأميركا وإسرائيل. في العام 2004 شهدتُ اعتصاماً بالسلاح لحوثيين بضحيان بجوار صعدة، ورأيتهم جميعاً يرفعون شعاراتٍ ضد أميركا وإسرائيل. فقلت للشاب الذي أخذني إليهم وهوطالبٌ قديمٌ لي بجامعة صنعاء: ما علاقة أميركا وإسرائيل بخلافكم مع الحكومة اليمنية؟ فانزعج الشاب لبلاهتي وقال: لولا أميركا وإسرائيل لما كنا بهذا الوضع البائس، ثم إنّ حزب الله انتصر على العدو الإسرائيلي بهذه الطريقة وهذه الشعارات!

إنّ المسائل ليست بسيطةً إذن، ليس بسبب انتشار البؤر، وانتشار الاضطراب وحسْب؛ بل بسبب طريقة التفكير الإيرانية. فحزب الله نموذجٌ ناجحٌ ومُلْهِم، ولذلك أصبح منذ مدةٍ مثالاً يُحتذى، وظهرت أحزابٌ لله حتى في السعودية وتركيا والعراق وباكستان وإيران! فلنفترض أنّ كلّ مشكلات العلائق سُوِّيتْ بسبب هلاك الشيطانين الأكبر والأصغر؛ فإنّ هذا الوعي الجديد الفصاميّ لا يقلُّ في آثاره هَولاً على مجتمعاتنا وشبابنا عن الوعي لدى شبان دوغما الفسطاطين، والجهاديين الآخرين.

تحدث وزير الخارجية السعودي ـ كما سبق ذكْرُهُ ـ عن الفراغ الاستراتيجي، والذي تسبّب بضعفٍ هائلٍ أنزلته بالعرب عوامل عدةٌ أهمها ممارسات أنظمة الجمهوريات الوراثية الخالدة على مدى العقود الأربعة الماضية. والضعف يستدعي قوى ملء الفراغ، وبينها بالأمس واليوم إيران وتركيا وإسرائيل. ويرتسم اليوم سبيلان لملء هذا الفراغ: **الحراك الشعبي**

العربي في بلدان الثورات، والذي يُحدث تغييراً باتجاه الحيوية الداخلية، والإباء على الاستبداد والاستقطاب وسياسات المحاور والتبعية. **والسبيل الثاني** تجديد العمل العربي المشترك لجهة الإرادة والتعاون والفعالية. فقد استطاع مجلس التعاون الخليجي أن يفعل عدة أشياء في السنوات الثلاث الأخيرة، فكيف لو امتدّ ذلك إلى الجامعة العربية وفعالياتها. والأمر في هذا السبيل لا يقتصر على الإجراءات الدفاعية التي ما تزال غير كافية؛ بل يتجاوز ذلك إلى الحديث مع إيران بلغةٍ واحدةٍ وبشكلٍ جماعي بدلاً من الأحاديث الثنائية. والأمر كذلك مع الولايات المتحدة، فكلما اتفق الأميركيون مع الإيرانيين أو اختلفوا نجد أنفُسَنا أقرب للأميركيين أو أننا لا نستطيع تمييز مواقفنا عن مواقفهم. وهذا ضعفٌ في السياسة الإيرانية أيضاً، والتي تعتبر الولايات المتحدة وحدها مرجع أو مصدر الأخذ والعطاء والتوتر والتسويات. وهكذا فإنّ الانجذاب لأميركا داءٌ مشتركٌ بين العرب والإيرانيين. وإذا كان العرب حتى الآن يفتقرون إلى عرضٍ واضحٍ واستراتيجي تُجاه إيران؛ فإنّ الإيرانيين مطالبون أكثر بالتغيير في سياساتهم الخارجية تجاه منطقتي الجوار العربي، والجوار الإسلامي. لقد تصرف الإيرانيون خلال العقد الأخير على طريقة: أنا أعمى ما بشوف أنا ضَرّاب السيوف! وما عاد ذلك ينفع الآن، فهم بذلك لا يُخيفون العرب بعد الثورات بل يوقفونهم ضدَّهم صراحةً كما ظهر في القاهرة أثناء زيارة نجاد، وكما يحدث في سورية كل يوم. وهناك تصاعدٌ مُخيفٌ في مشاعر العداء تجاه الشيعة بسبب التدخل في سورية. وهم بذلك لا يخيفون أو ما عادوا يخيفون الولايات المتحدة، لا في العراق ولا في الخليج ولا في أفغانستان. وكذلك الأمر مع إسرائيل التي تنتظر بفارغ الصبر إطلاق بعض الصواريخ من لبنان أو سورية لتشنَّ حرباً شاملة. ومن جهةٍ أخرى

لا مصلحةَ للعرب ولا للأتراك في أن تتحول إيران إلى دولةٍ فاشـلةٍ بسبب السياسات الهوجاء المُكلِفة وبسبب الحصار الغربي الخبيث. ولستُ أدري أيضـاً ما هـي مصلحة إيـران في تخريب العراق وسـورية واليمـن وتعطيل لبنان والبحرين؟ هذا هو معنى ضرورة أن يراجع الإيرانيون سياساتِهم بعد مرحلـة التعـزُّز والاسـتمتاع بالغـزوات الأميركيـة والإسـرائيلية للأراضـي العربية، والإفادة منها بالمباشر وغير المباشر. ومن ناحيةٍ أُخرى ضرورة أن تكون هناك مبادرة خليجية جماعية تجاه طهران.

والأمـر الأخير يتعلـق من جديد بالعـرب ومجتمعاتهـم وقدرتها على حماية سـلمها الداخلي، والتلاؤم بين الوحدات المجتمعية الإثنية والدينية والمذهبية. لقد أرغمتنا السياسـات الإيرانية الأمنية والعسـكرية على القيام بإجـراءات احترازيـة في الأمن والعسـكر. إنما بعد ذلك وإلـى جانبه؛ فإنّ الشـيعة الذين أنشـأت إيران في أوسـاطهم تنظيماتٍ، وفرضت تقاليد، هم مكوِّنٌ أساسـيٌّ في اجتماعنـا التاريخي والحاضر، والأخطـاء والتجاوزات مشـتركةٌ بين الجانبين أو الجوانب المتعددة وليسـت آتيةً من جانبٍ واحد، رغـم وسوسـات إيـران باسـم الديـن والمذهـب. ولـذا لا بُدّ مـن نهوضٍ مجتمعي وسياسـي عربي بهذا الشأن، افتقدناه وسـط هُوامات الأصوليات وتوتراتها وانكماشـاتها، والشـيخوخة العقلية والقلبية التي نزلت بنا بسبب تكاثُر الظباء على خِراش.

يوم 4/ 2/ 2013 جاء الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى القاهرة لحضـور مؤتمرالقمة الإسـلامية. وفي نفس اليوم قابل شـيخ الأزهر الذي شـكا إليه من عـدة أمورٍ في السياسـات الدينيـة والاسـتراتيجية لجمهورية إيـران الإسـلامية. قال الشـيخ أحمد الطيـب للرئيس نجاد إنـه منزعجٌ من الانقسام المتوسّع بين السنة والشيعة والناجم عن اضطهاد السنة في إيران،

وشتم الصحابة، وقمع عرب الأهواز، ونشر التشيع في المجتمعات السنية، والتدخل في شـؤون دول الخليج العربي واليمن، والمشـاركة الإيرانية في قتل الرئيس السوري لشعبه! وقد ردَّ نجاد بأنّ السنة شيعة لأنهم يحبون آل البيت، والشيعة سنة لأنهم يتّبعون سنة النبي أيضاً، أو كلاماً من هذا القبيل!

لقد قبضت الدولة القومية الإيرانية على أعناق شبان المذهب الشيعي، وأطلقتهم للتخريب والقتل في العراق وسورية ولبنان واليمن، ولا أحد منا يدري عِلَّةً لذلك!

فهـل تكون علةُ سـوء الفهم بين الأُمتيـن أنّ الإيرانييـن يتحدثون بلُغة الإسـلام الشـامل، ويعملون بلغة المصالـح القومية الإيرانيـة، وأنّ العرب يتحدثون بلغةالقومية العربية، ويعملون بلُغة العالمية الإسلامية؟!

إنّ المشـكلات بيـن الإيرانييـن والعرب فـي زمن العالمية الإسـلامية الإخوانية المتطيِّرة من العروبة، وولاية الفقيه الخمينية المتطيِّرة من العرب والسُّـنة معاً، صعبـةٌ وصعبةٌ جـداً إذن. وهو الأمـر الذي لـم يتوقّعْهُ حافظ الشـيرازي حتـى عندما تعسّـر عليـه التواصُل مـع محبوبته، بدليـل أنه ظلَّ يخلـط العربي بالفارسـي في شـعره. ولذا فقـد يكونُ الأدنـى إلى وصـف حالتـنـا نحـن العرب مـع الإيرانييـن ما قالـه الشـاعر العربي الـذي أضاع محبوبته تماماً:

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ

الفهـــرس

رضوان السيد

العرب والإيرانيون

والعلاقات العربية - الإيرانية في الزمن الحاضر

إنّ الدراسات المنشورة في هذا الكتاب، كُتبت خلال عقدٍ ونصف. وقد قصدْتُ فيها المتابعة النقدية والاستطلاعية للسياسات الإيرانية تجاه العرب، وللعلاقات الإيرانية/العربية منذ أوائل أيام خاتمي وإلى الربع الأول من العام 2013. ومنهج هذه الدراسات الوقائعية هو المدخل القومي والجيواستراتيجي، والذي يستخدم القوة والدين والمذهب والثقافة، سواء في التحشيد أو في فرض الوقائع على الأرض. والواقع أنه في المبحث الأول الذي يشكّل الفصل الأول من هذا الكتاب (وهو مكتوبٌ بين عامي 1995 و1997)، تابعتُ تجربَتي إيران ومصر خلال مائة عام، وفي استطلاعٍ متتابع للوقائع الداخلية والتجارب السياسية في البلدين، ومقارنة تأثيرات المحيطين الإقليمي والدولي. وفي البحث الثاني عن الشيعة والسنة، فقد تتبعتُ توتُّر العلاقة بين العرب وإيران من جديد نتيجة الدور الإيراني في الاحتلال الأميركي للعراق، وعمل إيران بداخل البلدان العربية، والتدخل الإيراني في لبنان وسورية باستخدام القوة في اتجاهٍ معين. أما الفصول الأربعة الباقية (3-6) فإنها مكتوبةٌ في فتراتٍ متقاربة، وهي تتتبَّع وقائع تفجُّر العلائق بين إيران والعرب بعد العام 2005 نتيجة استخدام إيران للدين والمذهب والقوة في التقسيم والشرذمة في العراق وسورية ولبنان والبحرين واليمن، وبخاصةٍ بعد قيام الثورة في سورية على الأسد ونظامه قبل سنتين ونصف.


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com